الحرية الاقتصادية في العالم العربي

التقرير السنوي

٢٠١٤

Friedrich Naumann STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT

International Research Foundation

FRASER INSTITUTE

الحرية الإقتصادية في العالم العربي

التقرير السنوي لعام ٢٠١٤

سالم بن ناصر الإسماعيلي، عزان البوسعيدي

ميغيل كرفانتس و فريد ماكماهون

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية

مؤسسة البحوث الدولية

معهد فريزر

٢٠١٤

حقوق الطبع والنشر ٢٠١٤ محفوظة لدى معهد فريزر وجميع الحقوق محفوظة ولا يجوز إعادة نشر أي جزء من أجزاء هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال بدون إذن خطي إلا في حالة الإقتباسات المختصرة الواردة في المقالات والمراجعات.تم ترجمة النسخة هذه من اللغة الإنجليزية ، لذا فإن الناشر يعتذر مسبقاً في حال وجود أي أخطاء إملائية أو نحوية .

وعمل مؤلفي هذا الكتاب بشكل مستقل والآراء الواردة تعبر عنهم ولا تعبر بالضرورة عن معهد فريزر أو آراء الداعمين للمعهد أو الأمناء أو الموظفين فيه، ولا يشير هذا الكتاب بأي حال من الأحوال إلى أن معهد فريزر أو داعميه أو موظفيه يحابون أو يعارضون جهة سياسية أو مشرح ضد أخر.

ونظرا لمشاركة المؤلف الرئيسي لهذا العمل سالم بن ناصر الإسماعلي مهنيا في ترويج الإستثمار في عمان وتفاديا لوقوع تعارض في المصالح عزل نفسه عن حساب الفهرس ولكنه بالمقابل قام بالكثير من التحليل.

تاريخ الإصدار: نوفمبر ٢٠١٤

تم تصميم الغلاف بواسطة بيل راي

الناشر: المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العنوان: شارع ٢٨، متفرع من الشارع ٩، المقطم، القاهرة، مصر.

البريد الإلكتروني: mahrosa@mahrosa.com

الإقتباس من هذ العمل

المؤلفون: سالم بن ناصر الإسماعيلي وعزان البوسعيدي و ميغيل كرفانتس وفريد مكماهون.

العنوان: الحرية الإقتصادية في العالم العربي : التقرير السنوي لعام ٢٠١٤.

الناشر: معهد فريزر

تاريخ النشر: ٢٠١٤

نسخة إلكترونية متوفرة في http://www.freetheworld.com و http://www.fraserinstitute.org

---

معلومات الفهرسة

ناصر الإسماعيلي، سالم، ١٩٥٨ –

الحرية الإقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي لعام ٢٠١٤/ سالم بن ناصر الإسماعيلي، عزان البوسعيدي وميغيل كرفانتس و فريد مكماهون.

الرمز: .978-0-88975-320-4 (الطبعة ٢٠١٤)

المحتويات

نبذة عن المؤلفين / ٤

شكر وتقدير / ٦

نبذة عن المشاركين في النشر / ٧

مقدمة / ٩

البحوث المتعلقة بالحرية الإقتصادية / ١٥

ملخص نتائج الدول / ١٨

مؤشر الحرية الإقتصادية في العالم العربي / ٢٧

جداول البيانات / ٣١

ملحق: ملاحظات توضيحية ومصادر البيانات / ٧٩

المراجع / ٩١

نبذة عن المؤلفين

سالم بن ناصر الإسماعيلي

حصل سالم بن ناصر الإسماعيلي على شهادات علمية في تخصصات الإتصالات والفنون الحرة والهندسة الصناعية وإدارة الأعمال والإدارة والفلسفة من جامعات بريطانية وأمريكية وعمل الإسماعيلي في المؤسسة العامة للمناطق الصناعية منذ عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٩٦ كمدير عام، وتم تعيينه في عام ١٩٩٦ كنائب رئيس مجلس الإدارة وكرئيس تنفيذي للمركز العماني لترويج الصادرات وتنمية الإستثمار، وهو مؤسس ورئيس مؤسسة البحوث الدولية وعضو في مجلس إدارة معهد فريزر ونشر الإسماعيلي عدة أوراق علمية في مواضيع الثقافة والإدارة والإقتصاد وكذلك تمكّن من نشر كتابين في ثقافة الشركات، وأيضا أصبح عضوا في عدد من الشركات الخاصة في مجال الخدمات المالية والطاقة على حسب مقدرته الشخصية.

ونظرا لمشاركة سالم بن ناصر الإسماعلي مهنيا في ترويج الإستثمار في عمان وتفاديا لوقوع تعارض في المصالح عزل نفسه عن حساب الفهرس ولكنه بالمقابل قام بالكثير من التحليل.

عزان بن قاسم البوسعيدي

عمل عزان بن قاسم البوسعيدي كإقتصادي في عدد من الأقسام المتعلقة بالبحوث والإستثمارات والتسويق في عمان وكذلك يعمل كرئيس تنفيذي لمؤسسة البحوث الدولية في عمان والتي تعتبر مؤسسة مستقلة وغير ربحية، وهو أيضا المدير العام للبحوث والدراسات والخدمات الآلية في الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، وحصل على شهادة في الإقتصاد من جامعة السلطان قابوس في عمان وعلى ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلايد في سكوتلاندا.

ميغيل كرفانتس

ميغيل آنجل كرفانتس خبير إقتصادي يتولى البحوث الدولية لمعهد فريزر وحاصل على شهادة البكالوريوس والماجستير في الإقتصاد من جامعة تكساس في الباسو وحاضّر في جامعة فانييه وهو يحاضر حاليا في كلية مونتريال للإعمال وعمل كمنسق لطبعات الإستبيان السنوي لمعهد فريزر الخاص بشركات التعدين لأعوام ٢٠٠٨/٢٠٠٩, ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٢٠١١/٢٠١٢ و٢٠١٣، وطبعات ٢٠٠٩, ٢٠١٠, ٢٠١١, ٢٠١٢ و ٢٠١٣ من استبيان معهد فريزر للوقود العالمي وطبعات ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣من استبيان الحرية الإقتصادية في العالم العربي.

فريد مكماهون

يرأس فريد مكماهون كرسي الدكتور مايكل ووكر للبحوث في الحرية الإقتصادية في معهد فريزر ويدير مشروع الحرية الإقتصادية في المعهد والذي ينشر أو يشارك في نشر التقارير السنوية للحرية الإقتصادية في العالم والحرية الإقتصادية في شمال أمريكا وهذا العمل الذي يحمل عنوان الحرية الإقتصادية في الوطن العربي ويقوم بتنسيق شبكة الحرية الإقتصادية للمؤسسات الفكرية المستقلة في ما يقارب ٩٠ دولة ومنطقة، وقام بكتابة العديد من الكتب مثل (Looking The Gift Horse In The Mouth) ويبحث هذا الكتاب آثار التحويلات الإتحادية على كندا الأطلسي والذي فاز بجائزة السير أنتوني فيشر التذكارية الدولية لكتب السياسة العامة وكتاب الطريق إلى النمو والذي يشرح كيف يصبح أداء الإقتصاد السيئ مزدهر مع مقدمة كتبها رئيس الوزراء الإيرلندي السابق جون بروتون وكتاب (Retreat From Growth) ويتحدث عن كندا الأطلسي والاقتصاد المجموعة السلبية مع مقدمة كتبها روبرت منديل الحائز على جائزة نوبل.

شكر وتقدير

نشكر مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية في القاهرة بمصر لجعل هذا الكتاب يرى النور وبالتحديد نشكر الدكتور / رينيه كلاف، المدير الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا، بالقاهرة، للدعم الذي قدّمه وكذلك نشكر مؤسسة أوريا فرع كندا لدعمهم لهذا المشروع.

ونود أيضا أن نشكر مايكل والكر العضو السابق في معهد فريزر وجيمس جوارتني من جامعة ولاية فلوريدا و روبرت لوسون من جامعة جنوب ميثوديست على الأفكار التي قدّموها والمساعدة التي بادروا فيها لدعم هذا المشروع.

تعبر الآراء الواردة في هذا التقرير عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن معهد فريزر أو آراء الداعمين للمعهد أو الأمناء أو الموظفين فيه، ولا يشير هذا الكتاب بأي حال من الأحوال إلى أن معهد فريزر أو داعميه أو موظفيه يحابون أو يعارضون جهة سياسية أو مشرع ضد آخر.

نبذة عن الناشرين المشاركين

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية هي منظمة مستقلة وغير ربحية وغير حكومية ملتزمة بتعزيز القيم والسياسات الليبرالية، وتم تأسيسها في ألمانيا في عام ١٩٥٨ وحاز التأسيس على سمعة واسعة في جميع أنحاء العالم لتعزيز الحرية.

ولخلق مجتمع منفتح، تم توجيه المنظمة بواسطة المبادئ الليبرالية ورسالتها التي تتضمن التسامح المتبادل وقبول التنوع، وأثبتت المبادئ الأساسية للمؤسسة مثل حماية حقوق الأنسان وتطبيق سيادة القانون والديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق الحرة أن الليبرالية تقدم الحلول المناسبة للحاضر والمستقبل في الحياة العامة والشخصية على مر القرون، ويتم العمل في مجال التعليم المدني والاستشارات السياسية والتدريب والحوار في ألمانيا وفي مكاتب المؤسسة في أكثر من ٥٠ دولة في أنحاء العالم.

الموقع الإلكتروني: <http:// www.freiheit.org>

مؤسسة البحوث الدولية

أنشئت مؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عمان في عام ٢٠٠٥ كمنظمة غير حكومية ومستقلة وغير ربحية لإجراء البحوث على القضايا الإقتصادية المحلية والدولية مع التركيز على الوطن العربي ووضعت المؤسسة جدول أعمالها البحثية والشؤون العامة على أساس العمل الجماعي اعتمادا على مدخلات موظفيها الباحثين وهيئة التحرير وأصحاب الخبرة وتحافظ المؤسسة على العمل المنظم مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة وأنحاء أخرى في العالم وتعتبر المؤسسة عضو من شبكة الحرية الاقتصادية في معهد فريزر.

وتتلخص رؤية مؤسسة البحوث الدولية في إيجاد الثروات وفرص العمل من خلال الترويج للحرية الاقتصادية، وتتمثل مهمتها في القياس والبحث والتواصل مع جمهور عالمي بخصوص أثر الأسواق التنافسية مع وجود السياسات الاقتصادية الحرة على رفاهية الأفراد.

ويتكون مجلس الأمناء من أعضاء رفيعي المستوى في القطاع الخاص من منظمات مختلفة، وشرعت المؤسسة في إنشاء شبكة من الباحثين الأكاديميين لتسهيل المشاريع البحثية والتي ستساعد في البحث عن القضايا الأقتصادية التي تؤثر على الحياة اليومية للأفراد.

الموقع الإلكتروني: <http://www.omanirf.org/>.

معهد فريزر

تتمثل رؤية معهد فريزر في خلق عالم حر ومزدهر حيث يستفيد الأفراد من الإختيارات الأضافية والأسواق التنافسية والمسؤولية الشخصية، أما رؤية المعهد فتتمثل في قياس ودراسة أثر الأسواق التنافسية وتدخل الحكومات على رفاهية الأفراد.

وتأسس معهد فريزر في عام ١٩٧٤ كمنظمة كندية بحثية وتعليمية وتتوزع أفرعه في أمريكا الشمالية وله شركاء دوليين في ما يقارب ٩٠ دولة وإقليم، ويتم تمويل المعهد عن طريق مساهمات الضرائب من الآف الأفراد والمنظمات والمؤسسات ومن أجل حماية استقلاليتها لا يقبل المعهد المنح المقدمة من الحكومة أو العقود البحثية.

الموقع الالكتروني: <http://www.fraserinstitute.org>; <http://www.freetheworld.com>.

مقدمة

عندما لا يرافق التغيير السياسي تغيير اقتصادي واسع النطاق، يتّولد احتمال وجود خطر ارتداد في الجبهة السياسية، وعندما يتم الحفاظ على الأنظمة الاقتصادية القديمة أو تكييفها بشكل متواضع فإنه لا يمكن توقع حدوث نتائج مختلفة على مستوى النمو والمساواة. (أمين وآخرون، ٢٠١٢:١٣)

يحتاج العالم العربي إلى رؤية اقتصادية جديدة للمساعدة في المضي قدما، حيث يهدف مشروع الحرية الاقتصادية العربية للمساعدة في وضع تلك الرؤية حيث أن الوطن العربي بحاجة إلى واحدة من تلك الأسواق الحرة والمفتوحة التي تخلق الأمل والفرص للجميع بالتساوي، وأيضا يقدم هذا التقرير قياس تجريبي للسياسة الاقتصادية الذي يمكنه التمييز ما بين التغيير المزيف والتغيير الحقيقي الذي يخلق الازدهار والمشاريع وفرص العمل.

وتمتلك المجتمعات العربية والإسلامية تقاليد تجارية غنية والتي تحتفي بأسواقها المفتوحة حتى لأكثر الأشخاص تواضعا في المجتمع، ومع ذلك فإنه في العقود الأخيرة قامت نخبة المجتمعات في معظم الدول العربية بالتحكم في النشاط الاقتصادي لمصلحتهم الخاصة حيث قاموا بوضع أنظمة مرهقة وشاقة على أفراد المجتمع واستغلال الدور الفاسد للقانون لإنكار وجود الفرص للآخرين، وولّد هذا الإنكار إنطلاقة الربيع العربي حيث بدأ في تونس عندما قام محمد البوعزيزي، بائع فواكة وخضار، بإشعال نفسه للإحتجاج على تنمر الشرطة البيروقراطية التي كان يواجهها كل يوم في السوق، حيث كان يتم منعه من بيع بضاعته للزبائن الراغبين بشكل مستمر.

ومثلما أثمرت الحرية الاقتصادية في المناطق الأخرى، فإن الحرية الاقتصادية توفر طرقا لغد أفضل وأكثر ازدهارا واستقرارا وحرية للعالم العربي، وتعني الحرية الاقتصادية ببساطة قدرة الأفراد والأسر على تحمل مسؤولية مصيرهم واتخاذ القرارات الاقتصادية فيما يختص بالبيع والشراء في السوق دون تمييزأو فتح أو غلق لمشاريعهم التجارية للعمل لدى من يرغبون ويوظفون من يريدون واستقبال الاستثمار أو الاستثمار في الاخرين.

وكما سيتم مناقشته لاحقا في هذا التقرير وهو أن الحرية الاقتصادية أثبتت حقيقة مؤكدة ومسجلة وهي أنها تساعد في تحسين حياة الأفراد وتحريرهم من التبعية وقيادتهم نحو غيرها من الحريات والديموقراطية، وللأسف يعتقد الكثيرون في الوطن العربي أن دولهم قد مرت بفترة "الليبرالية الجديدة" لإصلاح الأسواق الحرة ولكنها فشلت في ذلك، حيث يحرم هذا المفهوم الخاطئ من ظهور بدائل اقتصادية ورؤية مستقبلية جديدة.

وفي الحقيقة، كان هذا الإصلاح زائفا بشكل متكرر، حيث كان الاصلاح الاقتصادي قبيل الربيع العربي معظمه عبارة عن محسوبية الرأسمالية والتي ترتدي لغة ومفاهيم الأسواق الحرة، وفي معظم الدول تم استبدال سيطرة نخبة المجتمع للاقتصاد بسيطرة الحكومة عبر محسوبية الرأسمالية وذلك عن طريق تسليم أصول الدولة والاحتكارات وفرص الايجار القوية إلى أصدقاء ومؤيدي وأقارب النظام، وذلك بدلا من اطلاق روح المبادرة وحماية حق الامتياز، ومع ذلك روجت الحكومات في المنطقة والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي لهذا الأمر كإصلاح

للأسواق الحرة(١)، وسوف توضح الجداول في هذا التقرير اصلاح ضئيل أو غير موجود في العديد من الدول في معظم مجالات السياسة الاقتصادية.

ومع ذلك، فإن الجداول تظهر تقدم ملحوظ في بعض الدول من خلال تجريد مؤسسات الدولة والانفتاح على الأسواق من خلال الخصخصة، وفي أغلب الأحيان كان هذا الأمر وهميا، حيث تقوم نخبة المجتمع القديمة بأخذ الأصول المخصخصة وتستمر في السيطرة على الاقتصاد تحت مفهوم محسوبية الرأسمالية وهذا هو العكس تماما عن الحرية الاقتصادية حيث يقمع الأغنياء والأقوياء حرية وفرص الآخرين.

وأوضح الباحث الاقتصادي جرين خلال مناقشة ثناء المؤسسات الدولية على الاصلاحات الوهمية على أنهم قد تجاهلوا في ثنائهم:

المشاكل مثل محسوبية الراسمالية والعبء التنظيمي الثقيل والإعانات الضخمة والفساد وعدم المساواة في توزيع مكاسب النمو سواءا على المستوى الاجتماعي أو الجغرافي والزيادة في تكاليف المعيشة والأنظمة التعليمية الناقصة وأعداد البطالة الضخمة (جرين، ٢٠١٢:٣).

وتوفر البيانات الواردة في هذا التقرير مقياسا موثوقا للاصلاح الاقتصادي الحقيقي، وتمنح هذه البيانات وغيرها من التطورات سببا للأمل في المسقبل.

واكتسبت معظم الدول العربية جزءا من الحرية الاقتصادية حتى وإن كان ذلك بفوارق بسيطة منذ حدوث الربيع العربي وقد اندمجت معها العديد من الأمثلة اللامعة والمثال على ذلك سلطنة عمان حيث ظلت تعمل بجد لتبسيط أنظمتها وتعتبر الآن أحد الرواد في هذا المجال، وكذلك اتخذت الأردن والمغرب إصلاحات واسعة النطاق مما عززّ الحرية الاقتصادية، وأيضا قامت الحكومة التونسية الجديدة بفتح طرق جديدة للحرية الاقتصادية بطريقة قياسية مدروسة.

في حين أن الكثير من الإصلاحات قبيل الربيع العربي عكست محسوبية الرأسمالية ويعتبر الاصلاح الحقيقي ضروري للمضي قدما حيث بدأت تظهر أمثلة حقيقية لذلك وسوف يستمر هذا التقرير في تقديم دليل موثوق للمدى الحقيقي للاصلاح.

فوائد الحرية الاقتصادية

تم كتابة ٥٠٠ مقالة علمية وسياسية منذ نشر الطبعة الأولى لتقرير الحرية الاقتصادية في العالم في عام ١٩٩٦ وكذلك نشر المؤشرات الوطنية والاقليمية حيث استخدمت هذه الدراسات مؤشرات الحرية الاقتصادية لاستكشاف العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنتائج الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، وأظهرت الدراسات المبنية على الحقائق في المجلات الأكاديمية العليا أن الحرية الاقتصادية تعزز النمو وتساعد على خلق فرص العمل والازهار وغيرها من النتائج الإيجابية الأخرى، ولا يستغرب الفرد العلاقة الوطيدة ما بين الحرية الاقتصادية والازدهار ويعمل الأفراد

والأسر على العناية بأنفسهم بطريقة أفضل بدون قيود خارجية، حيث أن عملهم وبراعتهم ثبتت إنتاجية أكبر عن التخطيط الحكومي أو الأسواق المقيدة بنظام محسوبية الرأسمالية.

ومع ذلك، فإن أهمية الحرية الاقتصادية تتجاوز مجرد نطاق الاقتصاد، وتمتلك الحرية الاقتصادية قيمة جوهرية وترتبط ارتباطا وثيقا مع الحريات الأخرى، وينبغي أن يكون للأفراد والأسر الحق في اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة، وعندما يقومون بذلك ستحررهم الحرية الاقتصادية من تبعية الحكومة وتفتح الباب لغيرها من الحريات الأخرى.

وبالتالي فإن الحرية الاقتصادية موجودة وفعّالة لأولئك الذين يسعون لوجود هذه الحريات والديمواقرطية في المجتمعات التي تتمتع بالسلام والإستقرار والرخاء الإقتصادي والذي سيتم مناقشته في هذا التقرير لاحقا، وتدعم الحرية الإقتصادية هذه الأهداف بشكل مباشر وعن طريق تعزيز الرخاء الإقتصادي، وأثبت الحثّ والإبداع لدى الأفراد والعائلات فاعيليته أكثر من التخطيط الحكومي وبالمقابل فإن الرخاء الإقتصادي يشجع الديموقراطية والإستقرار والزيادة في الحرية.

ومع الوقت تدعم الحرية الإقتصادية غيرها من الحريات والديموقراطية والإستقرار عن طريق تغيير آلية عمل المجتمعات وعندما تقوم الحكومات والرأسماليون المقربون منها بالتحكم في قدرة الأشخاص على الحصول على عمل أو انشاء مشروع ما أو الحصول على ترقية أو توفير المأكل والمبلس والمسكن لعائلاتهم وما إلى ذلك، عندها تمتلك الحكومة ومناصريها أدوات قوية لقمع الحرية والديموقراطية حتى يتصاعد الغضب بشكل كبير كما حدث في مناطق عديدة في الوطن العربي، وتقوم الحرية الإقتصادية بتحرير الأشخاص من الاعتماد على الحكومة وأصدقائها المقربين وتمنحهم الحرية في تحديد قراراتهم على أساس أفعالهم وآرائهم.

وتقوم الحرية الإقتصادية بتغيير محركات أي مجتمع كانت تقنصه هذه الحرية، وعندما يقوم الأشخاص بتحديد خياراتهم الإقتصادية عندها يكسبون فقط حيث يقومون بتصنيع منتجاتهم وخدماتهم المفضلة مما ينتج عنها تبادل حر، وهؤلاء يصبحون عملاء وموردين وزبائن ومع الوقت فإن هذا يولد التسامح والإحساس بالوطنية.

وعندما تسيطر الحكومة وأصدقائها الرأسماليون المقربون منها على الإقتصاد فإنه ينمو ببطء أو قد لا ينمو مطلقا وعندها يقوم الأفراد والمجموعات بالقتال حول الثروة وحق الإمتياز وعندها يبدأ الكسب عن طريق الحصول على معارف وصلات وقمع فرص الآخرين، وفي أغلب الأحيان يكسب الفرد عن طريق انتمائه لمجموعة اقتصادية أو عرقية أو دينية وعندها تقف المجموعات في وجه المجموعات الأخرى وهي ظاهرة للعيان في أنحاء كثيرة من العالم.

ومع وجود الحرية الإقتصادية فإن الرابح الأكبر هو الذي يتقاسم أرباحه بتخصيص حصة أكبر للآخرين ولكن مع انعدام الحرية الإقتصادية فإن الرابح الأكبر هو الحصول على القسم الأكبر من الربح وانقاصه من حصة الآخرين

وهذا هو السبب الأساسي الذي جعل من الحرية الإقتصادية سببا لتشجيع الديموقراطية والإستقرار وغيرها من الحريات كما سيتم مناقشته في هذا التقرير لاحقا.

وكذلك تحارب الحرية الإقتصادية الحقيقية الفساد حيث أنه عندما تتاح الفرصة للأشخاص للتعامل بحرية اقتصادية يمكنهم ذلك من عمل ما يرغبون في تحقيقه اقتصاديا وعلى الرغم من ضرورة وجود القوانين واللوائح إلا أنه قد أصبح من الممكن انشاء مشاريع بدون الحصول على أذن من الحكومة مما منع الآخرين من طلب رشوة وأيضا ومع انخفاض حجم الحكومة فإنها لم تعد قادرة على تقديم الكثير ولذلك لا أحد يستطيع طلب مبلغ ما مقابل خدمة لا تستطيع الحكومة توفيرها.

وتعتبر الحرية الاقتصادية ذا فائدة هامة للغاية بالنسبة للوطن العربي، ويعد ارتفاع معدل البطالة بين الشباب محرك رئيسي لعدم الرضا في المنطقة، حيث تبلغ معدلات البطالة ما يقارب ٣٠% (البنك الدولي، ٢٠١٤) وقد اظهرت الحرية الاقتصادية قدرتها على خلق فرص العمل وتقليل البطالة وخصوصا بين الشباب (فيلدمان ، ٢٠١٠) وكذلك تلعب دورا هاما في زيادة الاستقرار وبالتالي جذب المستثمرين للمنطقة مما يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل.

صور توضيحية

تساعد الرسوم البيانية التالية في توضيح النتائج الهامة، ولتوفير نظرة شاملة تستند هذه الأرقام على ١٥٢ اختصاص مدرج في المؤشر الذي تم نشره في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم (ويأتي معظم ما في هذا الجزء مباشرة من جوارتني ولوسون وهال، ٢٠١٤ وغيرها من المستندات الخاصة بالحرية الاقتصادية) وتم تقسيم هذه هذه الاختصاصات إلى أربع رسوم بيانية على أساس مستواها من الحرية الاقتصادية.

وتستخدم الرسوم البيانية متوسط مؤشر السلسلة المرتبطEFW للفترة الزمنية من ٢٠٠٠ – ٢٠١٢ وتم تقسيم البيانات إلى أربعة أرباع تم تصنيفها من الأقل إلى الأكثر، ونظرا لأهمية الاستمرار وأن استشعار تأثير الحرية الاقتصادية يكون على المدى الطويل فمن المسحسن استخدام تقييم متوسط على مدى فترة زمنية طويلة نوعا ما بدلا من التقييم الحالي لمراقبة تأثير الحرية الاقتصادية على حسب الأداء.

وتبدأ الرسوم البيانية بالبيانات المتعلقة بالعلاقة بين الحرية الاقتصادية ومستوى دخل الفرد من االناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي،وفي السنوات الأخيرة قامت العديد من الدراسات العلمية بتحليل هذه العلاقات بالتفصيل وتقريبا من دون استثناء، ووجدت هذه الدراسات أن الدول ذات المستوى العالي والمتطور من الحرية الاقتصادية تنمو بسرعة أكبر وتحقق مستويات أعلى بالنسبة لدخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعكس العديد من العلاقات الموضحة في الرسوم البيانية أدناه مدى تأثير الحرية الاقتصادية حيث أنها تعمل من خلال زيادة النمو الاقتصادي، وفي حالات أخرى، تعكس العلاقات قيد الملاحظة حقيقة أن بعض المتغيرات التي تؤثر على الحرية الاقتصادية يمكن لها أن تؤثر على العوامل السياسية مثل الثقة والأمانة في الحكومة وحماية

الحريات المدنية، ولا تثبت هذه الرسوم البيانية في حد ذاتها وجود علاقة بين الحرية الاقتصادية والنتائج الايجابية الأخرى ولكنها توضح العلاقات التي وجدت في الدراسات المبنية على الحقائق في المجلات المحكمة.

الشكل رقم (١): الحرية الاقتصادية والازدهار

تساعد مثل هذه الرسوم البيانية في توضيح النتائج المهمة، ويوضح الشكل أن الدول التي تقع في المرتبة الرابعة العليا في مؤشر الحرية الاقتصادية تمتلك ناتج محلي اجمالي للفرد يقدر بـ ٤٠،٠٠٠ دولار أمريكي سنويا مقارنة مع ناتج محلي اجمالي تحت ٦،٣٠٠ دولار أمريكي في الدول ذات الحرية الاقتصادية الأقل، وربما هناك مبالغة في الناتج المحلي الاجمالي للدول ذات الحرية الاقتصادية الأقل في العالم، ولا توجد بيانات كافية متوفرة لإضافتها في مؤشر العديد من الدول مثل كوريا الشمالية التي تمتلك مستويات متدنية من الحرية الاقتصادية والبؤس والمعاناة المنتشرة.

الشكل رقم (٢) ورقم (٣): الحرية الاقتصادية وعدم المساواة

حتى وإن رفع المد العالي جميع القوارب فهل باستطاعته رفع الأكثر غنى عن الأكثر فقرا مما يساعد على تفاقم ظاهرة عدم المساواة؟ ويظهر مستوى توزيع الدخل عد تأثره بالحرية الاقتصادية والأسواق المفتوحة وذلك كما أظهرته الكثير من الأبحاث الاقتصادية (انظر سالا-آي-مارتن، ٢٠٠٢) وفي الحقيقة في الدول ذات الحرية الاقتصادية الأقل فإن ١٠% من الفقراء يحصلون على حصة أقل من الدخل الوطني وتبلغ ٢,٤٨% على عكس الفقراء في الدول الأكثر حرية حيث يحصول على ٢,٧٨% من الدخل الوطني.

والأهم من ذلك، هو أن الادزهار الناتج عن الحرية الاقتصادية يخلق حصص متساوية من الدخل المحلي وله نتائج مختلفة وكبيرة للفقراء في الدول ذات الحرية الاقتصادية مقارنة مع الفقراء في الدول ذات الحرية الاقتصادية الأقل، ويحصل الفقراء والذين يشكلون١٠% على متوسط دخل يبلغ ١,٣٥٨ دولار أمريكي سنويا (بالرغم من أن هذا الأمر مبالغ فيه مرة اخرى فيما يخص متوسط الدخل في الدول ذات الحرية الاقتصادية الأقل مثل كوريا الجنوبية وكوبا ولم يتم إدراجهما في المؤشر نظرا لقلة البيانات) في حين يحصل الفقراء في الدول ذات الحرية الاقتصادية الأكثر على متوسط دخل يبغ ١١,٦١٠ دولار أمريكي سنويا وهو ضعف متوسط دخل الفقراء في الدول ذات الحرية الاقتصادية الأقل.

الشكل رقم (٤): الحرية الاقتصادية والحريات الأخرى

عندما تمتلك الحكومة القوة للتحكم في قدرة الأفراد على الأكل واللباس والسكن وتعليم أسرهم والحصول على الوظيفة والترقية وحد قدراتهم للمضي قدما في طرق أخرى، عليه تمتلك الحكومة جميع الأدوات اللازمة لقمع غيرها من الحريات إلى حين أن تصبح الحياة محتملة والمصدر يؤدي إلى العنف، وعندما تنقص الحرية الاقتصادية يجب على الأفراد والأسر الاعتماد على الحكومة، وتمنح الحرية الاقتصادية الأفراد الاستقلال الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الحكومة مما يفتح المجال للزيادة في الحريات الأخرى. وتدعم الدراسات التجريبية العلاقة بين الحرية

الاقتصادية والحريات الأخرى والديموقراطية، ولا تدعم أي من الدول التي تنقصها الحرية الاقتصادية الاستقرار السياسي والحريات المدنية، ومن ناحية أخرى فإن أي دولة تبنت الحرية الاقتصادية لم تفشل في حدوث الحريات الأهلية والسياسية وإن كان في بعض الأحيان قد تتخذ سنوات عديدة لحدوثها ولكن هناك دولتان مستثناة وهما سنغافورة وهونغ كونغ.

وقد تم استخدام البيانات التي تم الحصول عليها من مؤسسة فريدوم هاوس والتي تقيس الحرية على نطاق من ١ – ٧ حيث أن ١ هي الأكثر كمية من الحرية و ٧ هي الكمية الأقل.

الحرية الاقتصادية في العالم العربي

ونأمل ان يكون تقرير الحرية الاقتصادية للعالم العربي بمثابة تذكير زمني لأهمية الاصلاح الحقيقي لزيادة الحرية الاقتصادية والرخاء الاقتصادي في المنطقة، والأهم من ذلك أن التقرير يوفر هدف وهو المقياس الأساسي للاصلاح الحقيقي ويمكن اتخاذه كمرجع يعتمد عليه من قبل الأشخاص والحكومات في المنطقة ويفصل هذا التقرير بين التكلف في معنى الاصلاح والرأسمالية وبين حقيقة الاصلاح الحقيقي، وسيظهر مدى الكسب في الحرية الاقتصادية في هذا التقرير عند وجود زيادة حقيقية في الحريات والاستنفار من التكلف المصاحب للتغيير.

وتم تصنيف ٢٠ دولة هذا العام جميعها من الاتحاد العربي ما عدا الأراضي الفلسطينية والصومال. ومع ذلك، يتضمن هذا التقرير كذلك الدول التي تعاني من الخلافات الكبيرة مثل العراق وليبيا وسوريا واليمن، وأغلب البيانات الحديثة هي لعام ٢٠١٢، حيث أن الخلافات بلغت أشدها في العراق وليبيا وسوريا، وقد عانت هذه الدول من العنف الذي حصل في عام ٢٠١٢ لذلك يجب مراعاة تصنيفها ونتائجها بحذر.

الحرية الاقتصادية هي المدى الذي يمكن للفرد فيها من متابعة نشاطه الاقتصادي بدون تدخل من جهة الحكومة، وقد تم بناء الحرية الاقتصادية على أساس الاختيار الشخصي والتبادل التطوعي والحق في الحفاظ على ما يكسبه الفرد وسلامة حقوق املاكه، ومن السهولة فهم آليات عمل الحرية الاقتصادية وأية معاملة تجارية تم العمل فيها بحرية يجب أن ينتفع بها الطرفان وفي المقابل فإن أية معاملة تجارية لم ينتفع منها الطرفين فعلى الطرف غير المنتفع الرفض وهذه المعاملات التجارية لها آثارها على الاقتصاد، وسيتم جذب الزبائن الذين يملكون حرية الاختيار عن طريق الجودة العالية والسعر فقط، وعلى المصنّع تحسين السعر والجودة للمنتجات الحالية أو ابتكار منتجات جديدة فبدون هذا لا يدخل العملاء في معاملات تجارية بحرية مع المصنّع وهناك ملايين من هذه المعاملات التجارية تحدث يوميا مما يمد آليات العمل بالقوة مما يؤدي إلى الانتاج والرخاء الاقتصادي.

هذا هو التقرير العاشر في مجال الحرية الاقتصادية في العالم العربي وقد تم نشر التقرير الأول في تقرير المنلفسات في الوطن العربي (لوبيز-كارلوس وستشواب، ٢٠٠٥). ومن ثم تم نشر النسخة الثانية والنسخ التالية لها عن طريق مؤسسة البحث الدولي لسلطنة عمان ومعهد فريزر وفي عام ٢٠٠٨ أصبحت مؤسسة فريدرش ناومان من أجل الحرية بمكتب القاهرة مساعد ناشر لهذا التقرير.

وقد حظي تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي باهتمام يزداد كل عام منذ بداية نشره وتكمن أهميته في أنه يعتبر أداة قياس لمدى وجود الحرية الاقتصادية في الوطن العربي.

ويضيف المؤشر في هذا التقرير معلومات لعام ٢٠١٢ وهي السنة الأقرب لتوفر المعلومات الكاملة عنها وبالنظر إلى الأمام فإنه سيتم عرض معلومات مسبقة عن عام ٢٠١٣ في جداول الدول وملخصاتها، وقد تم أيضا إعادة حساب العلامات من الأعوام السابقة بإستخدام المعلومات المعدلة من قاعدتا بيانات البنك الدولي: القيام بالأعمال و ومؤشرات التطور العالمي وقد تم تشكيل تقرير الحرية الاقتصادية في الوطن العربي على أساس التقارير السنوية المتتالية، تقرير الحرية الاقتصادية في الوطن العربي (جوارتني ولوسون وهول ٢٠١٤).

وتهم هذه النتائج المستثمرين والمؤسسات والشركات العاملة او التي تفكر في العمل على أرضها في المستقبل، ويمكن أن تساعد المعلومات المتوفرة في هذا التقرير في وضع هيكل واضح لخلق بيئات استثمار متطورة في الوطن العربي وأيضا الاشارة إلى أفضل الممارسات في العالم لريادة الأعمال.

نظرة عامة على النتائج والترتيبات

تصدرت المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول الأكثر حرية اقتصاديا في العالم العربي بنتيجة تبلغ ٨,١، وجاءت البحرين في المرتبة الثالثة بمجموع نقاط ٨,٠ وجاءت بعدها في المرتبة الرابعة دولة الكويت بمجموع نقاط ٧,٨ التي حافظت على نفس المرتبة التي حصلت عليها في العام الماضي، وحصلت سلطنة عمان وقطر على المرتبة الخامسة بمجموع نقاط ٧,٧.

واحتلت خمس دول المراتب الأخيرة وأقلها هي الجزائر التي بقت في هذه المرتبة للعديد من السنوات بمجموع نقاط ٥,٦ وبعدها جاءت العراق بمجموع نقاط ٥,٧ وبعدها سوريا بمجموع نقاط ٥,٨ وتليها السوادن بمجموع نقاط ٥,٩ ومن ثم ليبيا بمجموع نقاط ٦,٠، ومع ذلك ينبغي أن تعامل درجات الدول التي تمر بمعاناة بحذر كبير.

بحث حول الحرية الاقتصادية

قد تساعد الزيادة في الحرية الاقتصادية التي هي – في الواقع – عودة إلى النموذج العربي للتجارة الحرة والسوق المفتوحة، في مواجهة التحديات التي تم التطرق إليها آنفا، وتوليد الديناميكا الاقتصادية اللازمة لإيجاد فرص العمل والرخاء الذي تحتاج إليه المنطقة من اجل تحقيق مستقبل ناجح، حيث عملت الفترة التي كان فيها الاقتصاد موجها من قبل الحكومة على جلب تغيرات واستخدامات أخرى للسلطة الحكومية (تعتمد بشكل كبير على النماذج الأوربية للاشتراكية) من أجل توجيه الاقتصاد إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة من تحقيق التقدم والازدهار والرخاء في المنطقة.

وقد توصل عدد كبير من الأبحاث التجريبية إلى أن الحرية الاقتصادية هي المفتاح ليعم الرخاء والازدهار، وخاصة بين الدول الناشئة. وأشارت دراسات تقوم على حقائق ثابتة تم إجراؤها في أهم المجلات الأكاديمية إلى أن الحرية الاقتصادية تعزز النمو والازدهار والعديد من النتائج الإيجابية الأخرى.

وقد يتوقع المرء بديهيا أن الحرية الاقتصادية لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وذلك لأن الحرية الاقتصادية تخلق مناخا يسمح للأفراد والأعمال التجارية بتخصيص الموارد المتاحة لديها إلى الحد الأعلى للاستخدام، ولكنه في نهاية الأمر ليس سوى سؤالا تجريبيا. أثبتت واحدة من أولى الدراسات، إيستون وولكر (١٩٩٧) أن التغيرات التي تم إجراءها على الحرية الاقتصادية كان لها أثر كبير على مستوى الدخل الثابت للدولة حتى بعد اعتبار مستوى التكنولوجيا والمستوى التعليمي للقوى العاملة ومستوى الاستثمار. وأظهرت دراسة تجريبية لدي هان وستورم (٢٠٠٠) أن التغييرات الإيجابية (السلبية) في الحرية الاقتصادية تؤدي إلى تغييرات إيجابية (سلبية) معدلات النمو الاقتصادي. وبالرجوع إلى مؤشر الحرية الاقتصادية الذي تم نشره في جوارتني ولاسون وبلوك (١٩٩٦م)، وبيانات الناتج الإجمالي المحلي لكل فرد في ثمانين دولة، أشارت النتائج إلى أنه بعد أخذ المستوى التعليمي، والاستثمار والنمو السكاني في الاعتبار، كان للتغييرات التي تم إجراؤها على الحرية الاقتصادية أثر كبير على النمو الاقتصادي.

وقد قام جوارتني ولوسون (٢٠٠٤) بدراسة أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي ولكن بمزيد من التركيز على الاستثمار والإنتاجية، وقد وجدوا أن الحرية الاقتصادية تعزز الاستثمار بشكل كبير، حيث استطاعت الدول التي حققت معدلات أقل من ٥ للحرية الاقتصادية (لمعيار بتدرج من ٠ إلى ١٠– حيث القيمة الأعلى تشير إلى مستوى أعلى للحرية الاقتصادية)جذب ٨٤٥ دولار أمريكي للاستثمار لكل عامل خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠م، و٦٨ دولار أمريكي لكل عامل في الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما استطاعت الدول التي حصلت على معدل أعلى من ٧ في الحرية الاقتصادية جذب ١٠,٨٧١ دولار أمريكي في الاستثمار لكل عامل، وتشمل ٣,١١٧ دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمار يتميز بإنتاجية أعلى في الدول ذات الحرية الاقتصادية. وبالوقوف على الأسباب الثابتة التي يعتقد أنها تؤثر على النمو والإنتاجية مثل الناتج الإجمالي المحلي الفردي الابتدائي، والموقع المداري، والموقع الساحلي، والتغير في الاستثمار البشري، والاستثمار العام، فقد وجد جوارتني ولوسون أن زيادة بنسبة ١ بالمائة في نسبة الاستثمار الخاص في الناتج الإجمالي المحلي تؤدي إلى زيادة في معدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي لكل فرد بنسبة ٠,٣٣% في الدول الحرة اقتصاديا، وتؤدي الزيادة نفسها في الاستثمار الخاص في دولة تتمتع بحرية اقتصادية أقل إلى زيادة معدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي لكل فرد بنسبة ٠,١٩%. وبمعنى آخر، فإن الاستثمار في الدول التي تتمتع بالحرية الاقتصادية (بمعدل أعلى من ٧) له أثر إيجابي على النمو وصل إلى ٧٠% أعلى من الاستثمار في الدول التي لديها مستويات متدنية من الحرية الاقتصادية (معدل أقل من ٥)، وباستخدام نموذج التراجع نفسه، قام جواتني ولوسون بحساب أثر الحرية الاقتصادية على النمو العام من خلال دراسة النتائج المباشرة وغير المباشرة، وقد توصلوا إلى أنه لو قامت الدولة بزيادة الحرية الاقتصادية بنسبة وحدة واحدة، (باستخدام معيار من ٠ إلى ١٠) في الثمانينات، فإنا كانت ستشهد زيادة في النمو

بنسبة ١,٩% بعد سنة من الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠. ونظرا لارتفاع معدلات النمو المرتبطة بالحري الاقتصادية، فقد وجدوا أيضا أن الحرية الاقتصادية تفسر على المدى الطويل أكثر من ثلثي التغير الداخلي في الناتج الإجمالي المحلي.

وتساهم الزيادة في الحرية الاقتصادية في الحد من الفقر (نورتون وجوارتني، ٢٠٠٨)، ولاسيما معدل الفقر دولار لكل يوم، حيث بلغ ٢٩,٧% في ٢٠٠٤ في الدول التي كانت معدلات الحرية الاقتصادية فيها أقل من ٥، فيما بلغ ٧,٧% فقط في الدول التي كانت معدلات الحرية الاقتصادية فيها تتراوح بين ٦ و٧، وانخفض معدل الفقر دولارين لكل يوم من ٥١,٥% إلى ٤٦,٢% ومن ثم ٣٨,٩% عند انتقالك تصاعديا من الدولة الأقل إلى الأعلى في مستوى الحرية الاقتصادية. وفضلا عن ذلك، فإن زيادة بنسبة وحدة واحدة في معدل الحرية الاقتصادية العالمية في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٥م، حققت انخفاضا بنسبة ٥,٢١% في معدل الفقر دولار لكل يوم، و٥,٢٢% في معدل الفقر دولارين لكل يوم. وقام نورتون وجوارتني بدراسة العلاقة بين الحرية الاقتصادية والمعايير الأخرى للمنفعة. وتبين أن ٧٢,٦% من سكان الدول التي لا تتمتع بالحرية الاقتصادية لديهم مصادر مياه آمنة، مقارنة مع ١٠٠% في أغلب الدول الحرة اقتصاديا. كما أن متوسط العمر للأفراد في المجتمعات الحرة أكثر بحوالي ٢٠ سنة منه في المجتمعات غير الحرة، وغالبا، تتميز الدول الحرة اقتصاديا بوجود ضعف عدد الأطباء لكل ١,٠٠٠ نسمة بخلاف غالبية الدول غير الحرة، ولكل ١,٠٠٠ حالة ولادة، ينجو ٦٤ طفل آخرين زيادة عن النسبة التي تم التوصل إليها في المجتمعات التي لا تتمتع بالحرية الاقتصادية سنويا، ولكل ألف طفل تحت سن الخامسة، ينجو ١٠٩ طفل آخرين سنويا في الدول التي ليست بها حرية اقتصادية.

وقام معهد فريزر مؤخرا بإجراء دراسة وضعها إندرا سويسا وكريشنا تشايتانيا فالداماناتي (٢٠١٤) من الجامعة النرويجية للعلوم والتقانة وتوضح هذه الدراسة أن الحرية الإقتصادية تقلل من الخلافات عن طريق خلق خيارات عديدة ومربحة، وقد تؤدي أكثر المغامرات الاقتصادية ربحا إلى خلاف عنيف في الدول التي تحتوي على حرية اقتصادية قليلة، وأما في الدول التي تتمتع بالحرية الاقتصادية فإن الأشخاص يحظون بفرص الحفاظ على انفسهم وأسرهم في جو الاقتصاد المعتاد.

ملخص الدول

ستتم مناقشة كيف أن كل بلد سجلت نتيجتها في هذه السنة بالمقارنة مع السنوات الماضية وأيضا ستتم مناقشة البيانات المتوفرة للحصول على مؤشر النتائج المحتملة المستقبلية، وقد تم وضع قائمة الدول على حسب مستوى الحرية الاقتصادية الأكثر فالأقل.

وفي تقرير هذا العام تمكنا من تصنيف ٢٠ دولة بالكامل من أصل ٢٢ دولة في الاتحاد العربي، ولكن قد تمكنا من توفير معلومات لبعض الدول غير المصنفة في بعض المجالات وفي هذه الحالات تم تصنيف هذه الدول في هذه المجالات فقط فعلى سبيل المثال تم تصنيف ٢٢ عضو في الاتحاد العربي في مجال حجم الحكومة.

الشكل رقم (٥): ملخص تصنيف الحرية الإقتصادية لعام ٢٠١٢ للدول المصّنفة في العالم العربي

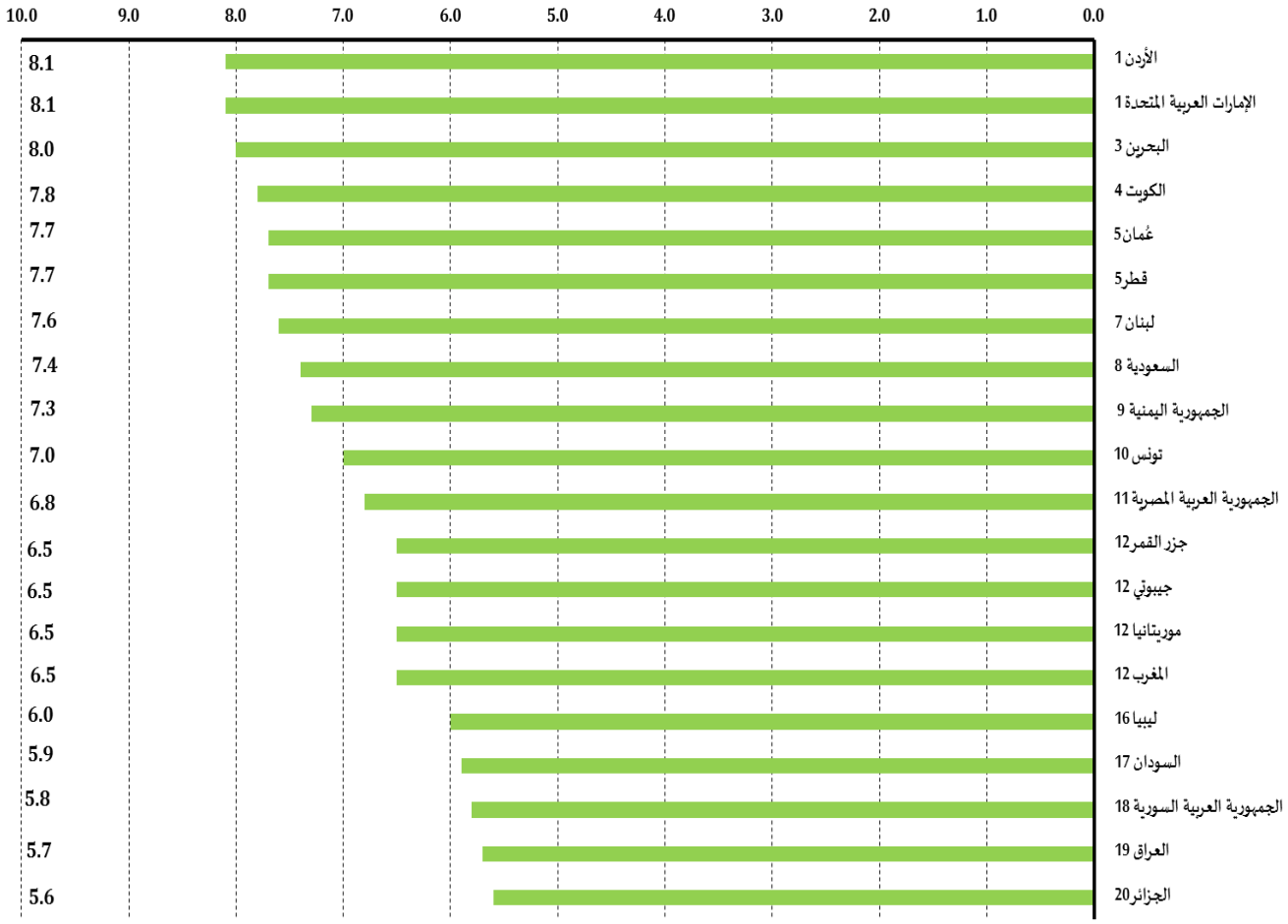

مؤسسة فريدريش ناومان/ مؤسسة البحوث الدولية/معهد فريزر

الأردن

تشاركت الأردن المركز الأول مع الإمارات العربية المتحدة هذا العام بعد أن كانت في المركز الثاني العام الماضي وبلغ مجموع نقاطها ٨,١ بالمقارنة زيادة بنسبة ٠,١ عن العام الماضي، واحتلت المركز الثاني في مجال حجم الحكومة وزاد مجموع نقاطها في هذا المجال بـ ٠,٥ نقطة لتحصل على ٨,٤ نقطة، وفي مجال الهيكل القانوني وضمان حقوق الملكية انحدرت حصلت على المركز السابع بمجموع نقاط ٧,٢، وفي مجال الوصول للأموال الصحيحة فقد حصلت على مجموع نقاط بلغ ٩,١ وعليه أصبحت في المركز الرابع وكانت الزيادة ٠,١ نقطة عن العام الماضي ولم يحصل أي تغيير في مجموع نقاط حرية التجارة الدولية حيث احتلت المركز الرابع بمجموع نقاط ٨,٠، وفي مجال قوانين المشاريع التجارية والعمل والأئتمان نقصت بقارق ٠,١ ليصبح مجموع نقاطها ٧,٧ وأصبحت في المركز السابع.

■ التطلعات المستقبلية – تشير النتائج الأولية إلى حدوث تغيير بسيط في أداء الأردن المستقبلي ولكن الصراع في المنطقة يشير إلى بعض المخاوف.

الإمارات العربية المتحدة

حافظت دولة الامارات العربية على المركز الأول في تقرير هذا العام بإجمالي نقاط بلغ ٨,١ نقطة بفارق ٠,١ نقطة عن العام الماضي، وحافظت على مجموع نقاطها في مجال حجم الحكومة ٧,٨ وعليه أصبحت في المركز الرابع وحافظت على مجموع نقاطها ٧,٧ والمركز الرابع في مجال الهيكل القانوني وضمان حقوق الملكية وتغير مجموع نقاطها من ٨,٧ والمركز السابع ليصبح مجموع نقاطها ٩,٢ نقطة والمركز الثاني في مجال للأموال الصحيحة ووحصلت على المركز الثاني في مجال حرية التجارة الدولية بمجموع نقاط لم يتغير منذ العام الماضي وهو ٨,٢ نقطة وكذلك زادت نتيجتها ٠,٤ نقطة لتنتقل من مجموع نقاط ٧,٦ إلى ٨,٠ نقطة وتصبح في المركز الخامس في مجال قوانين المشاريع التجارية والعمل والإئتمان.

■ التطلعات المستقبلية: – تشير النتائج الأولية إلى حدوث تغيير بسيط في أداء الإمارات المستقبلي.

البحرين

احتلت البحرين المركز الثالث في تقرير هذه السنة بعد أن كانت في المركز الأول في تقرير العام الماضي بنتيجة قدرها ٨,١ مع تغيير قدره ٨,٠ نقطة بالمقارنة مع مع نتيجة تقرير العام الماضي، وحافظت على نفس النتيجة في مجال حجم الحكومة بنتيجة قدرها ٧,٨ نقطة وعليه أصبحت في المركز الثالث، ونزلت نتيجتها في مجال الهيكل القانوني وضمان حقوق الملكية من ٧,٢ لتصبح ٧,٠ نقطة مما جعلها تحتل المركز التاسع ، وفي مجال الوصول للأموال الصحيحة احتلت بسببه المركز الأول مجددا بنتيجة قدرها ٩,٤ بعد أن سجلت ٩,٣نقطة العام الماضي، وجاءت المركز الثاني في مجال حرية التجارة الدولية ونزلت نقاطها من ٨,٤ لتصبح ٨,٢ نقطة، وأخيرا انخفضت

من مجموع نقاط بلغ ٨,٨ العام الماضي لتحصل على ٨,٦ نقطة هذا العام في مجال قانون العمل والائتمان والعمل ولكنها حافظت على المركز الأول في هذا المجال.

■ التطلعات المستقبلية – تشير النتائج الأولية إلى حدوث تغيير بسيط في أداء الإمارات المستقبلي.

الكويت

حافظت الكويت على المركز الرابع من العام الماضي بنفس مجموع النقاط ٧,٨، واحتلت المركز الخامس عشر في مجال حجم الحكومة بمجموع نقاط ٦,٢ نقطة، ولم يتغير مجموع النقاط ولا المركز في مجال الهيكل القانوني وضمان حقوق الملكية فقد كان ولا زال مجموع النقاط ٧,٨ والمركز الثالث، وتغير مجموع نقاطها من ٩,١ إلى ٩,٢ ولكنها ظلت في المركز الثاني في مجال الوصول للأموال الصحيحة وأصبحت في المركز السادس بمجموع نقاط ٧,٨ كما كانت في العام الماضي في مجال حرية التجارة الدولية وأما بالنسبة لقوانين المشاريع التجارية والإئتمان والعمل فقد انخفض مجموع نقاطها بقارق ٠,٢ نقطة ليصبح ٧,٧ وعيه أصبحت في المركز السابع.

■ التطلعات المستقبلية – تشير النتائج الأولية إلى حدوث تغيير بسيط في أداء الإمارات المستقبلي.

عمان

احتلت عمان المركز الخامس في تقرير هذا العام بعد أن كانت في المركز السابع في العام الماضي بنتيجة قدرها ٧,٧ مقارنة بنتيجة قدرها ٧,٥ في مؤشر العام الماضي. ويبدو أن مجال حجم الحكومة هو نقطة الضعف بالنسبة لعمان والذي يؤثر على نتيجتها الاجمالية، ولكن ارتفعت النتيجة من ٤,٨ نقاط لتصبح ٤,٩ لتحتل بذلك المركز ١٩ في هذا العام، وأما في مجال الهيكل القانوني وضمان حقوق الملكية فقد حافظت على نتيجتها منذ العام الماضي وهي ٨,٠ نقطة مع المحافظة على مرتبتها في المركز الثاني، أما في مجال الوصول للأموال الصحيحة وهو المجال الذي تعمل عمان عليه جيدا ارتفعت نتيجتها من ٨,٤ لتصبح ٩,١ نقطة وعليه تحسنت لتصبح في المركز الرابع، ولم تتغير النتيجة في مجال حرية التجارة الدولية فكانت النتيجة ٨,٠ نقطة واحتلت المركز الرابع. أما في مجال قوانين المشاريع التجارية، والائتمان والعمل تغيرت نتيجتها بفارق ٠,١ نقطة بنتيجة ٨,٥ محتلة المركز الثاني.

■ التطلعات المستقبلية: التغييرات والتحسينات في الأنظمة القائمة يشير إلى زيادة في مستوى الحرية الاقتصادية مستقبلا.

قطر

تتشارك قطر المرتبة الخامسة مع عمان بنفس مجموع النقاط الذي يبلغ ٧,٧ نقطة بفارق ٠,١ نقطة عن العام الماضي. فقد ظلت نتيجة قطر في مجال حجم الحكومة نفسها وهي ٦,٥ نقطة وبذلك أصبحت في المركز ١٤، وفي مجال الهيكل القانوني فلم تتغير نتيجتها (٧,٦) نقطة ولا مركزها (الخامس)، كذلك شهدت تحسنا في مجال الوصول للأموال الصحيحة بمعدل ٠,٣ نقطة لتصبح ٨,٨ نقطة وأصبحت في المركز العاشر، وفي مجال حرية

التجارة الدولية، لم تتغير نتيجتها أيضا وقدرها ٧,٦ وفي المركز السابع، وزادت نتيجتها بفارق ٠,١ في مجال قوانين المشاريع التجارية، والائتمان والعمل لتحصل على مجموع نقاط يبلغ ٧,٩ بعد أن كان ٧,٨ نقطة.

■ التطلعات المستقبلية: تشير الزيادة في حرية التجارة إلى زيادة في الحرية الاقتصادية في المستقبل.

لبنان

لم تشهد لبنان أي تغيير في نتيجتها الاجمالية بعدد ٧,٦ نقاط، ولكن انخفض مركزها من المركز الخامس في تقرير العام الماضي لتصبح في المركز السابع. وحافظت لبنان على أفضل أداء في الوطن العربي في مجال حجم الحكومة ولكن انخفضت نتيجتها من ٨,٩ لتصبح ٨,٥ نقطة ، لكنها سجلت نتيجة منخفضة بمعدل ٦,١ نقطة في مجال الهيكل القانوني محتلة المركز ١١ ، وحافظت كذلك على نتيجتها ٨,٩ نقطة في مجال الوصول للأموال الصحيحة واحتلت المركز الثامن، وأما في مجال حرية التجارة الدولية، فلم تتغير النتيجة ولا المركز فكانت النتيجة ٦,٢ نقطة واحتلت المركز ١٥، أما في مجال المشاريع التجارية، والائتمان والعمل، فقد حافظت على نتيجة العام الماضي ٨,١ نقطة محافظة على المركز الرابع.

■ التطلعات المستقبلية: تشير البيانات الاولية إلى تغير بسيط لأداء لبنان في المستقبل ومع ذلك يشير وضعها السياسي إلى بعض المخاوف.

السعودية

حصلت السعودية على المركز الثامن بنتيجة قدرها ٧,٤ نقطة السعودية ولم تتغير نتيجتها ولا مركزها مقارنة بالعام الماضي، وكذلك حافظت على نتيجتها في مجال حجم الحكومة لتصبح ٥,٠ نقطة واحتلت المركز ١٨، وحافظت السعودية على أفضل أداء في مجال النظام القانوني وحقوق الملكية وحصلت على المركز الأول فيه مع انخفاض قدره ٠,١ ومجموع نقاط ٨,١ نقطة، بينما تحسنت نتيجتها بفارق ٠,٢ لتصبح النتيجة ٩,٠ نقطة وعليه أصبحت في المركز السابع في مجال الوصول للاموال الصحيحة، وأما نتيجتها في مجال حرية التجارة الدولية فقد تحسنت من ٦,٦ إلى ٦,٧ نقطة لتصبح في المركز ١١، ,أما في مجال قوانين المشاريع التجارية، والائتمان والعمل انخفضت من ٨,٦ لتصبح ٨,٣ نقطة مما جعلها تحتل المركز الثالث بين الدول العربية في هذا المجال.

▼ التطلعات المستقبلية: يشير الانخفاض في حرية التجارة إلى الانخفاض في الحرية الاقتصادية في المستقبل.

اليمن

حافظت اليمن على مركزها التاسع في هذا العام وبنفس النتائج حيث كانت نتيجتها ولا زالت ٧,٣ نقطة، أما في مجال حجم الحكومة فقد تطورت لتنتقل من ٦,٧ نقطة إلى ٧,٨ نقطة مما جعلها تحتل المركز الثالث، وفي مجال الهيكل القانوني فقد حافظت على نتيجتها ٦,٠ نقطة وأصبحت في المركز ١٢، إضافة إلى ذلك،فقد حافظت اليمن على نتيجة قدرها ٨,١ نقاط وكانت في المركز ١٢ في مجال الوصول إلى الأموال الصحيحة، أما في مجال حرية التجارة الدولية فقد حافظت على مكانتها في المركز الأول بنتيجة قدرها ٨,٤ نقاط، بينما تراجعت بمعدل ٠,١ نقاط في مجال قوانين المشاريع التجارية، والائتمان والعمل لتصبح النتيجة ٦,٣ نقطة بعد أن كانت ٦,٤ نقطة مما جعلها تتراجع إلى المركز ١١.

▼ التطلعات المستقبلية: تشير البيانات الاولية إلى تغير بسيط لأداء اليمن في المستقبل ومع ذلك يشير وضعها السياسي إلى بعض المخاوف.

تونس

حافظت تونس على المركز العاشر هذا العام بعد أن تحسنت نتيجتها الاجمالية التي كانت بمعدل ٦,٩ نقاط في العام الماضي لتصبح ٧,٠ نقطة، أما في مجال حجم الحكومة تحسنت النتيجة أيضا من ٧,٣ إلى ٧,٥ نقاط مما جعلها تصبح في المركز السابع ولم تتغير نتيجتها في مجال الهيكل القانوني بمعدل ٧,٦ مقارنة بنتائج العام الماضي وظلت على نفس المركز وهو المركز الخامس، كذلك انخفضت النتيجة بشكل طفيف في مجال الوصول للأموال الصحيحة حيث كانت النتيجة ٦,٨ نقطة وأصبحت ٦,٧ نقاط مع حصولها على المركز ١٨، وكذلك انخفضت نتيجة تونس في مجال حرية التجارة الدولية من ٥,٦ إلى ٥,٥ نقاط وحصلت على المركز ١٨، وأيضا انخفضت نتيجتها في مجال قوانين المشاريع التجارية، والائتمان والعمل من ٧,٤ إلى ٧,٣ نقاط مع الحصول على المركز التاسع.

■ التطلعات المستقبلية: تشير السياسة المتخذة من قبل الحكومة إلى تطور لأداء تونس في المستقبل.

مصر

حافظت مصر على نفس نتيجتها في العام الماضي وهي ٦,٨ نقاط وكذلك البقاء في المركز ١١، بينما شهد مجال حجم الحكومة نقصان بمعدل ٠,٢ نقطة مقارنة بالعام الماضي بعد أن كان مجموع النقاط ٧,٤ أصبح ٧,٢ وعليه أصبحت في المركز ٨، أما مجال الهيكل القانوني فإنه يعاني من التدني حيث انخفضت النتيجة من ٥,٤ إلى ٥,٢ والذي بدوره أدى إلى حصولها على المركز ١٨، وفي مجال الوصول إلى الأموال الصحيحة فقد تحسن الأداء أكثر مما كان عليه في العام الماضي بمعدل ٠,٢ نقطة وبمجموع نقاط بلغ ٨,٨ وأصبحت في المركز ١٠، وحافظت على

نتيجتها من العام الماضي في مجال حرية التجارة الدولية لمجموع نقاط ٦,٦ والحصول على المركز ١٤ ، وأيضا أبقت على نفس النتيجة في مجال قوانين المشاريع التجارية بمعدل ٦,١ نقاط والحصول على المركز ١٣.

■ التطلعات المستقبلية: عدم الإستقرار السياسي والبيانات الأولية في أمانة عمل القانون تشير إلى الإنخفاض في الحرية الاقتصادية.

جزر القمر

تقدمت جزر القمر بأربعة مراكزمن المركز ١٦ لتصبح في المركز ١٢ بفارق ٠,١ نقطة في نتيجتها النهائية وهي ٦,٥ نقطة ، وفي مجال حجم الحكومة حافظت على نتيجتها وهي ٦,٧ نقطة مع البقاء في المركز ١١، وانخفضت نتيجة جزر القمر في مجال الوصول للاموال الصحيحةمن ٦,٤ إلى ٦,٠ نقطة وحازت على المركز ١٢، وتحسنت كثيرا في مجال حرية التجارة الدولية حيث اصبحت النتيجة ٧,٣ بعد أن كانت ٦,٤ نقطة وعليه أصبحت في المركز ٨، وارتفعت نتيجتها بفارق ٠,١ نقطة وبمجموع نقاط بلغ ٥,٩ نقاط والحصول على المركز ١٧ في مجال المشاريع التجارية.

■ التطلعات المستقبلية: تشير البيانات الاولية إلى إلى تطور في أداء جزر القمر المستقبلي.

جيبوتي

أصبحت جيبوتي في المركز ١٢ في تقرير هذا العام بنتيجة قدرها ٦,٥ نقطة وهما نفس النتيجة والمركز في تقرير العام الماضي، وحصلت على مجموع نقاط بلغ ٤,٩ في مجال حجم الحكومة وهي نفس نتيجة العام الفائت وأصبحت في المركز ١٩ هذا العام، وأما في مجال الهيكل القانوني فقد حافظت على نتيجة قدرها ٥,٢ نقاط مع الحصل على المركز ١٨، وتغيرت نتيجتها من ٨,٧ لتصبح ٨,٩ مع الحصول على المركز ٨ في مجال الوصول للأموال الصحيحة، وفي مجال حرية التجارة الدولية حافظت على نتيجة قدرها ٦,٧ نقاط مع المركز ١١، وأما في مجال قوانين المشاريع التجارية والعمل والائتمان أيضا حافظت على نفس النتيجة والتي بلغت ٦,٨ مع المحافظة على المركز العاشر.

■ التطلعات المستقبلية: تشير البيانات الاولية إلى تغير بسيط لأداء جيبوتي في المستقبل.

موريتانيا

حازت موريتانيا أيضا على المركز ١٢ بنتيجة قدرها ٦,٥ نقاط كما في العام الماضي، وانخفضت نتيجتها قليلا في مجال حجم الحكومة بفارق ٠,١ نقطة ليصبح مجموع نقاطها ٧,٢ والحصول على المركز ٨، وفي المقابل فقد شهدت زيادة في مجال الهيكل القانوني بفارق ٠,٢ نقطة بعد أن كانت نتيجتها ٥,٥ لتصبح ٥,٧ نقاط مع الحصول

على المركز ١٦، وكذلك ارتفعت نتيجتها في مجال الوصول للأموال الصحيحة لتصبح في المركز ١٩ وبمجموع نقاط ٦,٥، وحافظت مويتانيا على نتيجتها ٦,١ نقاط في مجال حرية التجارة دوليا مع البقاء في المركز التاسع، وأيضا حافظت على نتيجتها في مجال قوانين المشاريع التجارية والائتمان والعمل بمعدل ٥,٩ نقطة في العام الماضي، وعليه أصبحت في المركز ١٣.

■ التطلعات المستقبلية: تشير البيانات الاولية إلى تغير بسيط لأداء موريتانيا في المستقبل.

المغرب

حافظت المغرب على المركز ١٢ وبإجمالي نتيجة قدرها ٦,٥ نقطة، ولكن انخفضت نتيجتها في مجال حجم الحكومة بفارق ٠,١ نقطة ليصبح مجموع نقاطها ٦,٢ والمركز ١٥، وأما في مجال الهيكل القانوني أصبحت في المركز ٧ وبنتيجة قدرها ٧,٢ نقطة، بفارق هبوط قدره ٠,٢ نقطة عن العام الماضي، ولكن في المقابل زادت ٠,٢ نقطة في مجال الوصول للأموال الصحيحة لتصبح نتيجتها ٧,٣ وتحصل على المركز ١٤، وتقدمت بشكل بسيط في مجال حرية التجارة دوليا حيث اصبحت في المركز ١٧ وحصلت على نتيجة قدرها ٥,٦ نقاط، وأحرزت نتيجة قدرها ٦,٣ نقاط في مجال قوانين العمل وهي نفس نتيجة العام الماضي مع حصولها على المركز ١١.

▲ التطلعات المستقبلية: تشير السياسة المتخذة من قبل الحكومة إلى التطور في أداء المغرب في المستقبل.

ليبيا

حصلت ليبيا على ٦,٠ نقاط مما وضعها في المركز ١٦، وفي مجال حجم الحكومة حافظت على نتيجتها ٤,٢ نقاط والمركز ٢١ مثل ما كانت عليه في العام الماضي، وانخفض معدلها في مجال الهيكل القانوني بعد أن كان ٦,٣ ليصبح ٥,٩ نقاط ليضعها في المركز ١٤ في هذا المجال، وأما في مجال الوصول للأموال الصحيحة فقد تغيرت نتيجتها بفار ١,٣ نقاط من ٥,٩ لتصبح ٧,٢ نقاط وعليه أصبحت في المركز ١٦ وكذلك ارتفعت نتيجتها في مجال حرية التجارة دوليا من ٣,٦ إلى ٦,٩ نقاط لتصبح في المركز العاشر، ووأما في مجال قوانين العمل حصلت على نتيجة قدرها ٥,٥ نقاط وأصبحت في المركز ٢٠.

▼ التطلعات المستقبلية: يشير الصراع الراهن إلى انخفاض في الحرية الاقتصادية.

السودان

احتلت السودان المرتبة ١٧ في مؤشر هذا العام بعد أن انخفضت ٥ مراكز عن العام الماضي، حيث انخفضت نتيجتها من ٦,٥ إلى ٦,٩ نقاط وحصلت على مجموع نقاط يبلغ ٧,٨ في مجال حجم الحكومة وانخفضت نتيجتها

بفارق ١,١ لتصبح في المركز الثالث، ولم تتغير نتيجتها في مجال الهيكل القانوني حيث حصلت على ٤,٥ نقاط لتصبح في المركز ٢٠، وانخفضت نتيجتها في مجال الوصول للأموال الصحيحة بفارق ١,٧ نقطة لتكون النتيجة ٤,٨ نقاط لتصبح بذلك أقل دولة في الحرية الاقتصادية، وكذلك انخفضت نتيجتها في مجال حرية التجارة دوليا بفارق ٠,٣ نقاط بمجموع نقاط ٦,٧ نقطة لتصبح بذلك في المكز ١١، وأما في مجال قوانين العمل انخفض معدلها بفارق ٠,٢ نقطة ليكون ٥,٧ نقاط وتصبح في المركز ١٨.

▼ التطلعات المستقبلية: تشير البيانات الاولية في مجال حرية التجارة والصراع الراهن إلى انخفاض في الحرية الاقتصادية مستقبلا.

سوريا

جمعت سوريا نتيجة قدرها ٥,٨ نقطة مما جعلها تحصل على المركز ١٨، وحافظت على نفس نتيجتها في مجال حجم الحكومة وهي ٦,٧ مع المركز ١١، وأيضا لم تتغير نتيجتها في مجال الهيكل القانوني وهي ٥,٥ نقطة مع المركز ١٧، وانخفضت نتيجتها بفارق ٢,٨ نقطة في مجال الوصول للأموال الصحيحة من ٨,٩ إلى ٦,٢ نقاط مما جعلها مركزها ينخفض إلى المركز ٢٠، وفي مجال حرية التجارة انخفضت نتيجتها إلى ٥,٢ بعد أن كانت ٥,٧ نقاط وعليه أصبحت في المركز ١٩، وأما في مجال قوانين العمل نتيجتها انخفضت أيضا من ٥,٩ لتصبح ٥,٦ وعليه أصبحت في المركز ١٩.

▼**التطلعات المستقبلية**: يشير الصراع الراهن في المنطقة إلى انخفاض في الحرية الاقتصادية.

العراق

حصلت العراق على المركز ١٩ بنتجية قدرها ٥,٧ بالمقارن مع نتيجة العام الماضي ٥,٩، وشهدت العراق زيادة في نتيجتها في مجال حجم الحكومة حيث بلغت ٦,٠ نقاط بعد أن كانت ٥,٩ نقطة العام الفائت مع حصولها على المركز ١٧ في هذا المجال، وأما في مجال الهيكل القانوني فظلت نتيجتها على حالها ٤,٢ نقاط والمركز ٢١، وزادت نتيجتها في مجال الوصول للاموال الصحيحة من ٦,٤ إلى ٧,٣ نقاط واحتلت المركز ١٤، ولكن انخفضت نتيجتها في مجال حرية التجارة دوليا من ٨,١ إلى ٥,٨ نقاط وتراجع مركزها إلى المركز ١٦، وارتفعت نتيجتها بفارق ٠,٣ نقاط في مجال قانون العمل لتصبح النتيجة ٥,٤ وتحصل على المركز ٢١.

▼**التطلعات المستقبلية**: يشير الصراع الراهن في المنطقة إلى انخفاض في الحرية الاقتصادية.

الجزائر

حصلت الجزائر على المركز ٢٠ هذا العام وهي تحتل آخر مركز من بين الدول العربية وانخفضت نتيجتها بفارق ٠,١ نقطة لتصبح ٥,٦ نقاط، وارتفعت نتيجتها بفارق ٠,١ نقطة في مجال حجم الحكومة لتصبح النتيجة ٣,٩ مما جعل الجزائر في المركز ٢٢ وهي آخر دولة عربية في هذا المجال، وظلت نتيجتها كما هي في مجال الهيكل

القانوني وهي ٥,٩ نقطة وعليه احتلت المركز ١٤، وكذلك لم تتغير نتيجتها ٧,٧ نقاط والمركز ١٣ في مجال الوصول للأموال الصحيحة ، وحصلت الجزائر على ٤,٧ نقاط في مجال حرية التجارة دوليا واحتلت المركز ٢١ في هذا المجال، وأما في مجال قانون العمل فحافظت على نفس نتيجة العام الفائت ٦,٠ مع حصولها على المركز ١٥ في هذا المجال.

■ **التطلعات المستقبلية** تشير البيانات الأولية إلى تغيير بسيط في أداء الجزائر المستقبلي

مؤشر الحرية الإقتصادية في العالم العربي

هيكل المؤشر

استخدم المؤشر الذي نُشر في الحرية الإقتصاية في العالم: التقرير السنوي ٢٠١٤ (جوارتني ولوسون وهول، ٢٠١٤) ٤٢ عنصرا في خمسة مجالات ولأن البيانات الأساسية لبعض العناصر المستخدمة في مؤشر العالم لم تكن متاحة بشكل واسع للعالم العربي وتم استبدالها بعناصر مماثلة مع تغطية أوسع لدول الوطن العربي، ويتضمن الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠١٤ خمسة مجالات تضمنها تقرير الحرية الاقتصادية في العالم ولكن بوجود ٣٩ عنصرا وتنشق نتيجة كل مجال من هذه المجالات عن طريق متوسط العناصر داخل ذلك المجال ومعظم اليانات المتوفرة لهذا التقرير ترجع للعام ٢٠١٢ ولكنه أيضا تم نشر معلومات من العام ٢٠١٣.

وتم وصف المجالات الخمسة بالتفصيل أدناه:

المجال الأول: حجم الحكومة، النفقات والضرائب والمشاريع

المجال الثاني: القانون الاقتصادي والتجاري وضمان حقوق الملكية

المجال الثالث: الوصول للأموال الصحيحة

المجال الرابع: حرية التجارة الدولية

المجال الخامس: قوانين الإئتمان والعمل والمشاريع التجارية

وتم احتساب التصنيف الكلي عن طريق متوسط النتائج للمجالات الخمسة وتم تطبيع كل عنصر عل مقياس من صفر إلى ١٠: ويوضح ملحق الملاحظات التفسيرية ومصادر البيانات الإجراءات التي استمدت منها النتائج بين صفر وعشرة لكل فئة وكذلك التفاصيل عن المصادرة والمنهجية.

ومن أجل التناسق تم استخدام الحدود الدنيا والقصوى نفسها التي استخدمت في تقرير العام الماضي واستخدمت الحدود الدنيا والقصوى العالمية وليست المحلية بسبب التنوع القليل في بعض العناصر بين الدول العربية ومن أجل وضع الدول العربية في سياق أوسع، وبالتالي فإن النتيجة العالية توضح أن الدولة تؤدي جيدا وليس فقط بالمقارنة مع جيرانها الاقليميين المباشرين ولكن أيضا بالمقارنة مع جميع دول العالم التي تشجع أنشتطها التجارية الحرية الاقتصادية.

ويتضمن المؤشر الذي نشر عن الحرية الاقتصادية في الوطن العربي بيانات ٢٢ دولة مُنظمة لجامعة الدول العربية، وتظهر خمسة عشر دولة من هذه الدول في تقرير الحرية الاقتصادية العالمي وتظهر التصنيفات النسبية لهذه الدول متشابهة كثيرا في المؤشرين على الرغم من الاختلاف البسيط في في قائمة العناصر المستخدمة في المؤشر الذي

نشر في تقرير الحرية الاقتصادية في الوطن العربي وتم حساب نتيجة ٢٠ دولة من الدول التي تضمنها التقرير ولم يكن في المستطاع حساب نتيجة الدول المتبقية بسبب النقص في البيانات.

وتم تجميع بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية في الوطن العربي من طرف ثالث فقط ومن أجل ضمان الموضوعية لم توفر المؤسسات الراعية أيا من البيانات الأصلية، ووكذلك تم استخدام صيغ الحسابات نفسها التي تم استخدامها في تقارير الأعوام الماضية وبذلك لم يستطع مؤلفوا هذا التقرير التأثير على ترتيب الأمم في هذا التقرير وعلاوة على ذلك فإن أي مراقب خارجي يستطيع تكرار المؤشر بالكامل والحصول على نتائج متطابقة.

المجالات منفردة

فيما يلي وصفا للمتغيرات المستخدمة لقياس الحرية الاقتصادية وتوضيح الأسباب التي تجعلها مترابطة مع بعضها (١):

المجال الأول: حجم الحكومة: النفقات والضرائب والمشاريع.

تشير العناصر الأربعة إلى مدى اعتماد الدول على اختيار الفرد والأسواق بدلا من العملية السياسية لتخصيص الموارد والسلع والخدمات، وعندما يزيد الانفاق الحكومي تزيد نسبة الانفاق من قبل الأفراد والأسر والشركات واتخاذ القرارات من قبل الحكومة يحل محل الاختيار الشخصي مما يؤدي إلى انخفاض الحرية الاقتصادية، ويعالج العنصرين الأوليين قضية الاستهلاك الحكومي كنسبة من اجمالي الاستهلاك (١أ) والتحويلات والاعانات كجزء من الناتج المحلي الاجمالي (١ب).

ويشير الاستهلاك الحكومي (١أ) إلى مدى توفير الحكومة نفسها للسلع والخدمات، وإذا ما قام موظفي الحكومة ببناء طريق فإنه يعتبر من ضمن الاستهلاك الحكومي وإذا ما تم التعاقد مع شركة خاصة لبناء شيء معين لا يكون من ضمن الاستهلاك الحكومي على الرغم من أنه يصنف كجزء من الانفاق الحكومي، وتبني التنافسية في التعاقد الكفاءة وتقلل من السياسة في الاقتصاد وذلك إذا ما تم التعاقد دون تحيز، وتضعف التحويلات والاعانات (١ب) الأسواق عن طريق تعزيز القوى السياسية بدلا من القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها العالم والتي سيدفع لها.

أما العنصر الثالث (١ج) فيقيس مدى قدرة الدول على استخدام المؤسسات الخاصة والأسواق الحرة بدلا من المؤسسات الحكومية لإنتاج السلع والخدمات، ويستند العنصر الرابع (١د)على أعلى معدل هامشي للدخل من الضرائب وينكر المعدل العالي للضرائب والتي تطبق على مستويات الدخل المنخفضة نسبيا ثمار عمل الأفراد.

المجال الثاني: القانون التجاري والاقتصادي وضمان حقوق الملكية

يعتبرأمن الأفراد والعقود والملكية المكتسبة العناصر المركزية للحرية الاقتصادية والمجتمع المدني والنظام القانوني هو أهم وظيفة داخلية في الحكومة، ويعتبر ضمان حقوق الملكية الذي يتم حمايته عن طريق سيادة القانون عامل أساسي في الحرية الاقتصادية، وعلى سبيل المثال لا معنى لحرية التداول إذا لم يملك الأفراد

حقوق آمنة لملكياتهم وتتضمن جهود عملهم، وفشل النظام القانوني لدولة ما في توفير ضمان حقوق الملكية وتنفيذ العقود وتسوية النزاعات بين الأطراف سيقلل من تنفيذ نظام التداول في الأسواق.

(١)يتبع هذا الوصف بدقة وصف جوارتني ولوسون، ٢٠٠٦: ١٠ - ١٢

ويركز المؤشر على القانون التجاري والاقتصادي بسبب أهميته في تقييم الحرية الاقتصادية ويعتبر العنصرين الأوليين في هذا المجال هما التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية ونزاهة النظام القانوني مقاييس إذا ما كان أو لم يكن النظام القانوني مطبق دون تحيز أو بشكل دائم والذي هو أيضا ضروري لفعالية القانون التجاري والاقتصادي، ويقدم العنصر (٢ج) وهو القيود التنظيمية لبيع العقارات معلومات عن سهولة إنشاء حقوق الملكية ويشير العنصر (٢د) وهو التنفيذ القانوني للعقود إذا ما أُدخلت الاتفاقات بحرية بشكل فعال من قبل القانون، ويعتبر (٢ج) و(٢د) مركبات لعناصر فرعية أخرى لقياس عدد من الإجراءات والتأخير في الأحكام والتكاليف. وتساعد الإجراءات الكثيرة والتي تهدر الوقت على خفض قدرة النظام القانوني لحماية الإتفاقات بحرية.

المجال الثالث: الوصول للأموال الصحيحة

المال مهم لعملية التدول، وغياب الوصول للأموال الصحيحة يخفض من المكاسب من التجارة ويؤدي إلى تآكل قيمة الممتلكات التي تم عقدها بواسط الأدوات النقدية، وتعتبر الأموال الصحيحة مهمة في حماية حقوق الملكية وبالتالي الحرية الاقتصادية.وعندما تقوم الحكومات بطبع الأوراق النقدية لتمويل نفقاتها فإنها تصادر الممتلكات وتنتهك الحرية الاقتصادية لمواطنيها مما يؤدي إلى التضخم المالي (تم قياسه في العنصر ٣أ) وتشوه معدلات التضخم العالية (العناصر ٣ب و٣ج) الأسعار النسبية وتغير أساسيات العقود طويلة الأجل وتجعل من المستحيل للأفراد والشركات التخطيط للمستقبل بشكل معقول وتم تصميم العنصر (٣د) لقياس سهولة إذا ما يمكن استخدام العملات الأخرى المحلية والجنبية عن طريق الحسابات المصرفية وبالتالي فهل يمكن تبادل العملات بحرية والحصول على اختلاف ما؟

المجال الرابع: حرية التجارة الدولية

وفي عالم من التقنية العالية والتكاليف المنخفضة للاتصالات والنقل فإن حرية التبادل عبر الحدود الوطنية هي العنصر الرئيسي للحرية الاقتصادية، وتم تصميم العناصر في هذا المجال لقياس التنوع الواسع للقيود التي تؤثر على التبادل الدولي والتي تشمل الرسوم الجمركية (٢أ وعناصرها الفرعية) وتشوهات سعر الصرف (٤ب) وضوابط سعر الصرف (٤ج). ويحق للافراد في الوطن العربي البيع والشراء بحرية فيكون لديهم المقدرة على شراء المنتجات التي يريدونها من بعضهم ومن الجميع في العالم ويمكن للمنتجين العرب القدرة عل البيع داخل الوطن العربي وفي السوق العالمي.

المجال الخامس: قوانين الأئتمان والعمل والمشاريع التجارية

عندما تقيد اللوائح والأنظمة الدخول إلى السوق وتتدخل في حرية المشاركة في التبادل الطوعي، فإنها تقلل من الحرية الاقتصادية، ويتضمن المؤشر القيود التنظيمية التي تحد من حرية التبادل في الأئتمان والعمل وأسواق المنتجات ويمكن للخط الأحمر خنق التوسع في الأعمال التجارية وتنظيم المشاريع وخلق فرص العمل.

ويعكس العنصر الأول (٥أ) ظروف سوق الأئتمان المحلي وينبغي للأفراد أن تكون لديهم القدرة على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم في الأسواق الأئتمانية والتعامل مع المؤسسات التي يريدونها بحرية، وتم تصميم العناصر لقياس إذا ما كانت الحكومة تسمح للأسواق الحرة بتحديد الأئتمان وإذا كان متاحا في الوقت المناسب وبفعالية من حيث التكلفة للأفراد والمشاريع التجارية.

وتنتهك العديد من قوانين سوق العمل (٥ب) الحرية الاقتصادية للموظفين ولأرباب العمل ويمكن للأفراد العمل عند من يريدون ولأرباب العمل الحق في توظيف من يرغبون والتحديات في هذا المجال تشمل الصعوبة في التوظيف وعدم المرونة في ساعات العمل والفصل من العمل والتكاليف والتجنيد الاجباري.

ومثلما تمنع قوانين أسواق الأئتمان وأسواق العمل الحرية الاقتصادية فكذلك تمنع قوانين الأنشطة الأقتصادية ذلك (٥ج) ويجب أن يكون لدى الأفراد المقدرة في إنشاء التجارية التي يرغبون بها عندما يريدون ويغلقونها عندما يريدون، وتم تصميم العناصر الفرعية لقوانين العمل لتحديد مدى قدرة القيود التنظيمية والإجراءات البيروقراطية في الحد من إنشاء الأعمال (٥ج أ) وغلقها (٥ج ب).

جداول بيانات الدول

يتضمن المؤشر الذي نُشر في تقرير الحرية الإقتصادية في الوطن العربي ٢٠١٤ بيانات ٢٢ دولة من دول جامعة الدول العربية، وتظهر خمسة عشر دولة من هذه الدول في تقرير الحرية الإقتصادية في العالم ٢٠١٤ وتتشابه التصنيفات النسبية لهذه الدول في المؤشرين المذكورين على الرغم من الإختلاف البسيط في قائمة العناصر المستخدمة في المؤشر الذي تم نشره في تقرير الحرية الإقتصادية في الوطن العربي، وتم احتساب نتيجة شاملة لعدد ٢٠ دولة مدرجة في تقرير الحرية الإقتصادية في الوطن العربي والتي تزيد بعدد دولة واحدة عن العام الماضي وذلك لزيادة توفر المعلومات، ولا يمكن احتساب نتيجة شاملة للدول المتبقية بسبب نقص في البيانات، ومع ذلك يتم تقديم بيانات لهذه الدول الغير مصنفة في الجداول التي تتبع الجداول التي تخص الدول المصنفة.

ولمنح كل دولة نتيجة شاملة وتصنيف يجب أن يكون لديها تصنيفات ونتائج للمجالات الخمسة الموضحة في المؤشر، ولم نتمكن هذه السنة من تصنيف الأراضي الفلسطينية والصومال، ولتصنيف الدولة في المجال رقم (١) يجب أن تمتلك الدولة بيانات لأثنين من العناصر الفرعية على الأقل وكذلك لتصنيفها في المجال رقم (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (أ٥) و (ب٥) و (ج٥) يجب أن تمتلك الدولة بيانات لأثنين من العناصر الفرعية على الأقل.

ونقدم نتائج لجميع المجالات الخمسة التي تم تحليلها وكذلك نتائج كل عنصر من العناصر وذلك على حسب توفر البيانات، وجميع النتائج في المؤشر عبارة عن قيم من أصل ١٠:١٠ وهي أعلى درجة ممكنة و (٠) صفر هي أقل درجة، وتشير النتيجة العالية إلى درجة كبيرة من الحرية الإقتصادية، ويوضح السهم في جدول التصنيفات والترتيب (صفحة: ٢٤-٢٥) تحت عنوان "الإتجاه" ما إذا كانت البيانات المتوفرة لعام ٢٠١٢ توضح أرجحية تطور دولة ما أو تراجعها أو استقرارها في التصنيفات القادمة.

ويمكن الحصول على وصف كامل لكل عنصر بالإضافة إلى المنهجية المستخدمة في حساب النتائج في ملحق الملاحظات التوضيحية ومصادر البيانات (صفحة: ٤٩).

البيانات المتوفرة للباحثين

تتضمن الجداول التالية معلومات للاعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ و٢٠١٢ وجزء من معلومات ٢٠١٣. ويمكن الحصول على جميع مجموعات البيانات والتي تتضمن النتائج المنشورة في التقرير وكذلك البيانات التي تم على أساسها وضع النتائج منذ عام ٢٠٠٢ من الموقع التالي: <http://www.

> وإذا واجهتك صعوبة في تحميل البيانات يرجى التواصل معنا من خلال البريد freetheworld.com الإلكتروني التالي: <

freetheworld@fraserinstitute.org >

الحرية الإقتصادية في العالم العربي لعام ٢٠١٢ – تصنيفات وترتيب المنطقة

المناطق	١		٢		٣		٤		٥	
	حجم الحكومة: النفقات، الضرائب والمشاريع		القانون التجاري والاقتصادي وضمان حقوق الملكية		الوصول للأموال الصحيحة		حرية التجارة الدولية		قانون الائتمان، والعمل والمشاريع التجارية	
	التصنيف	الترتيب	التصنيف	الترتيب	التصنيف	الترتيب	التصنيف	الترتيب	التصنيف	الترتيب
الجزائر	3.9	*22*	5.9	*14*	7.7	*13*	4.7	*21*	6.0	*15*
البحرين	6.7	*11*	7	*9*	9.4	*1*	8.2	*2*	8.6	*1*
جزر القمر	6.7	*11*	6	*12*	6.8	*17*	7.3	*8*	5.9	*17*
جيبوتي	4.9	*19*	5.2	*18*	8.9	*8*	6.7	*11*	6.8	*10*
جمهورية مصر العربية	7.2	*8*	5.2	*18*	8.8	*10*	6.6	*14*	6.1	*13*
العراق	6	*17*	4.2	*21*	7.3	*14*	5.8	*16*	5.4	*21*
الأردن	8.4	*2*	7.2	*7*	9.1	*4*	8	*4*	7.7	*7*
الكويت	6.2	*15*	7.8	*3*	9.2	*2*	7.8	*6*	7.7	*7*
لبنان	8.5	*1*	6.1	*11*	8.9	*8*	6.2	*15*	8.1	*4*
ليبيا	4.2	*21*	5.9	*14*	7.2	*16*	6.9	*10*	5.5	*20*
موريتانيا	7.2	*8*	5.7	*16*	6.5	*19*	7	*9*	6.1	*13*
المغرب	6.2	*15*	7.2	*7*	7.3	*14*	5.6	*17*	6.3	*11*
عمان	4.9	*19*	8	*2*	9.1	*4*	8	*4*	8.5	*2*
قطر	6.5	*14*	7.6	*5*	8.8	*10*	7.6	*7*	7.9	*6*
السعودية	5	*18*	8.1	*1*	9	*7*	6.7	*11*	8.3	*3*
السودان	7.8	*3*	4.5	*20*	4.8	*21*	6.7	*11*	5.7	*18*
سوريا	6.7	*11*	5.5	*17*	6.2	*20*	5.2	*19*	5.6	*19*
تونس	7.5	*7*	7.6	*5*	6.7	*18*	5.5	*18*	7.3	*9*
الامارات	7.8	*3*	7.7	*4*	9.2	*2*	8.2	*2*	8.0	*5*
اليمن	7.8	*3*	6	*12*	8.1	*12*	8.4	*1*	6.3	*11*
الدول التي لم يتم تصنيفها لعدم توفر البيانات										
الأراضي الفلسطينية	7.2	*8*	6.3	*10*	9.1	*4*			6.0	*15*
الصومال	7.8	*3*	1.3	*22*			5.0	*20*		

التصنيفات والترتيبات الإجمالية ، الإتجاه

عناصر المجال رقم (٥)

	٥أ		٥ ب		٥ ج		التصنيف الكلي (الترتيب)		الإتجاه	
	قوانين الإئتمان		قوانين العمالة		قوانين العمل					
	التصنيف	الترتيب	التصنيف	الترتيب	التصنيف	الترتيب	التصنيف	الترتيب	التصنيف	الترتيب
الجزائر	5.7	١٧	4.9	١٩	7.5	٧	5.6	٢٠	■	
البحرين	7.9	٤	9.4	١	8.5	١	8.0	٣	■	
جزر القمر	7.0	١٠	6.7	١٣	4.1	١٨	6.5	١٢	■	
جيبوتي	6.8	١١	7.5	١٢	6.3	١٦	6.5	١٢	■	
جمهورية مصر العربية	6.1	١٥	5.1	١٧	7.2	١٣	6.8	١١	▼	
العراق	4.4	١٩	7.9	١٠	3.8	٢١	5.7	١٩	▼	
الأردن	6.7	١٣	9.0	٣	7.5	٧	8.1	١	■	
الكويت	7.8	٦	8.3	٩	7.1	١٥	7.8	٤	■	
لبنان	8.7	١	8.5	٨	7.2	١٣	7.6	٧	■	
ليبيا	3.7	٢١	8.7	٧	4.1	١٨	6.0	١٦	▼	
موريتانيا	6.4	١٤	8.6	١١	4.2	١٧	6.5	١٢	■	
المغرب	7.2	٨	3.8	٢١	8.0	٣	6.5	١٢	▲	
عمان	8.5	٢	9.0	٣	8.0	٣	7.7	٥	▲	
قطر	6.8	١١	8.9	٦	8.9	٥	7.7	٥	▲	
السعودية	8.4	٣	9.3	٢	7.3	١٢	7.4	٨	▼	
السودان	5.0	١٨	4.7	٢٠	7.4	١١	5.9	١٧	▼	
سوريا	4.3	٢٠	5.0	١٨	7.5	٧	5.8	١٨	▼	
تونس	7.2	٨	6.5	١٤	8.3	٢	7.0	١٠	▲	
الامارات	7.3	٧	9.0	٣	7.6	٦	8.1	١	■	
اليمن	5.9	١٦	5.4	١٦	7.5	٧	7.3	٩	■	
الدول التي لم يتم تصنيفها لعدم توفر البيانات										
الأراضي الفلسطينية	7.9	٤	6.1	15	3.9	٢٠				
الصومال										

الجزائر	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)	5.1	[15]	5.4	[15]	5.6	[15]	5.4	[18]	5.7	[18]	5.7	[18]	5.6	[20]		الإتجاه
	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات
١.حجم الحكومة	**4.7**		**4.3**		**4.2**		**4.5**		**4.3**		**3.8**		**3.9**			
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	4.1	*[26.0]*	4.0	*[26.3]*	4.1	*[26.2]*	2.8	*[30.4]*	1.9	*[33.4]*	0.0	*[40.0]*	0.6	*[38.0]*		
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	8.0	*[7.8]*	6.8	*[12.3]*	8.6	*[5.6]*	8.0	*[7.7]*	8.1	*[7.3]*	8.1	*[7.3]*	7.8	*[8.5]*		
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	2.0		2.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0			
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية							7.0	*[35]*	7.0	*[35]*	7.0	*[35]*	7.0	*[35]*		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**4.0**		**5.7**		**5.7**		**5.7**		**5.9**		**5.9**		**5.9**			
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	0.0		5.0		5.0		5.0		5.0		5.0		5.0		5.0	
ب.تكامل النظام القانوني	3.3		5.0		5.0		5.0		5.0		5.0		5.0		5.0	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	6.8		6.8		6.8		6.8		7.6		7.6		7.5		7.5	
١.عدد الإجراءات			3.5		3.5		3.5		5.5		5.5		5.5		5.5	
٢.الوقت (بالأيام)			9.5		9.5		9.5		9.5		9.5		9.4		9.4	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			7.6		7.6		7.6		7.7		7.7		7.7		7.7	
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.0		6.0		6.0		6.0		6.1		6.1		6.1		6.1	
١.عدد الإجراءات			2.5		2.5		2.5		3.0		3.0		3.0		3.0	
٢.الوقت (بالأيام)			6.1		6.1		6.1		6.1		6.1		6.1		6.1	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.3		9.3		9.3		9.3		9.3		9.3		9.3	
٣. الأموال الصحيحة	**6.6**		**6.4**		**6.4**		**6.0**		**7.6**		**7.7**		**7.7**			
أ.نمو الأموال	7.4	*[13.2]*	7.1	*[14.5]*	6.7	*[16.6]*	5.7	*[21.5]*	6.7	*[16.5]*	7.1	*[14.4]*	8.3	*[8.6]*		
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.2	*[1.9]*	9.3	*[1.8]*	9.4	*[1.4]*	9.4	*[1.4]*	9.5	*[1.3]*	9.7	*[0.8]*	9.2	*[2.0]*		
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.7	*[1.4]*	9.2	*[4.0]*	9.5	*[2.3]*	9.0	*[4.9]*	9.2	*[3.9]*	9.1	*[4.5]*	8.2	*[8.9]*		
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	0.0		0.0		0.0		0.0		5.0		5.0		5.0			
٤.حرية التجارة الدولية	**4.7**		**5.0**		**6.1**		**5.0**		**5.0**		**5.1**		**4.7**			
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	5.2		6.1		6.9		6.9		6.8		6.9		6.9			
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	5.0	*[7.6]*	7.7	*[3.5]*	8.7	*[2.0]*	8.5	*[2.3]*	8.2	*[2.8]*	8.5	*[2.3]*	8.5	*[2.3]*		
٢.معدل التعرفة المتوسطة	6.2	*[18.8]*	6.3	*[18.4]*	6.3	*[18.7]*	6.3	*[18.6]*	6.3	*[18.6]*	6.3	*[18.6]*	6.3	*[18.6]*	6.3	*[18.6]*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	4.3	*[14.3]*	4.3	*[14.3]*	5.8	*[10.5]*	5.8	*[10.4]*	5.8	*[10.4]*	5.8	*[10.4]*	5.8	*[10.4]*	5.8	*[18.6]*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	8.1	*[9.7]*	8.1	*[9.6]*	9.0	*[4.9]*	7.5	*[12.6]*	8.3	*[8.3]*	8.3	*[8.4]*	7.3	*[13.4]*	7.2	*[14.0]*
ج.ضوابط رأس المال	0.8		0.8		2.3		0.8		0.0		0.0		0.0			
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**5.6**		**5.6**		**5.8**		**5.8**		**5.9**		**6.0**		**6.0**			
أ.قوانين سوق الائتمان	5.1		5.1		5.3		5.3		5.3		5.5		5.7			
١.ملكية البنوك	0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0			
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0			
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٤.الحصول على الائتمان	2.3		2.3		3.2		3.2		3.2		4.0		4.8		4.8	
٥.مؤشر الحقوق القانونية			3.0		3.0		3.0		3.0		3.0		3.0			

٦.مؤشر معلومات الائتمان			1.7		3.3		3.3		3.3		5.0		6.7	
ب.قوانين سوق العمل	4.3		4.3		4.6		4.6		4.9		4.9		4.9	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	4.4		4.4		5.6		5.6		5.6		5.6		5.6	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	4.0		4.0		4.0		4.0		6.0		6.0		6.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	7.8		7.8		7.8		7.8		6.9		6.9		6.9	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)			6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		6.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)			9.5		9.5		9.5		7.8		7.8		7.8	
٤. التجنيد الإجباري	1.0		1.0		1.0		1.0		1.0		1.0		1.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	7.5		7.5		7.5		7.5		7.5		7.5		7.5	
١.بدء مشروع تجاري	7.9		7.9		7.9		7.9		7.9		7.9	7.9	7.9	
أ.عدد الإجراءات			2.9		2.9		2.9		2.9		2.9	2.9	2.9	
ب.المدة (بالأيام)			8.9		8.9		8.9		8.9		8.9	8.9	8.9	
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)			9.9		9.8		9.9		9.8		9.9	9.9	9.9	
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			9.9		9.9		9.9		9.9		9.9	9.9	9.9	
٢.إغلاق المشاريع التجارية	7.2		7.2		7.2		7.2		7.2		7.2		7.2	
أ.المدة (سنوات)			7.8		7.8		7.8		7.8		7.8		7.8	
ب.التكلفة (% من العقار)			9.2		9.2		9.2		9.2		9.2		9.2	
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)			4.5		4.5		4.5		4.5		4.5		4.5	

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

البحرين	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)	8.1	[1]	7.9	[1]	7.9	[1]	8.0	[1]	8.2	[1]	8.1	[1]	8.0	[3]	Trend	8.1
	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات
١.حجم الحكومة	**6.7**		**6.6**		**6.4**		**6.5**		**7.0**		**6.8**		**6.7**			
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	3.3	*[28.8]*	2.9	*[30.0]*	3.4	*[28.6]*	2.6	*[31.1]*	4.7	*[23.9]*	4.1	*[26.2]*	3.6	*[27.6]*		
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	9.5	*[2.4]*	9.5	*[2.2]*	8.3	*[6.8]*	9.5	*[2.3]*	9.4	*[2.6]*	9.3	*[3.1]*	9.3	*[3.1]*		
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	4.0		4.0		4.0		4.0		4.0		4.0		4.0			
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**7.2**		**7.2**		**7.2**		**7.2**		**7.2**		**7.2**		**7.0**			
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	5.0		5.0		5.0		5.0		5.0		5.0		5.0		5.0	
ب.تكامل النظام القانوني	8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		7.5		7.5	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	9.6		9.6		9.6		9.6		9.4		9.4		9.4		9.4	
١.عدد الإجراءات					9.5		9.5		9.5		9.5		9.5		9.5	
٢.الوقت (بالأيام)					9.7		9.7		9.7		9.7		9.7		9.7	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)					9.7		9.7		9.1		9.1		9.1		9.1	
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		6.0	
١.عدد الإجراءات					2.3		2.3		2.3		2.3		2.3		2.3	
٢.الوقت (بالأيام)					6.1		6.1		6.1		6.1		6.1		6.1	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)					9.6		9.6		9.6		9.6		9.6		9.6	
٣. الأموال الصحيحة	**9.5**		**9.2**		**9.1**		**9.1**		**9.3**		**9.3**		**9.4**			
أ.نمو الأموال	8.3	*[8.7]*	7.9	*[10.7]*	7.4	*[13.2]*	7.5	*[12.3]*	7.7	*[11.5]*	8.0	*[9.9]*	8.9	*[5.3]*		
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.8	*[0.4]*	9.4	*[1.6]*	9.5	*[1.2]*	9.7	*[0.6]*	9.7	*[0.7]*	9.4	*[1.6]*	9.4	*[1.5]*		
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.9	*[-0.5]*	9.5	*[2.4]*	9.6	*[2.0]*	9.3	*[3.5]*	9.6	*[2.0]*	9.9	*[-0.4]*	9.5	*[2.8]*		
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٤.حرية التجارة الدولية	**8.5**		**8.0**		**8.3**		**8.4**		**8.4**		**8.4**		**8.2**			
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	8.5		8.6		8.6		8.2		8.2		8.3		8.4			
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	9.3	*[1.0]*	9.5	*[0.8]*	9.5	*[0.7]*	9.5	*[0.7]*	9.4	*[0.8]*	9.5	*[0.7]*	9.5	*[0.7]*		
٢.معدل التعرفة المتوسطة	9.0	*[5.1]*	9.0	*[5.1]*	9.0	*[5.1]*	9.0	*[5.2]*	9.0	*[5.1]*	9.0	*[5.1]*	9.0	*[5.1]*	9.0	*[5]*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	7.3	*[6.7]*	7.3	*[6.7]*	7.3	*[6.7]*	6.1	*[9.8]*	6.3	*[9.4]*	6.5	*[8.8]*	6.7	*[8.3]*	6.9	*[7.9]*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*
ج.ضوابط رأس المال	6.9		5.4		6.2		6.9		6.9		6.9		6.2			
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**8.5**		**8.5**		**8.5**		**8.5**		**8.9**		**8.8**		**8.6**			
أ.قوانين سوق الائتمان	8.1		8.1		8.3		8.3		8.3		7.9		7.9			
١.ملكية البنوك	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٢.منافسة البنوك الأجنبية	7.0		7.0		8.0		8.0		8.0		7.0		7.0			
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			

٤.الحصول على الائتمان	5.3		5.3		5.3		5.3		5.3		4.5		4.5	
٥.مؤشر الحقوق القانونية			4.0		4.0		4.0		4.0		4.0		4.0	
٦.مؤشر معلومات الائتمان			6.7		6.7		6.7		6.7		5.0		5.0	
ب.قوانين سوق العمل	8.9		8.9		8.9		8.9		10.0		9.4		10.0	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	8.0		8.0		8.0		8.0		10.0		8.0		10.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	7.4		7.4		7.4		7.4		10.0		9.5		10.0	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)			5.0		5.0		5.0		10.0		9.0		10.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)			9.9		9.9		9.9		10.0		10.0		10.0	
٤. التجنيد الإجباري	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	8.4		8.4		8.4		8.4		8.4		8.5		8.5	
١.بدء مشروع تجاري	9.1		9.1		9.1		9.1		9.0		9.1		9.1	
أ.عدد الإجراءات			7.1		7.1		7.1		7.1		7.1		7.1	
ب.المدة (بالأيام)			9.7		9.7		9.7		9.7		9.7		9.7	
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)			10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0	
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			9.5		9.6		9.5		9.5		9.6		9.6	
٢.إغلاق المشاريع التجارية	7.8		7.8		7.8		7.8		7.8		7.9		7.9	
أ.المدة (سنوات)			7.8		7.8		7.8		7.8		7.8		7.8	
ب.التكلفة (% من العقار)			8.8		8.8		8.8		8.8		8.8		8.8	
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)			6.8		6.8		6.9		7.1		7.1		7.1	

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

جزر القمر	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)					[15]	**5.6**	[15]	**6.1**	[12]	**6.5**	[16]	**6.4**	[12]	**6.5**	🟨	الإتجاه
	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات
١.حجم الحكومة					**4.1**		**5.3**		**6.7**		**6.7**		**6.7**			
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	6.8	*[16.7]*	7.9	*[13.2]*	8.1	*[12.3]*	8.0	*[12.7]*	8.1	*[12.6]*	8.1	*[12.6]*	8.1	*[12.6]*		
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي																
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية					0.0		0.0		4.0		4.0		4.0			
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية							8.0	*[30]*	8.0	*[30]*	8.0	*[30]*	8.0	*[30]*		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**6.3**		**6.3**		**6.3**		**6.3**		**6.4**		**6.4**		**6.0**			
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية									6.7		6.7		5.8		5.8	
ب.تكامل النظام القانوني									5.0		5.0		4.2		4.2	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	7.0		7.0		7.0		7.0		8.3		8.3		8.3		8.3	
١.عدد الإجراءات					8.0		8.0		8.5		8.5		8.5		8.5	
٢.الوقت (بالأيام)					9.8		9.8		9.7		9.7		9.7		9.7	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)					3.2		3.2		6.6		6.6		6.6		6.6	
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	5.6		5.6		5.6		5.6		5.6		5.6		5.6		5.6	
١.عدد الإجراءات					3.4		3.4		3.4		3.4		3.4		3.4	
٢.الوقت (بالأيام)					7.1		7.1		7.1		7.1		7.1		7.1	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)					6.2		6.2		6.2		6.2		6.2		6.2	
٣. الأموال الصحيحة	**5.2**		**5.4**		**7.1**		**7.0**		**6.6**		**6.8**		**6.8**			
أ.نمو الأموال	6.2	*[18.9]*	7.1	*[14.7]*	9.4	*[3.1]*	8.8	*[6.2]*	7.4	*[12.9]*	8.1	*[9.7]*	8.0	*[10.3]*		
ب.الإنحراف المعياري في التضخم					9.7	*[0.6]*	9.5	*[1.2]*	9.6	*[1.1]*	9.4	*[1.4]*	9.5	*[1.2]*		
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.3	*[3.5]*	9.1	*[4.5]*	9.3	*[3.4]*	9.7	*[1.7]*	9.3	*[3.4]*	9.6	*[1.8]*	9.6	*[1.8]*		
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0		0			
٤.حرية التجارة الدولية	**6.5**		**6.5**		**5.7**		**6.7**		**7.3**		**6.4**		**7.3**			
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية					6.0		7.7		7.7		7.7		7.7			
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة																
٢.معدل التعرفة المتوسطة					4.2	*[28.9]*	7.7	*[11.3]*	7.7	*[11.3]*	7.7	*[11.3]*	7.7	*[11.3]*	8.2	*[8.8]*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة					7.8	*[5.5]*	7.6	*[6.0]*	7.6	*[6.0]*	7.6	*[6.0]*	7.6	*[6.0]*	8.5	*[3.9]*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10	*[0.0]*	10	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*
ج.ضوابط رأس المال	3.1		3.1		1.0		2.5		4.2		1.7		4.2			
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**4.9**		**5.1**		**4.9**		**5.1**		**5.6**		**5.8**		**5.9**			
أ.قوانين سوق الائتمان	5.3		5.8		5.3		5.8		6.2		6.7		7.0			
١.ملكية البنوك									8.0		8.0		8.0			
٢.منافسة البنوك الأجنبية																
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	9.0		10.0		9.0		10.0		9.0		9.0		10.0			

٤.الحصول على الائتمان	1.5		1.5		1.5		1.5		1.5		3.0		3.0		
٥.مؤشر الحقوق القانونية			3.0		3.0		3.0		6.0		6.0		6.0		
٦.مؤشر معلومات الائتمان					0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		
ب.قوانين سوق العمل	5.6		5.6		5.6		6.7		6.7		6.7		6.7		
١. مؤشر صعوبة التوظيف	6.1		6.1		6.1		6.7		6.7		6.7		6.7		
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	4.0		4.0		4.0		6.0		6.0		6.0		6.0		
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	6.6		6.6		6.6		4.3		4.3		4.3		4.3		
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)			6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)			7.2		7.2		2.5		2.5		2.5		2.5		
٤. التجنيد الإجباري							10.0		10.0		10.0		10.0		
ج.قوانين المشاريع التجارية	3.8		3.8		3.9		3.9		3.9		3.9		4.1		
١.بدء مشروع تجاري	7.7		7.7		7.7		7.8		7.8		8.5		8.2		
أ.عدد الإجراءات					4.7		4.7		4.7		6.5		5.9		
ب.المدة (بالأيام)					9.0		8.9		8.9		9.4		9.1		
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)					7.7		7.9		7.9		8.6		8.2		
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)					9.5		9.5		9.5		9.5		9.5		
٢.إغلاق المشاريع التجارية	0.0		0.0		0.0		0.0		0.0				0.0		
أ.المدة (سنوات)															
ب.التكلفة (% من العقار)															
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)			0.0		0.0		0.0		0.0				0.0		

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

جيبوتي	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)					[12]	6.5	[12]	6.5	[14]	6.4	[12]	6.5	[12]	6.5	🟨	الإتجاه
	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات
١.حجم الحكومة					4.2		4.9		4.9		4.9		4.9			
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	3.0	*[29.7]*	2.6	*[31.0]*	2.4	*[31.8]*	2.8	*[30.4]*	2.8	*[30.4]*	2.8	*[30.4]*	2.8	*[30.4]*		
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي																
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية					6.0		4.0		4.0		4.0		4.0			
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية							8.0	*[30]*	8.0	*[30]*	8.0	*[30]*	8.0	*[30]*		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**6.1**		**6.1**		**6.1**		**6.1**		**5.2**		**5.2**		**5.2**			
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية									5.0		5.0		5.0		5.0	
ب.تكامل النظام القانوني									3.3		3.3		3.3		3.3	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	7.4		7.4		7.4		7.4		7.4		7.4		7.5		7.6	
١.عدد الإجراءات					7.0		7.0		7.0		7.0		7.0		7.0	
٢.الوقت (بالأيام)					9.6		9.6		9.6		9.6		9.6		9.6	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)					5.7		5.7		5.7		5.7		5.8		5.8	
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	4.8		4.8		4.8		4.8		4.8		4.8		4.8		4.8	
١.عدد الإجراءات					4.1		4.1		4.1		4.1		4.1		4.1	
٢.الوقت (بالأيام)					1.7		1.7		1.7		1.7		1.7		1.7	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)					8.7		8.7		8.7		8.7		8.7		8.7	
٣. الأموال الصحيحة	**9.7**		**9.2**		**9.1**		**8.5**		**8.5**		**8.7**		**8.9**			
أ.نمو الأموال	9.3	*[3.3]*	8.1	*[9.4]*	7.4	*[13.0]*	7.8	*[11.2]*	6.4	*[18.2]*	7.4	*[13.3]*	7.7	*[11.4]*		
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.5	*[1.2]*	9.5	*[1.2]*	9.5	*[1.2]*	8.5	*[3.8]*	8.4	*[4.0]*	8.5	*[3.9]*	8.4	*[4.0]*		
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.9	*[0.6]*	9.4	*[3.1]*	9.3	*[3.4]*	7.6	*[12.0]*	9.2	*[4.0]*	9.0	*[5.1]*	9.3	*[3.7]*		
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٤.حرية التجارة الدولية	**6.4**		**6.4**		**7.0**		**7.0**		**6.7**		**6.7**		**6.7**			
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	3.8		3.8		5.5		5.5		6.2		6.2		6.2			
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة																
٢.معدل التعرفة المتوسطة	3.8	*[30.9]*	3.8	*[30.9]*	4.4	*[28.1]*	4.4	*[27.8]*	5.9	*[20.6]*	5.9	*[20.6]*	5.8	*[21.0]*	5.8	*[21]*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة					6.6	*[8.4]*	6.6	*[8.6]*	6.6	*[8.6]*	6.6	*[8.6]*	6.6	*[8.4]*	6.6	*[8.4]*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*
ج.ضوابط رأس المال	5.4		5.4		5.4		5.4		3.8		3.8		3.8			
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**6.4**		**6.4**		**6.0**		**6.0**		**6.8**		**6.8**		**6.8**			
أ.قوانين سوق الائتمان	5.2		5.2		5.2		5.2		6.8		6.8		6.8			
١.ملكية البنوك									10.0		10.0		10.0			
٢.منافسة البنوك الأجنبية																
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	9.0		9.0		9.0		9.0		9.0		9.0		9.0			

٤.الحصول على الائتمان	1.3		1.3		1.3		1.3		1.3		1.3		1.3		1.8	
٥.مؤشر الحقوق القانونية			1.0		1.0		1.0		1.0		1.0		1.0			
٦.مؤشر معلومات الائتمان			1.7		1.7		1.7		1.7				1.7			
ب.قوانين سوق العمل	8.0		8.0		6.8		6.8		7.5		7.5		7.5			
١. مؤشر صعوبة التوظيف	8.3		8.3		3.3		3.3		3.3		3.3		3.3			
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	6.0		6.0		6.0		6.0		8.0		8.0		8.0			
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	7.7		7.7		7.7		7.7		8.5		8.5		8.5			
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)			7.0		7.0		7.0		7.0		7.0		7.0			
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)			8.4		8.4		8.4		10.0		10.0		10.0			
٤. التجنيد الإجباري	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10			
ج.قوانين المشاريع التجارية	6.1		6.1		6.1		6.1		6.2		6.2		6.3			
١.بدء مشروع تجاري	7.3		7.3		7.4		7.3		7.5		7.5		7.6		8.2	
أ.عدد الإجراءات					4.7		4.7		4.7		4.7		4.7		5.9	
ب.المدة (بالأيام)					8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		9.3	
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)					7.6		7.5		8.0		8.0		8.2		7.8	
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)					9.0		9.0		9.2		9.2		9.2		10.0	
٢.إغلاق المشاريع التجارية	4.9		4.9		4.9		4.9		4.9		4.9		4.9			
أ.المدة (سنوات)			5.2		5.2		5.2		5.2		5.2		5.2			
ب.التكلفة (% من العقار)			7.7		7.7		7.7		7.7		7.7		7.7			
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)			1.7		1.7		1.7		1.8		1.8		1.8			

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

جمهورية مصرالعربية	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)	6.4 التصنيف	[11] البيانات	6.5 التصنيف	[10] البيانات	6.8 التصنيف	[10] البيانات	6.9 التصنيف	[10] البيانات	6.9 التصنيف	[10] البيانات	6.8 التصنيف	[11] البيانات	6.8 التصنيف	[11] البيانات	▼ التصنيف	الإتجاه البيانات
١.حجم الحكومة	**5.7**		**5.6**		**6.4**		**7.0**		**7.2**		**7.4**		**7.2**			
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	7.5	*[14.5]*	7.3	*[15.1]*	7.4	*[14.8]*	7.9	*[13.1]*	7.9	*[13.0]*	7.9	*[13.2]*	8.1	*[12.4]*		
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	8.4	*[6.5]*	8.1	*[7.6]*	6.0	*[12.6]*	6.0	*[15.2]*	6.9	*[12.0]*	7.8	*[8.7]*	6.7			
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	0.0		0.0		2.0		4.0		4.0		4.0		4.0			
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	7.0	*[32]*	7	*[32]*	10.0	*[20]*	10.0	*[20]*	10.0	*[20]*	10.0	*[25]*	10.0	*[25]*		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**6.2**		**6.2**		**6.2**		**6.2**		**6.0**		**5.4**		**5.2**			
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	5.0		5.0		5.0		5.0		4.2		2.5		1.7		1.7	
ب.تكامل النظام القانوني	6.7		6.7		6.7		5.8		5.8		5.0		5.0		5.0	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	7.6		7.6		7.6		8.7		8.7		8.7		8.7		8.6	
١.عدد الإجراءات			7.0		7.0		7.0		7.0		7.0		7.0		7.0	
٢.الوقت (بالأيام)			8.0		8.0		9.3		9.3		9.3		9.3		9.3	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			7.8		7.9		9.7		9.8		9.8		9.8		9.8	
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	5.3		5.3		5.3		5.3		5.4		5.4		5.3		5.3	
١.عدد الإجراءات			3.6		3.6		3.6		3.9		3.9		3.6		3.6	
٢.الوقت (بالأيام)			3.3		3.3		3.3		3.3		3.3		3.3		3.3	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.1		9.1		9.1		9.1		9.1		9.1		9.1	
٣. الأموال الصحيحة	**9.5**		**8.7**		**8.7**		**8.0**		**8.4**		**8.6**		**8.8**			
أ.نمو الأموال	9.0	*[5.1]*	8.5	*[7.5]*	7.6	*[11.8]*	7.7	*[11.6]*	7.7	*[11.7]*	7.8	*[11.2]*	8.2	*[9.0]*		
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.8	*[0.6]*	8.5	*[3.8]*	8.7	*[3.3]*	8.0	*[5.1]*	8.4	*[4.1]*	8.6	*[3.6]*	8.4	*[4.1]*		
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.5	*[2.7]*	7.7	*[11.3]*	8.5	*[7.6]*	6.3	*[18.3]*	7.7	*[11.3]*	8.0	*[10.1]*	8.5	*[7.1]*		
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٤.حرية التجارة الدولية	**5.1**		**6.7**		**7.2**		**7.0**		**6.5**		**6.6**		**6.6**			
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	4.4		4.7		4.8		4.9		5.0		5.0		5.1			
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	6.9	*[4.7]*	7.8	*[3.3]*	8.3	*[2.5]*	8.2	*[2.7]*	8.3	*[2.6]*	8.5	*[2.2]*	8.5	*[2.2]*		
٢.معدل التعرفة المتوسطة	6.2	*[18.9]*	6.2	*[18.9]*	6.1	*[19.3]*	6.6	*[17.0]*	6.6	*[17.0]*	6.6	*[17.0]*	6.6	*[17.0]*	6.6	*[16.8]*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	0.0	*[39.5]*	0.0	*[39.5]*	0.0	*[141.1]*	0.0	*[146.7]*	0.0	*[149.5]*	0.0	*[147.1]*	0.0	*[143.3]*	0	*[142.6]*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	5.5	*[22.3]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10	*[0.0]*	10	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*
ج.ضوابط رأس المال	5.4		5.4		6.7		6.2		4.6		4.6		4.6			

٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**5.5**		**5.5**		**5.9**		**6.5**		**6.4**		**6.1**		**6.1**		
أ.قوانين سوق الائتمان	4.5		4.5		5.3		6.4		6.9		6.1		6.1		
١.ملكية البنوك	2.0		2.0		2.0		5.0		5.0		5.0		5.0		
٢.منافسة البنوك الأجنبية	3.0		3.0		6.0		6.0		6.0		3.0		3.0		
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0		10.0		10.0		9.0		10.0		10.0		10.0		
٤.الحصول على الائتمان	3.2		3.2		3.2		5.7		6.5		6.5		6.5	6.5	
٥.مؤشر الحقوق القانونية			3.0		3.0		3.0		3.0		3.0		3.0		
٦.مؤشر معلومات الائتمان			3.3		3.3		8.3		10.0		10.0		10.0		
ب.قوانين سوق العمل	5.8		5.8		5.8		5.8		5.1		5.1		5.1		
١. مؤشر صعوبة التوظيف	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	5.3		5.2		5.2		5.2		2.3		2.3		2.3		
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)			4.0		4.0		4.0		4.0		4.0		4.0		
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)			6.3		6.3		6.3		0.6		0.6		0.6		
٤. التجنيد الإجباري	0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		
ج.قوانين المشاريع التجارية	6.2		6.2		6.5		7.2		7.2		7.2		7.2		
١.بدء مشروع تجاري	7.3		7.9		9.1		9.3		9.3		9.3		9.3	9.2	
أ.عدد الإجراءات			5.3		7.1		7.6		7.6		7.6		7.6	7.1	
ب.المدة (بالأيام)			9.0		9.7		9.8		9.8		9.8		9.8	9.7	
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)			8.7		9.7		9.8		9.9		9.9		9.9	9.9	
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			8.6		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0	10.0	
٢.إغلاق المشاريع التجارية	5.0		5.0		5.0		5.0		5.0		5.1		5.0		
أ.المدة (سنوات)			6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		
ب.التكلفة (% من العقار)			7.2		7.2		7.2		7.2		7.2		7.2		
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)			1.7		1.8		1.8		1.9		1.9		1.9		

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

العراق	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)											5.9	[17]	5.7	[19]	▼	الإتجاه
	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات
١.حجم الحكومة											**5.6**		**6.0**			
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام											1.2	*[35.9]*	2.0	*[33.4]*		
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي																
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية																
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0	*[15]*	10.0	*[15]*	10.0	*[15]*	10.0	*[15]*	10.0	*[15]*	10.0	*[20]*	10.0	*[20]*		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية							**4.2**		**4.2**		**4.2**		**4.2**			
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0	
ب.تكامل النظام القانوني	3.3		2.5		2.5		2.5		2.5		2.5		2.5		2.5	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.6		8.6		8.6		8.6		8.5		8.4		8.3		8.3	
١.عدد الإجراءات					8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0	
٢.الوقت (بالأيام)					9.9		9.9		9.5		9.5		9.5		9.5	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)					7.9		7.9		7.9		7.8		7.6		7.6	
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	5.8		5.8		5.8		5.8		5.8		5.8		5.8		5.8	
١.عدد الإجراءات					1.6		1.6		1.6		1.6		1.6		1.6	
٢.الوقت (بالأيام)					7.0		7.0		7.0		7.0		7.0		7.0	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)					8.8		8.8		9.0		9.0		9.0		9.0	
٣. الأموال الصحيحة							**4.3**		**4.8**		**6.4**		**7.3**			
أ.نمو الأموال									4.4	*[28]*	5.1	*[24.5]*	6.8	*[16.1]*		
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	4.9	*[12.7]*	4.9	*[12.7]*	4.9	*[12.7]*	0.4	*[24.1]*	0.4	*[23.9]*	6.6	*[8.4]*	8.6	*[3.6]*		
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	6.1	*[19.3]*	4.6	*[27]*	0.0	*[53]*	7.5	*[12.7]*	9.4	*[2.9]*	8.9	*[5.8]*	8.8	*[6.1]*		
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	0.0		5.0		5.0		5.0		5.0		5.0		5.0			
٤.حرية التجارة الدولية									**8.1**		**8.1**		**5.8**			
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية																
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة																
٢.معدل التعرفة المتوسطة																
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة																
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	9.3	*[3.4]*	9.7	*[1.5]*
ج.ضوابط رأس المال	0.9		0.0		7.7		6.9		6.2		6.2		2.3			
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**4.3**		**4.3**		**5.1**		**5.4**		**5.0**		**5.1**		**5.4**			
أ.قوانين سوق الائتمان	4.3		4.3		4.3		5.3		3.5		3.8		4.4			
١.ملكية البنوك									0.0		0.0		0.0			
٢.منافسة البنوك الأجنبية													6.0			
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	7.0		7.0		7.0		9.0		9.0		10.0		10.0			
٤.الحصول على الائتمان	1.5		1.5		1.5		1.5		1.5		1.5		1.5		1.5	

٥.مؤشر الحقوق القانونية															
٦.مؤشر معلومات الائتمان															
ب.قوانين سوق العمل	4.9		4.9		7.4		7.4		7.9		7.9		7.9		
١. مؤشر صعوبة التوظيف	6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	4.0		4.0		4.0		4.0		6.0		6.0		6.0		
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	9.0		9.0		9.0		9.0		9.0		9.0		9.0		
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)			8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)			10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		
٤. التجنيد الإجباري	0.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		
ج.قوانين المشاريع التجارية	3.8		3.8		3.6		3.8		3.7		3.7		3.8		
١.بدء مشروع تجاري	7.6		7.6		7.3		7.5		7.4		7.4		7.7		8.4
أ.عدد الإجراءات					4.7		4.7		4.7		4.7		5.3		5.3
ب.المدة (بالأيام)					6.3		6.3		6.3		6.3		6.4		8.7
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)					8.2		9.2		8.6		8.7		9.0		9.5
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)					9.9		9.9		9.9		9.9		10.0		10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		
أ.المدة (سنوات)															
ب.التكلفة (% من العقار)															
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)	0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

الأردن	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**7.6**	[7]	**7.6**	[7]	**7.6**	[4]	**7.6**	[3]	**8.0**	[2]	**8.0**	[2]	**8.1**	[1]		الإتجاه
	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات
١.حجم الحكومة	**5.9**		**5.8**		**6.6**		**7**		**8**		**7.9**		**8.4**			
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	5.0	*[22.9]*	5.7	*[20.7]*	6.1	*[19.5]*	5.5	*[21.3]*	5.6	*[21.1]*	6.1	*[19.3]*	6.3	*[18.5]*		
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	9.5	*[2.3]*	8.6	*[5.7]*	7.2	*[10.8]*	7.4	*[10]*	8.4	*[6.6]*	7.4	*[9.9]*	7.4	*[9.9]*		
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	2.0		2.0		6.0		8.0		8.0		8.0		10.0			
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	7.0	*[35]*	7.0	*[35]*	7.0	*[35]*	7.0	*[35]*	10.0	*[14]*	10.0	*[14]*	10.0	*[14]*		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**7.2**		**7.2**		**7.2**		**7.2**		**7.4**		**7.2**		**7.2**			
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		7.5		7.5		7.5	
ب.تكامل النظام القانوني	6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	7.7		7.7		7.7		7.7		8.1		8.1		8.1		8.1	
١.عدد الإجراءات			6.5		6.5		6.5		7.0		7.0		7.0		7.0	
٢.الوقت (بالأيام)			9.8		9.8		9.8		9.8		9.8		9.8		9.8	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			6.7		6.7		6.7		7.6		7.6		7.6		7.6	
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.3		6.3		6.3		6.3		6.4		6.4		6.4		6.4	
١.عدد الإجراءات			4.3		4.3		4.3		4.5		4.5		4.5		4.5	
٢.الوقت (بالأيام)			5.7		5.7		5.7		5.7		5.7		5.7		5.7	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			8.8		8.8		8.8		8.8		8.8		8.8		8.8	
٣. الأموال الصحيحة	**9.7**		**9.3**		**8.9**		**8.4**		**9.0**		**9.0**		**9.1**			
أ.نمو الأموال	9.4	*[2.8]*	8.5	*[7.8]*	7.7	*[11.5]*	8.4	*[8.2]*	9.2	*[3.8]*	9.2	*[3.8]*	9.5	*[2.7]*		
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.6	*[1.0]*	9.6	*[0.9]*	9.3	*[1.8]*	8.1	*[4.8]*	7.8	*[5.6]*	7.7	*[5.7]*	7.7	*[5.7]*		
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.6	*[1.8]*	9.3	*[3.4]*	8.7	*[6.3]*	7.0	*[14.9]*	9.0	*[5.0]*	9.1	*[4.4]*	9.0	*[4.8]*		
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٤.حرية التجارة الدولية	**7.9**		**8.0**		**7.9**		**8.0**		**8.0**		**8.0**		**8.0**			
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	6.1		6.3		6.7		7.0		7.0		7.0		7.0			
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	7.8	*[3.3]*	8.1	*[2.7]*	8.4	*[2.1]*	9.1	*[1.4]*	9.1	*[1.3]*	9.2	*[1.2]*	9.3	*[1.1]*		
٢.معدل التعرفة المتوسطة	6.8	*[16.2]*	7.1	*[14.4]*	7.7	*[11.5]*	7.8	*[10.8]*	8.0	*[10.0]*	8.0	*[10.0]*	8.0	*[10.0]*	7.8	*[10.9]*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	3.8	*[15.6]*	3.8	*[15.6]*	3.9	*[15.3]*	4.2	*[14.6]*	3.7	*[15.7]*	3.7	*[15.7]*	3.8	*[15.5]*	4.1	*[14.8]*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0		10.0		10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*
ج.ضوابط رأس المال	7.7		7.7		6.9		6.9		6.9		6.9		6.9			
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**7.2**		**7.4**		**7.3**		**7.4**		**7.7**		**7.8**		**7.7**			
أ.قوانين سوق الائتمان	6.9		6.9		6.7		6.4		6.7		6.9		6.7			
١.ملكية البنوك	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10		10.0			
٢.منافسة البنوك الأجنبية	4.0		4.0		3.0		3.0		3.0		4		4.0			
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0		10.0		10.0		9.0		10.0		10		10.0			
٤.الحصول على الائتمان	3.7		3.7		3.7		3.7		3.7		3.7		2.7		2.7	
٥.مؤشر الحقوق القانونية			4.0		4.0		4.0		4.0		4.0		2.0			

٦.مؤشر معلومات الائتمان			3.3		3.3		3.3		3.3		3.3		3.3		
ب.قوانين سوق العمل	8.5		8.5		8.5		8.5		9.0		9.0		9.0		
١. مؤشر صعوبة التوظيف			8.9		8.9		8.9		8.9		8.9		8.9		
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل			8.0		8.0		8.0		10.0		10.0		10.0		
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل			6.9		6.9		6.9		7.0		7.0		7.0		
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)			4.0		4.0		4.0		4		4		4.0		
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)			9.9		9.9		9.9		10		10		10.0		
٤. التجنيد الإجباري	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		
ج.قوانين المشاريع التجارية	6.1		6.7		6.9		7.2		7.5		7.4		7.5		
١.بدء مشروع تجاري	6.4		7.5		7.8		8.5		9.1		8.8		9.1		9.1
أ.عدد الإجراءات			4.7		4.7		5.3		7.1		6.5		7.1		7.1
ب.المدة (بالأيام)			8.7		9.2		9.4		9.5		9.5		9.5		9.5
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)			8.8		9.1		9.3		9.8		9.5		9.8		9.7
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			7.8		8.3		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	5.9		5.9		6.0		5.9		5.9		5.9		5.9		
أ.المدة (سنوات)			5.9		5.9		5.9		5.9		5.9		5.9		
ب.التكلفة (% من العقار)			8.9		8.9		8.9		8.9		8.9		8.9		
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)			3.0		3.0		2.9		2.9		2.9		3.0		

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

الكويت	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)	7.9	[3]	7.8	[3]	7.7	[3]	7.5	[4]	7.7	[4]	7.8	[4]	7.8	[4]		الإتجاه
	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات
١.حجم الحكومة	**6.5**		**6.4**		**6.3**		**5.5**		**6.2**		**6.2**		**6.2**			
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	1.8	*[33.8]*	1.6	*[34.6]*	2.1	*[32.7]*	2.3	*[32.3]*	0.4	*[38.6]*	0.3	*[39.1]*	0	*[40.6]*		
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	7.1	*[11.1]*	6.8	*[12.1]*	6.1	*[14.9]*	2.6	*[27.5]*	7.5	*[9.8]*	7.5	*[9.8]*	7.7	*[8.7]*		
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	7.0		7.0		7.0		7.0		7.0		7.0		7.0			
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**7.8**		**7.8**		**7.8**		**7.8**		**7.8**		**7.8**		**7.8**			
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3	
ب.تكامل النظام القانوني	8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.5		8.5		8.6		8.6		8.6		8.6		8.6		8.6	
١.عدد الإجراءات			6.5		6.5		6.5		6.5		6.5		6.5		6.5	
٢.الوقت (بالأيام)			9.2		9.4		9.4		9.4		9.5		9.5		9.5	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.8		9.9		9.9		9.9		9.9		9.9		9.9	
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.0		6.0		6.0		6.0		5.9		5.9		5.9		5.9	
١.عدد الإجراءات			1.8		1.8		1.8		1.8		1.8		1.8		1.8	
٢.الوقت (بالأيام)			6.6		6.6		6.6		6.6		6.6		6.6		6.6	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.6		9.6		9.6		9.4		9.4		9.4		9.4	
٣. الأموال الصحيحة	**9.5**		**9.2**		**9.2**		**8.7**		**9.2**		**9.1**		**9.2**			
أ.نمو الأموال	8.8	*[6.3]*	7.2	*[14.3]*	7.8	*[11.0]*	8.4	*[8.0]*	8.9	*[5.4]*	8.5	*[7.3]*	8.6	*[7.0]*		
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.5	*[1.2]*	9.7	*[0.7]*	9.4	*[1.5]*	8.6	*[3.5]*	8.8	*[3.0]*	8.9	*[2.8]*	8.8	*[3.1]*		
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.8	*[0.9]*	9.8	*[4.1]*	9.4	*[5.5]*	7.9	*[10.6]*	9.2	*[4.0]*	9.1	*[4.7]*	9.4	*[2.9]*		
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٤.حرية التجارة الدولية	**7.8**		**7.8**		**7.8**		**7.7**		**7.8**		**7.8**		**7.8**			
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	8.9		8.9		8.8		8.9		8.8		8.9		8.9			
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	9.4	*[0.9]*	9.4	*[0.9]*	9.6	*[0.7]*	9.6	*[0.6]*	9.5	*[0.7]*	9.6	*[0.5]*	9.6	*[0.5]*		
٢.معدل التعرفة المتوسطة	9.3	*[3.5]*	9.3	*[3.5]*	9.0	*[4.9]*	9.1	*[4.7]*	9.1	*[4.7]*	9.1	*[4.7]*	9.1	*[4.7]*	9.1	*[4.7]*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	7.9	*[5.1]*	7.9	*[5.1]*	7.9	*[5.1]*	7.9	*[5.2]*	7.9	*[5.2]*	7.9	*[5.2]*	7.9	*[5.2]*	7.9	*[5.3]*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10	*[0.0]*	10.0	*[0]*
ج.ضوابط رأس المال	4.6		4.6		4.6		4.2		4.6		4.6		4.6			
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**8.1**		**8.1**		**7.6**		**7.7**		**7.6**		**7.9**		**7.7**			
أ.قوانين سوق الائتمان	8.1		8.1		6.9		7.1		7.1		7.8		7.8			
١.ملكية البنوك	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10			
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0		8.0		3.0		3.0		3.0		6.0		6.0			
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٤.الحصول على الائتمان	4.5		4.5		4.5		5.3		5.3		5.3		5.3		4.8	
٥.مؤشر الحقوق القانونية			4.0		4.0		4.0		4.0		4.0		4.0			

٦.مؤشر معلومات الائتمان			5.0		5.0		6.7		6.7		6.7		6.7		
ب.قوانين سوق العمل	8.7		8.7		8.7		8.3		8.7		8.3		8.3		
١. مؤشر صعوبة التوظيف	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	8.9		8.9		8.9		7.2		8.9		7.2		7.2		
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)			10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)			7.8		7.8		4.4		7.8		4.4		4.4		
٤. التجنيد الإجباري	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		
ج.قوانين المشاريع التجارية	7.3		7.3		7.3		7.1		7.3		7.5		7.3		
١.بدء مشروع تجاري	7.9		7.9		7.9	8.1	8.1		7.9		8.1		7.9		
أ.عدد الإجراءات			3.5		3.5	4.1	4.1		3.5		4.1		3.5		
ب.المدة (بالأيام)			8.4		8.4	8.5	8.5		8.4		8.5		8.4		
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)			10.0		10.0	10.0	10.0		10.0		10.0		10.0		
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			9.7		9.8	9.8	9.9		9.8		9.9		9.8		
٢.إغلاق المشاريع التجارية	6.7		6.7		6.6		6.1		6.6		6.9		6.7		
أ.المدة (سنوات)			6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		
ب.التكلفة (% من العقار)			10.0		10.0		8.8		10.0		10.0		10.0		
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)			4.1		3.6		3.4		3.7		4.7		4.1		

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

لبنان	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)	7.7	[6]	7.7	[6]	7.5	[7]	7.5	[4]	7.7	[4]	7.6	[5]	7.6	[7]		الإتجاه
	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات
١.حجم الحكومة	**8.5**		**8.5**		**8.7**		**8.6**		**9**		**8.9**		**8.5**			
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	6.7	*[17.1]*	7.3	*[15.1]*	7.2	*[15.4]*	7.4	*[15.0]*	7.3	*[15.2]*	7.2	*[14.7]*	6.9	*[16.5]*		
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	8.7	*[5.5]*	8.3	*[6.7]*	7.4	*[10.0]*	7.1	*[11.0]*	8.7	*[5.2]*	8.4	*[6.5]*	7.2	*[10.5]*		
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية			10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0	*[20]*	10.0	*[20]*	10.0	*[20]*	10.0	*[20]*	10.0	*[20]*	10.0	*[20]*	10.0	*[20]*		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**6.1**		**6.1**		**6.1**		**6.1**		**6.1**		**6.1**		**6.1**			
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	3.3		3.3		3.3		3.3		3.3		3.3		3.3		3.3	
ب.تكامل النظام القانوني	6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.1		8.1		8.1		8.1		8.1		8.1		8.1		8.1	
١.عدد الإجراءات			6.5		6.5		6.5		6.5		6.5		6.5		6.5	
٢.الوقت (بالأيام)			9.7		9.7		9.7		9.7		9.7		9.7		9.7	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			8.1		8.1		8.1		8.1		8.1		8.1		8.1	
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.4		6.4		6.4		6.4		6.4		6.4		6.4		6.4	
١.عدد الإجراءات			4.8		4.8		4.8		4.8		4.8		4.8		4.8	
٢.الوقت (بالأيام)			5.5		5.5		5.5		5.5		5.5		5.5		5.5	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			8.9		8.9		8.9		8.9		8.9		8.9		8.9	
٣. الأموال الصحيحة	**9.6**		**9.5**		**9.2**		**8.8**		**9.0**		**8.9**		**8.9**			
أ.نمو الأموال	9.5	*[2.3]*	9.4	*[2.9]*	9.0	*[4.9]*	9.0	*[5.0]*	8.2	*[9.1]*	8.4	*[8.1]*	8.0	*[9.8]*		
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.1	*[2.3]*	9.1	*[2.3]*	9.0	*[2.3]*	8.3	*[4.4]*	8.6	*[3.5]*	8.6	*[3.6]*	8.6	*[3.6]*		
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.6	*[1.8]*	9.6	*[1.7]*	8.8	*[5.6]*	7.8	*[10.8]*	9.2	*[4.0]*	8.6	*[7.2]*	8.8	*[5.9]*		
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٤.حرية التجارة الدولية	**7.3**		**6.9**		**6.0**		**6.1**		**6.2**		**6.2**		**6.2**			
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	7.9		8.4		6.3		6.6		7.0		7.1		7.2			
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	7.3	*[4.0]*	8.5	*[2.6]*	8.6	*[2.1]*	8.7	*[1.9]*	8.7	*[2.0]*	8.8	*[1.7]*	8.9	*[1.6]*		
٢.معدل التعرفة المتوسطة	8.6	*[7.2]*	8.6	*[7.1]*	8.6	*[6.9]*	8.6	*[6.9]*	8.7	*[6.3]*	8.7	*[6.3]*	8.7	*[6.3]*	8.7	*[6.3]*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة					1.8	*[20.5]*	2.5	*[18.7]*	3.7	*[15.7]*	3.7	*[15.7]*	3.9	*[15.3]*	3.9	*[6.3]*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*
ج.ضوابط رأس المال	3.8		2.3		1.5		1.5		1.5		1.5		1.5			
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**7.2**		**7.2**		**7.4**		**8.1**		**8.1**		**8.1**		**8.1**			
أ.قوانين سوق الائتمان	8.2		8.2		8.7		8.7		8.7		8.7		8.7			
١.ملكية البنوك	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0		9.0		9.0		9.0		9.0		9.0		9.0			
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٤.الحصول على الائتمان	4.8		4.8		5.7		5.7		5.7		5.7		5.7		5.7	
٥.مؤشر الحقوق القانونية			3.0		3.0		3.0		3.0		3.0		3.0			

٦.مؤشر معلومات الائتمان			6.7		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		
ب.قوانين سوق العمل	6.7		6.7		6.7		8.5		8.5		8.5		8.5		
١. مؤشر صعوبة التوظيف	5.6		5.6		5.6		5.6		5.6		5.6		5.6		
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	8.3		8.3		8.3		8.3		8.5		8.5		8.5		
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)			7.0		7.0		7.0		7.0		7.0		7.0		
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)			9.5		9.5		9.5		10.0		10.0		10.0		
٤. التجنيد الإجباري	3.0		3.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		
ج.قوانين المشاريع التجارية	6.7		6.8		6.9		7.2		7.2		7.2		7.2		
١.بدء مشروع تجاري	8.4		8.4		8.6		9.2		9.3		9.2		9.3		9.2
أ.عدد الإجراءات			7.6		7.6		8.2		8.2		8.2		8.2		8.2
ب.المدة (بالأيام)			7.8		7.8		9.6		9.7		9.7		9.7		9.7
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)			8.5		8.9		9.0		9.2		9.1		9.2		9.1
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			9.8		9.9		9.9		9.9		9.9		9.9		9.9
٢.إغلاق المشاريع التجارية	5.1		5.1		5.2		5.2		5.2		5.2		5.2		
أ.المدة (سنوات)			6.3		6.3		6.3		6.3		6.3		6.3		
ب.التكلفة (% من العقار)			7.2		7.2		7.2		7.2		7.2		7.2		
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)			1.8		2.1		2.1		2.2		2.1		2.3		

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

ليبيا	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)													6.0	[16]	▼	الإتجاه
	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات
١.حجم الحكومة					**1.3**		**1.4**		**4.2**		**4.2**		**4.2**			
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	5.1	*[21.6]*	3.8	*[27.2]*	2.7	*[30.8]*	2.7	*[30.7]*	2.7	*[30.7]*	2.7	*[30.7]*	2.7	*[30.7]*		
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي																
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية			0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0			
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية									10.0	*[14]*	10.0	*[14]*	10.0	*[14]*		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**5.8**		**5.8**		**5.8**		**5.8**		**5.8**		**6.3**		**5.9**			
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	5.0		5.0		5.0		5.0		5.0		5.8		5.0		5.0	
ب.تكامل النظام القانوني	6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة																
١.عدد الإجراءات																
٢.الوقت (بالأيام)																
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)																
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود													6.0		6.0	
١.عدد الإجراءات													3.4		3.4	
٢.الوقت (بالأيام)													5.7		5.7	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)													9.0		9.0	
٣. الأموال الصحيحة	**5.5**		**6.1**		**6.1**		**5.2**		**7.2**		**5.9**		**7.2**			
أ.نمو الأموال	6.5	*[17.4]*	6.5	*[17.4]*	6.5	*[17.4]*	4.6	*[27.0]*	5.7	*[21.5]*	4.0	*[29.8]*	7.4	*[12.8]*		
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	7.5	*[6.3]*	8.4	*[3.7]*	8.1	*[4.9]*	8.1	*[4.8]*	8.5	*[3.7]*	7.8	*[5.6]*	7.8	*[5.6]*		
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	8.0	*[-9.8]*	9.5	*[-2.2]*	9.7	*[1.4]*	7.9	*[10.4]*	9.5	*[2.5]*	6.8	*[15.5]*	8.8	*[6.1]*		
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	0.0		0.0		0.0		0.0		5.0		5.0		5.0			
٤.حرية التجارة الدولية	**3.9**		**5.3**		**7.7**		**7.0**		**7.2**		**3.6**		**6.9**			
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	6.0		6.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة																
٢.معدل التعرفة المتوسطة	6.0	*[20.2]*	6.0	*[20.2]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة																
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	5.8	*[20.8]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	0.0	*[51.4]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*
ج.ضوابط رأس المال	0.0		0.0		3.1		1.0		1.5		0.8		0.8			
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية													**5.5**			
أ.قوانين سوق الائتمان									5.0		4.5		3.8			
١.ملكية البنوك									0.0		0.0		0.0			
٢.منافسة البنوك الأجنبية																
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		9.0		10.0			
٤.الحصول على الائتمان													1.3		1.3	
٥.مؤشر الحقوق القانونية													1.0			

٦.مؤشر معلومات الائتمان														1.7	
ب.قوانين سوق العمل														8.7	
١. مؤشر صعوبة التوظيف														8.3	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل														8.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل														8.6	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)														8.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)														9.1	
٤. التجنيد الإجباري	1.0		1.0		1.0		1.0		1.0		1.0		10.0		
ج.قوانين المشاريع التجارية														4.2	
١.بدء مشروع تجاري												8.3		8.3	
أ.عدد الإجراءات												5.3		5.3	
ب.المدة (بالأيام)												8.4		8.4	
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)												9.8		9.6	
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)												9.9		9.9	
٢.إغلاق المشاريع التجارية														0.0	
أ.المدة (سنوات)															
ب.التكلفة (% من العقار)															
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)														0.0	

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

موريتانيا	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**6.5**	[10]	**6.5**	[10]	**6.2**	[14]	**6.4**	[13]	**6.1**	[16]	**6.5**	[12]	**6.5**	[12]		الإتجاه
	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات
١.حجم الحكومة	**6.4**		**7.1**		**5.9**		**6.3**		**6.1**		**7.3**		**7.2**			
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	4.1	*[26.1]*	6.2	*[18.8]*	5.7	*[20.5]*	6.8	*[16.8]*	6.2	*[18.7]*	5.8	*[20.1]*	6.7	*[17.1]*		
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي																
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	10.0		10.0		7.0		7.0		7.0		8.0		7.0			
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	5.0	*[40]*	5.0	*[40]*	5.0	*[40]*	5.0	*[40]*	5.0	*[40]*	8.0	*[30]*	8.0	*[30]*		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**7.6**		**7.6**		**7.6**		**7.7**		**5.5**		**5.5**		**5.7**			
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية									3.3		3.3		3.3		3.3	
ب.تكامل النظام القانوني									3.3		3.3		4.2		4.2	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.6		8.6		8.8		8.8		8.8		8.8		8.8		8.8	
١.عدد الإجراءات			8.5		8.5		8.5		8.5		8.5		8.5		8.5	
٢.الوقت (بالأيام)			9.5		9.5		9.5		9.5		9.5		9.5		9.5	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			7.8		8.3		8.3		8.3		8.5		8.5		8.5	
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.5		6.5		6.5		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7	
١.عدد الإجراءات			2.5		2.5		2.7		2.7		2.7		2.7		2.7	
٢.الوقت (بالأيام)			7.8		7.8		8.1		8.1		8.1		8.1		8.1	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.2		9.2		9.2		9.2		9.2		9.2		9.2	
٣. الأموال الصحيحة	**7.5**		**7.0**		**6.2**		**6.4**		**6.5**		**6.4**		**6.5**			
أ.نمو الأموال	6.6	*[17.0]*	6.1	*[19.6]*	7.4	*[13.3]*	8.1	*[9.8]*	7.9	*[10.5]*	7.5	*[12.6]*	7.9	*[10.5]*		
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.2	*[1.9]*	8.9	*[2.8]*	8.6	*[3.5]*	9.0	*[2.5]*	9.2	*[2.1]*	9.2	*[2.1]*	9.2	*[1.9]*		
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.2	*[3.9]*	7.6	*[10.4]*	8.5	*[6.2]*	8.5	*[7.3]*	8.7	*[6.3]*	8.9	*[5.7]*	9.0	*[4.9]*		
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	5.0		5.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0			
٤.حرية التجارة الدولية	**6.1**		**6.1**		**6.3**		**6.1**		**6.2**		**7.0**		**7.0**			
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	7.5		7.5		7.5		7.4		7.6		7.638		7.6			
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة																
٢.معدل التعرفة المتوسطة	7.9	*[10.7]*	7.9	*[10.7]*	7.9	*[10.7]*	7.6	*[11.9]*	8.1	*[9.6]*	8.1	*[9.6]*	8.1	*[9.6]*	8.1	*[9.6]*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	7.1	*[7.2]*	7.1	*[7.2]*	7.1	*[7.2]*	7.2	*[7.0]*	7.2	*[7.0]*	7.2	*[7.0]*	7.2	*[7.0]*	7.2	*[7.0]*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*
ج.ضوابط رأس المال	0.8		0.8		1.5		1.0		1.0		3.3		3.3			
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**4.8**		**4.8**		**5.1**		**5.6**		**6.1**		**6.1**		**6.1**			
أ.قوانين سوق الائتمان	5.7		5.7		5.2		5.7		6.4		6.4		6.4			
١.ملكية البنوك									8.0		8.0		8.0			
٢.منافسة البنوك الأجنبية																
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	9.0		9.0		9.0		9.0		9.0		9.0		9.0			
٤.الحصول على الائتمان	2.3		2.3		2.3		2.3		2.3		2.3		2.3		2.3	
٥.مؤشر الحقوق القانونية			3.0		3.0		3.0		3.0		3.0		3.0			

٦.مؤشر معلومات الائتمان			1.7		1.7		1.7		1.7		1.7		1.7		
ب.قوانين سوق العمل	5.4		5.4		6.7		7.0		7.6		7.6		7.6		
١. مؤشر صعوبة التوظيف	1.1		1.1		3.3		4.4		5.6		5.6		5.6		
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	4.0		4.0		6.0		6.0		8.0		8.0		8.0		
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	6.6		6.6		7.6		7.6		7.0		7.0		7.0		
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)			6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)			9.1		9.1		9.1		7.9		7.9		7.9		
٤. التجنيد الإجباري	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		
ج.قوانين المشاريع التجارية	3.4		3.4		3.5		4.2		4.2		4.2		4.2		
١.بدء مشروع تجاري	6.8		6.8		7.0		8.5		8.5		8.5		8.5	8.5	
أ.عدد الإجراءات			4.7		4.7		5.9		5.9		5.9		5.9	5.9	
ب.المدة (بالأيام)			6.0		6.0		9.2		9.2		9.2		9.2	9.2	
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)			8.3		8.5		9.6		9.6		9.4		9.4	9.4	
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			8.3		8.8		9.2		9.2		9.3		9.4	9.4	
٢.إغلاق المشاريع التجارية	0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		
أ.المدة (سنوات)															
ب.التكلفة (% من العقار)															
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)			0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

المغرب	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)	6.3	[13]	6.5	[10]	6.3	[13]	6.3	[14]	6.5	[12]	6.5	[12]	6.5	[12]	▲	الإتجاه
	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات
١.حجم الحكومة	**6.4**		**6.7**		**6.7**		**6.7**		**6.5**		**6.3**		**6.2**			
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	4.7	*[24.0]*	4.5	*[25]*	4.6	*[24.4]*	5.1	*[22.8]*	4.9	*[23.4]*	4.8	*[23.6]*	4.6	*[24.3]*		
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	8.7	*[5.3]*	8.4	*[6.3]*	8.3	*[6.9]*	7.7	*[8.9]*	8.1	*[7.4]*	7.3	*[10.5]*	7.0	*[11.4]*		
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	8.0		10.0		10.0		10.0		8.0		8.0		8.0			
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	4.0	*[44]*	4.0	*[44]*	4.0	*[44]*	4.0	*[44]*	5.0	*[38]*	5.0	*[38]*	5.0	*[38]*		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**7.9**		**7.5**		**7.5**		**7.4**		**7.4**		**7.4**		**7.2**			
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7	
ب.تكامل النظام القانوني	10.0		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		7.5		7.5	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.5		8.5		8.7		8.1		8.0		8.0		7.9		8.0	
١.عدد الإجراءات			8.0		8.0		6.5		6.5		6.5		6.5		6.5	
٢.الوقت (بالأيام)			9.5		9.5		9.5		9.2		9.2		9.2		9.2	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			7.9		8.6		8.4		8.4		8.4		8.1		8.1	
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.5		6.5		6.5		6.5		6.7		6.7		6.7		6.7	
١.عدد الإجراءات			4.1		4.1		4.1		4.1		4.1		4.1		4.1	
٢.الوقت (بالأيام)			6.3		6.3		6.3		7.0		7.0		7.0		7.0	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.1		9.1		9.1		9.1		9.1		9.1		9.1	
٣. الأموال الصحيحة	**7.1**		**7.2**		**6.8**		**6.7**		**7.0**		**7.1**		**7.3**			
أ.نمو الأموال	9.5	*[2.4]*	9.5	*[2.3]*	8.3	*[8.4]*	8.1	*[9.5]*	8.7	*[6.4]*	9.1	*[4.6]*	9.7	*[1.2]*		
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.6	*[1.1]*	9.7	*[0.8]*	9.6	*[1.0]*	9.5	*[1.2]*	9.5	*[1.3]*	9.5	*[1.2]*	9.5	*[1.2]*		
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.4	*[2.8]*	9.7	*[1.5]*	9.3	*[3.3]*	9.3	*[3.7]*	9.8	*[1.0]*	9.8	*[0.9]*	9.7	*[1.3]*		
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0			
٤.حرية التجارة الدولية	**4.6**		**4.9**		**4.7**		**5.1**		**5.4**		**5.5**		**5.6**			
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	4.3		4.4		4.5		5.3		5.5		5.6		6.0			
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	6.6	*[5.2]*	7.1	*[4.3]*	7.8	*[3.2]*	8.4	*[2.4]*	8.4	*[2.3]*	8.6	*[2.0]*	9.1	*[1.3]*		
٢.معدل التعرفة المتوسطة	4.5	*[27.7]*	4.3	*[28.3]*	5.1	*[24.5]*	5.7	*[21.4]*	6.4	*[18.1]*	6.4	*[18.1]*	7.1	*[14.3]*	7.4	*[12.9]*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	1.8	*[20.5]*	1.8	*[20.5]*	0.6	*[23.5]*	1.7	*[20.8]*	1.8	*[20.5]*	1.8	*[20.5]*	1.6	*[21.0]*	1.8	*[20.4]*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	7.9	*[10.3]*	9.6	*[1.8]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*
ج.ضوابط رأس المال	1.5		0.8		0.8		0.0		0.8		0.8		0.8			
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**5.6**		**5.9**		**5.7**		**5.5**		**5.9**		**6.3**		**6.3**			
أ.قوانين سوق الائتمان	6.1		6.3		5.8		5.3		5.9		7.2		7.2			
١.ملكية البنوك	5.0		5.0		8.0		5.0		5.0		5.0		5.0			
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0		8.0		3.0		3.0		3.0		8.0		8.0			
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	9.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٤.الحصول على الائتمان	2.3		2.3		2.3		3.2		5.7		5.7		5.7		5.7	
٥.مؤشر الحقوق القانونية			3.0		3.0		3.0		3.0		3.0		3.0			

٦.مؤشر معلومات الائتمان			1.7		1.7		3.3		8.3		8.3		8.3		
ب.قوانين سوق العمل	3.6		3.6		3.3		3.3		3.8		3.8		3.8		
١. مؤشر صعوبة التوظيف	0.0		0.0		0.0		0.0		1.1		1.1		1.1		
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	6.0		6.0		6.0		6.0		8.0		8.0		8.0		
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	7.2		7.2		6.3		6.3		5.1		5.1		5.1		
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)			6.0		5.0		5.0		5.0		5.0		5.0		
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)			8.5		7.6		7.6		5.3		5.3		5.3		
٤. التجنيد الإجباري	1.0		1.0		1.0		1.0		1.0		1.0		1.0		
ج.قوانين المشاريع التجارية	7.2		7.8		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		
١.بدء مشروع تجاري	7.8		8.9		9.2		9.2		9.2		9.2		9.2		9.4
أ.عدد الإجراءات			7.6		7.6		7.6		7.6		7.6		7.6		8.2
ب.المدة (بالأيام)			9.5		9.5		9.5		9.5		9.5		9.5		9.6
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)			9.8		9.9		9.9		9.8		9.8		9.8		9.9
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			8.6		9.9		9.9		10.0		10.0		10.0		10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	6.7		6.7		6.7		6.7		6.8		6.8		6.7		
أ.المدة (سنوات)			8.5		8.5		8.5		8.5		8.5		8.5		
ب.التكلفة (% من العقار)			7.7		7.7		7.7		7.7		7.7		7.7		
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)			3.8		3.8		3.8		4.1		4.1		3.8		

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

عمان	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**7.8**	[5]	**7.8**	[3]	**7.6**	[4]	**7.4**	[7]	**7.6**	[6]	**7.5**	[7]	**7.7**	[5]	▲	الإتجاه
	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات
١.حجم الحكومة	**4.9**		**5.1**		**5**		**5.5**		**5.3**		**4.8**		**4.9**			
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	0.0	*[39.9]*	0.7	*[37.7]*	0.5	*[38.4]*	2.5	*[31.6]*	1.4	*[35.2]*	1.1	*[36.4]*	1.1	*[36.4]*		
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	9.7	*[1.7]*	9.7	*[1.7]*	9.6	*[1.8]*	9.5	*[2.5]*	9.6	*[1.8]*	8.2	*[7.1]*	8.5	*[6.2]*		
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0			
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**8.0**		**8.0**		**8.0**		**8.0**		**8.0**		**8.0**		**8.0**			
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3	
ب.تكامل النظام القانوني	8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	9.5		9.5		9.5		9.5		9.5		9.5		9.5		9.5	
١.عدد الإجراءات			9.5		9.5		9.5		9.5		9.5		9.5		9.5	
٢.الوقت (بالأيام)			9.8		9.8		9.8		9.8		9.8		9.8		9.8	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.0		9.0		9.0		9.0		9.0		9.0		9.0	
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	5.9		5.9		5.9		5.9		5.9		5.9		5.9		5.9	
١.عدد الإجراءات			1.6		1.6		1.6		1.6		1.6		1.6		1.6	
٢.الوقت (بالأيام)			6.4		6.4		6.4		6.4		6.4		6.4		6.4	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.6		9.6		9.6		9.6		9.6		9.6		9.6	
٣. الأموال الصحيحة	**9.7**		**9.4**		**9.3**		**7.9**		**8.4**		**8.4**		**9.1**			
أ.نمو الأموال	9.3	*[3.5]*	8.2	*[8.9]*	8.3	*[8.3]*	5.8	*[20.8]*	5.7	*[21.3]*	5.8	*[21.2]*	8.4	*[8.2]*		
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.6	*[1.0]*	9.6	*[1.0]*	9.4	*[1.4]*	8.2	*[4.5]*	8.5	*[3.8]*	8.5	*[3.6]*	8.5	*[3.9]*		
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.9	*[-0.3]*	9.8	*[0.8]*	9.4	*[3.2]*	7.6	*[12.1]*	9.4	*[3.2]*	9.2	*[4.1]*	9.4	*[2.9]*		
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٤.حرية التجارة الدولية	**8.6**		**8.6**		**8.2**		**8.1**		**7.9**		**8.0**		**8.0**			
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	9.1		9.1		7.6		7.8		7.9		8.0		8.0			
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	9.5	*[0.8]*	9.5	*[0.8]*	9.4	*[0.9]*	9.3	*[1.0]*	9.4	*[0.9]*	9.6	*[0.6]*	9.6	*[0.6]*		
٢.معدل التعرفة المتوسطة	8.4	*[8.0]*	8.4	*[8.0]*	8.9	*[5.3]*	8.9	*[5.7]*	8.9	*[5.5]*	8.9	*[5.5]*	8.9	*[5.5]*	9.1	*[4.7]*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	9.5	*[1.2]*	9.5	*[1.2]*	4.4	*[14.0]*	5.1	*[12.3]*	5.4	*[11.4]*	5.6	*[10.9]*	5.6	*[10.9]*	7.1	*[7.1]*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*
ج.ضوابط رأس المال	6.7		6.7		6.9		6.7		5.8		5.8		5.8			
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**7.7**		**7.7**		**7.6**		**7.7**		**8.4**		**8.4**		**8.5**			
أ.قوانين سوق الائتمان	7.9		7.9		7.4		7.2		7.4		8.3		8.5			
١.ملكية البنوك	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0		8.0		6.0		6.0		6.0		8.0		8.0			
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0		10.0		10.0		9.0		10.0		10.0		10.0			
٤.الحصول على الائتمان	3.7		3.7		3.7		3.7		3.7		5.3		6.2		6.2	
٥.مؤشر الحقوق القانونية			4.0		4.0		4.0		4.0		4.0		4.0			

٦.مؤشر معلومات الائتمان			3.3		3.3		3.3		3.3		3.3		6.7		8.3
ب.قوانين سوق العمل	7.9		7.9		8.2		8.2		8.2		9.0		9.0		9.0
١. مؤشر صعوبة التوظيف	5.6		5.6		6.7		6.7		10.0		10.0		10.0		10.0
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	6.0		6.0		6.0		6.0		10.0		6.0		6.0		6.0
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	9.9		9.9		9.9		9.9		10.0		10.0		10.0		10.0
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)			10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)			9.9		9.9		9.9		10.0		10.0		10.0		10.0
٤. التجنيد الإجباري	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0
ج.قوانين المشاريع التجارية	7.3		7.3		7.3		7.7		7.9		8.0		8.0		8.0
١.بدء مشروع تجاري	8.1		8.1		8.1		8.9		9.3		9.3		9.3		9.4
أ.عدد الإجراءات			5.3		5.3		7.1		8.2		8.2		8.2		8.2
ب.المدة (بالأيام)			8.4		8.4		9.4		9.5		9.7		9.7		9.7
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)			9.9		9.9		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			8.7		8.9		9.1		9.4		9.5		9.6		9.6
٢.إغلاق المشاريع التجارية	6.5		6.5		6.6		6.5		6.5		6.6		6.6		6.6
أ.المدة (سنوات)			6.3		6.3		6.3		6.3		6.3		6.3		6.3
ب.التكلفة (% من العقار)			9.6		9.6		9.6		9.6		9.6		9.6		9.6
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)			3.7		3.8		3.8		3.8		3.9		4.0		

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

قطر	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)	8.0	[2]	7.9	[1]	7.6	[4]	7.5	[4]	7.5	[7]	7.6	[5]	7.7	[5]	▲	الإتجاه
	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات
١.حجم الحكومة	**6.4**		**6.4**		**6.4**		**6.5**		**6.4**		**6.5**		**6.5**			
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	0.0	*[47.6]*	0.0	*[51.6]*	0.0	*[54.1]*	0.0	*[51.4]*	0.0	*[46.4]*	0.0	*[49.0]*	0.0	*[49.0]*		
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	9.2	*[3.6]*	9.2	*[3.5]*	9.2	*[3.5]*	9.5	*[2.4]*	9.2	*[3.5]*	9.4	*[2.9]*	9.6	*[1.9]*		
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية																
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**7.5**		**7.5**		**7.5**		**7.5**		**7.6**		**7.6**		**7.6**			
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7	
ب.تكامل النظام القانوني	8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.4		8.4		8.4		8.4		8.9		8.9		8.9		8.9	
١.عدد الإجراءات					5.5		5.5		7.0		7.0		7.0		7.0	
٢.الوقت (بالأيام)					9.8		9.8		9.9		9.9		9.9		9.9	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)					9.9		9.9		9.9		9.9		9.9		9.9	
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.4		6.4		6.4		6.4		6.4		6.4		6.4		6.4	
١.عدد الإجراءات					3.4		3.4		3.4		3.4		3.4		3.4	
٢.الوقت (بالأيام)					6.6		6.6		6.6		6.6		6.6		6.6	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)					9.3		9.3		9.3		9.3		9.3		9.3	
٣. الأموال الصحيحة	**9.9**		**9.2**		**8.6**		**8.5**		**8.4**		**8.5**		**8.8**			
أ.نمو الأموال									7.8	*[10.8]*	8.2	*[9.0]*	8.8	*[5.8]*		
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.6	*[1.0]*	9.0	*[2.5]*	8.1	*[4.7]*	8.6	*[3.4]*	6.2	*[9.5]*	6.3	*[9.12]*	6.9	*[7.7]*		
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	10.0	*[0.2]*	8.6	*[6.7]*	7.6	*[11.8]*	7.0	*[15.1]*	9.5	*[-2.4]*	9.6	*[1.9]*	9.6	*[1.9]*		
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٤.حرية التجارة الدولية	**9.0**		**9.0**		**8.2**		**7.8**		**7.6**		**7.6**		**7.6**			
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	9.2		9.2		8.4		8.1		8.3		8.3		8.2			
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	9.2	*[1.1]*	9.2	*[1.1]*	9.2	*[1.2]*	9.3	*[1.1]*	9.3	*[1.0]*	9.3	*[1.0]*	9.3	*[1.0]*		
٢.معدل التعرفة المتوسطة	9.2	*[4.1]*	9.2	*[4.1]*	9.0	*[5.2]*	9.0	*[5.0]*	9.0	*[5.0]*	9.0	*[5.0]*	9.0	*[5.1]*	9.1	*[4.7]*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة					7.0	*[7.5]*	6.0	*[10]*	6.7	*[8.3]*	6.7	*[8.3]*	6.4	*[9.1]*	7.4	*[6.5]*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*
ج.ضوابط رأس المال	7.7		7.7		6.2		5.4		4.6		4.6		4.6			
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**7.4**		**7.4**		**7.4**		**7.3**		**7.6**		**7.8**		**7.9**			
أ.قوانين سوق الائتمان	6.1		6.1		6.1		5.7		6.1		6.8		6.8			
١.ملكية البنوك	5.0		5.0		5.0		5.0		5.0		5.0		5.0			
٢.منافسة البنوك الأجنبية																
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0		10.0		10.0		9.0		10.0		10.0		10.0			
٤.الحصول على الائتمان	3.2		3.2		3.2		3.2		3.2		5.3		5.3		4.8	
٥.مؤشر الحقوق القانونية					3.0		3.0		3.0		4.0		4.0			

٦.مؤشر معلومات الائتمان				3.3		3.3		3.3		3.3		6.7		6.7	
ب.قوانين سوق العمل	8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.9		8.9		
١. مؤشر صعوبة التوظيف	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	4.0		4.0		4.0		4.0		4.0		8.0		8.0		
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		7.4		7.4		
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)			8.0		8.0		8.0		8.0		10.0		10.0		
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)			8.1		8.1		8.1		8.1		4.8		4.8		
٤. التجنيد الإجباري	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10		10.0		
ج.قوانين المشاريع التجارية	8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		7.9		7.9		
١.بدء مشروع تجاري	9.3		9.3		9.3		9.3		9.3		9.0		8.9		9.0
أ.عدد الإجراءات					7.6		7.6		7.6		6.5		6.5		6.5
ب.المدة (بالأيام)					9.8		9.8		9.8		9.7		9.5		9.7
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)					9.9		9.9		9.9		9.9		9.9		9.9
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)					9.9		9.8		9.8		9.9		9.9		9.9
٢.إغلاق المشاريع التجارية	6.8		6.8		6.8		6.8		6.8		6.9		6.8		
أ.المدة (سنوات)					7.5		7.5		7.5		7.5		7.5		
ب.التكلفة (% من العقار)					7.2		7.2		7.2		7.2		7.2		
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)					5.7		5.7		5.7		6.0		5.7		

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

المملكة العربية السعودية	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)	7.4	[8]	7.4	[8]	7.3	[8]	7.3	[8]	7.5	[7]	7.4	[8]	7.4	[8]	▼	الإتجاه
	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات
١.حجم الحكومة	**5.0**		**5.0**		**5.0**		**5.0**		**5.2**		**5.0**		**5.0**			
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	0.0	*[41.5]*	0.0	*[45.6]*	0.0	*[43.3]*	0.1	*[41.5]*	0.4	*[38.6]*	0.0	*[39.6]*	0.0	*[42.0]*		
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي																
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية																
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**8.1**		**8.1**		**8.1**		**8.2**		**8.2**		**8.2**		**8.1**			
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3	
ب.تكامل النظام القانوني	8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	9.5		9.5		9.5		9.8		9.8		9.8		9.3		9.3	
١.عدد الإجراءات			8.5		8.5		9.5		9.5		9.5		8.0		8.0	
٢.الوقت (بالأيام)			10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		9.9		9.9	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0	
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.1		6.1		6.1		6.1		6.2		6.2		6.4		6.4	
١.عدد الإجراءات			3.2		3.2		3.2		3.4		3.4		4.1		4.1	
٢.الوقت (بالأيام)			6.1		6.1		6.1		6.1		6.1		6.1		6.1	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.0		9.0		9.0		9.0		9.0		9.0		9.0	
٣. الأموال الصحيحة	**9.6**		**9.5**		**9.4**		**8.7**		**8.9**		**8.8**		**9.0**			
أ.نمو الأموال	8.8	*[6.1]*	8.4	*[8.0]*	8.4	*[7.7]*	8.2	*[9.0]*	7.6	*[11.8]*	7.3	*[13.3]*	7.5	*[12.3]*		
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.7	*[0.7]*	9.7	*[0.8]*	9.7	*[0.8]*	8.4	*[3.9]*	8.9	*[2.8]*	9.1	*[2.3]*	9.0	*[2.6]*		
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	10.0	*[0.2]*	9.9	*[0.3]*	9.6	*[2.2]*	8.0	*[9.9]*	8.9	*[5.3]*	8.8	*[5.8]*	9.4	*[2.9]*		
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٤.حرية التجارة الدولية	**7.0**		**7.0**		**5.9**		**6.1**		**6.6**		**6.6**		**6.7**			
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	8.7		8.7		6.1		6.9		8.2		8.2		8.7			
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة																
٢.معدل التعرفة المتوسطة	8.7	*[6.6]*	8.7	*[6.6]*	9.0	*[5.2]*	9.0	*[5.2]*	9.0	*[4.8]*	9.0	*[4.8]*	9.0	*[4.9]*	9.0	*[5.1]*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة					3.2	*[17.0]*	4.8	*[13.1]*	7.4	*[6.6]*	7.4	*[6.6]*	8.4	*[4.1]*	6.3	*[9.3]*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*
ج.ضوابط رأس المال	2.3		2.3		1.5		1.5		1.5		1.5					
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**7.5**		**7.4**		**7.9**		**8.3**		**8.6**		**8.6**		**8.3**			
أ.قوانين سوق الائتمان	7.0		7.0		8.0		8.3		8.4		8.4		8.4			
١.ملكية البنوك	8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0			
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0			
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٤.الحصول على الائتمان	2.0		2.0		6.2		7.0		7.5		7.5		7.5		7.5	
٥.مؤشر الحقوق القانونية			4.0		4.0		4.0		5.0		5.0		5.0			

٦.مؤشر معلومات الائتمان			0.0		8.3		10.0		10.0		10.0		10.0		
ب.قوانين سوق العمل	9.2		9.2		9.2		8.7		9.3		9.3		9.3		
١. مؤشر صعوبة التوظيف	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	8.0		8.0		8.0		6.0		10.0		10.0		10.0		
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	8.9		8.9		8.9		8.9		7.2		7.2		7.2		
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)			10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)			7.8		7.8		7.8		4.4		4.4		4.4		
٤. التجنيد الإجباري	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		
ج.قوانين المشاريع التجارية	6.2		6.1		6.6		7.9		8.2		8.2		7.3		
١.بدء مشروع تجاري	6.6		6.6		7.2		9.1		9.8		9.6		8.7		8.7
أ.عدد الإجراءات			3.5		3.5		7.1		9.4		8.8		5.9		5.9
ب.المدة (بالأيام)			6.6		8.2		9.5		9.9		9.9		9.1		9.1
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)			9.2		9.3		9.8		9.9		9.9		9.9		9.9
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			7.0		7.9		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	5.9		5.7		5.9		6.7		6.7		6.7		5.9		
أ.المدة (سنوات)			7.5		7.5		8.9		8.9		8.9		7.5		
ب.التكلفة (% من العقار)			7.2		7.2		7.2		7.2		7.2		7.2		
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)			2.3		2.9		4.0		4.0		4.0		3.0		

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

السودان	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)					[18]	**5.5**	[17]	**5.5**	[15]	**6.3**	[12]	**6.5**	[17]	**5.9**	▼	الإتجاه
	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات
١.حجم الحكومة						**6.4**		**7.0**		**7.8**		**8.9**		**7.8**		
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	8.1	*[12.5]*	6.0	*[20.0]*	*[17.0]*	6.8	*[16.5]*	6.9	*[14.0]*	7.6	*[13.8]*	7.7	*[14.8]*	7.4		
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي																
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية						6.0		7.0		8.0		8.0		6.0		
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية											*[15]*	10.0	*[15]*	10.0		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**4.7**		**4.5**			**4.5**		**4.5**		**4.5**		**4.5**		**4.5**		
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	0.0		0.0			0.0		0.0		0.0		0.0		0.0	0.0	
ب.تكامل النظام القانوني	5.0		4.2			4.2		4.2		4.2		4.2		4.2	4.2	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.8		8.8			8.8		8.8		8.8		8.8		8.8	8.8	
١.عدد الإجراءات			7.5			7.5		7.5		7.5		7.5		7.5	7.5	
٢.الوقت (بالأيام)			9.9			9.9		9.9		9.9		9.9		9.9	9.9	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			8.8			9.0		9.0		9.0		9.0		9.1	9.1	
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	5.0		5.0			5.1		5.1		5.1		5.1		5.1	5.1	
١.عدد الإجراءات			0.9			1.1		1.1		1.1		1.1		1.1	1.1	
٢.الوقت (بالأيام)			4.8			4.8		4.8		4.8		4.8		4.8	4.8	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.4			9.4		9.4		9.4		9.4		9.4	9.4	
٣. الأموال الصحيحة	**6.6**		**7.0**			**5.8**		**5.5**		**7.0**		**6.5**		**4.8**		
أ.نمو الأموال	5.3	*[23.4]*	5.2	*[23.8]*	*[26.4]*	4.7	*[20.3]*	5.9	*[15.7]*	6.9	*[13.4]*	7.3	*[19.5]*	6.1		
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	7.8	*[5.4]*	9.4	*[1.5]*	*[0.5]*	9.8	*[2.9]*	8.9	*[3.1]*	8.8	*[5.2]*	7.9	*[10.7]*	5.7		
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	8.3	*[8.3]*	8.3	*[8.4]*	*[7.2]*	8.6	*[14.3]*	7.1	*[13.2]*	7.4	*[22.1]*	5.6	*[37.4]*	2.5		
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	5.0		5.0			0.0		0.0		5.0		5.0		5.0		
٤.حرية التجارة الدولية	**5.9**		**5.9**			**6.0**		**5.7**		**7.0**		**7.0**		**6.7**		
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	5.8		5.8			5.0		4.7		5.0		5.0		5.0		
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة																
٢.معدل التعرفة المتوسطة	5.8	*[21.1]*	5.8	*[21.1]*	*[20.1]*	6.0	*[20.4]*	5.9	*[19.9]*	6.0	*[19.9]*	6.0	*[19.9]*	6.0	5.8	*[21.2]*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة					*[14.9]*	4.1	*[16.3]*	3.5	*[15.1]*	4.0	*[15.1]*	4.0	*[15.1]*	4.0	3.6	*[15.9]*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[4.9]*	9.0	2.7	*[36.6]*
ج.ضوابط رأس المال	1.8		1.8			3.1		2.5		6.2		6.2		6.2		
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**4.6**		**5.1**			**5.0**		**5.0**		**4.9**		**5.9**		**5.7**		
أ.قوانين سوق الائتمان	4.5		5.9			5.9		5.9		5.9		5.5		5.0		
١.ملكية البنوك	8.0		8.0			8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		
٢.منافسة البنوك الأجنبية	3.0		3.0			3.0		3.0		3.0		3.0		3.0		
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية			10.0			10.0		10.0		10.0		9.0		7.0		
٤.الحصول على الائتمان	2.5		2.5			2.5		2.5		2.5		2.0		2.0	2.0	
٥.مؤشر الحقوق القانونية						5.0		5.0		5.0		4.0		4.0		

٦.مؤشر معلومات الائتمان				0.0		0.0		0.0		0.0					
ب.قوانين سوق العمل	5.2		5.2	4.7		4.7		4.7		5.0		5.0			
١. مؤشر صعوبة التوظيف	6.1		6.1	7.2		7.2		7.2		6.1		6.1			
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	8.0		8.0	8.0		8.0		8.0		8.0		8.0			
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	5.9		5.9	3.8		3.8		3.8		5.9		5.9			
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)			5.0	5.0		5.0		5.0		5.0		5.0			
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)			6.7	2.5		2.5		2.5		6.7		6.7			
٤. التجنيد الإجباري	1.0		0.0	0.0		0.0		0.0		0.0		0.0			
ج.قوانين المشاريع التجارية	4.1		4.1	7.4		7.4		4.2		4.1		4.1			
١.بدء مشروع تجاري	8.2		8.2	8.3		8.3		8.3		8.2		8.2		8.3	
أ.عدد الإجراءات			5.3	5.3		5.3		5.3		5.3		5.3		5.3	
ب.المدة (بالأيام)			8.2	8.3		8.3		8.3		8.2		8.2		8.3	
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)			9.2	9.8		9.6		9.6		9.4		9.3		9.8	
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			10.0	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0	
٢.إغلاق المشاريع التجارية	0.0		0.0	6.5		6.5		0.0		0.0		0.0			
أ.المدة (سنوات)				8.3		8.3									
ب.التكلفة (% من العقار)				7.5		7.5									
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)			0.0	3.6		3.6		0.0		0.0		0.0			

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

الجمهورية العربية السورية	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)	5.5	[14]	5.6	[14]	5.6	[15]	5.9	[16]	6.1	[16]			5.8	[18]	▼	الإتجاه
	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات
١.حجم الحكومة	**4.9**		**5.3**		**5.1**		**7.0**		**7.0**		**6.7**		**6.7**			
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	6.7	*[17.1]*	6.0	*[19.6]*	7.4	*[14.7]*	6.9	*[16.5]*	7.9	*[13.3]*						
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي							9.1	*[3.8]*	9.0	*[4.3]*	9.0	*[4.3]*	9.0	*[4.3]*		
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	0.0		2.0		2.0		2.0		2.0		2.0		2.0			
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	8.0	*[27.5]*	8.0	*[27.5]*	8.0	*[27.5]*	10.0	*[20]*	9.0	*[22]*	9.0	*[22]*	9.0	*[22]*		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**5.6**		**5.6**		**5.7**		**5.7**		**5.7**		**5.5**		**5.5**			
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	3.3		3.3		3.3		3.3		3.3		3.3		3.3		3.3	
ب.تكامل النظام القانوني	8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		7.5		7.5		7.5	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	6.1		6.1		6.4		6.4		6.4		6.4		6.4		6.4	
١.عدد الإجراءات			8.5		8.5		8.5		8.5		8.5		8.5		8.5	
٢.الوقت (بالأيام)			9.7		9.7		9.8		9.8		9.8		9.8		9.8	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			0.0		0.8		0.8		0.8		0.9		0.9		0.9	
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	4.7		4.7		4.7		4.7		4.7		4.7		4.7		4.7	
١.عدد الإجراءات			0.7		0.7		0.7		0.7		0.7		0.7		0.7	
٢.الوقت (بالأيام)			4.3		4.3		4.3		4.3		4.3		4.3		4.3	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			8.9		8.9		8.9		8.9		8.9		8.9		8.9	
٣. الأموال الصحيحة	**7.8**		**6.2**		**6.2**		**6.0**		**6.6**		**8.9**		**6.2**			
أ.نمو الأموال	7.5	*[12.4]*	7.4	*[12.9]*	8.4	*[8.1]*	9.3	*[3.6]*	9.3	*[3.6]*	8.7	*[6.6]*	7.7	*[11.2]*		
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	8.9	*[2.8]*	8.5	*[3.9]*	8.5	*[3.7]*	8.1	*[4.8]*	7.8	*[5.4]*	7.9	*[5.3]*	4.3	*[14.3]*		
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	10.0	*[-0.1]*	9.1	*[4.4]*	8.0	*[10.0]*	6.9	*[15.7]*	9.1	*[4.4]*	9.0	*[4.8]*	2.7	*[36.7]*		
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	5.0		0.0		0.0		0.0		0.0		10.0		10.0			
٤.حرية التجارة الدولية	**3.5**		**5.4**		**5.5**		**5.5**		**5.7**		**5.7**		**5.2**			
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	5.2		5.2		5.4		5.6		6.2		6.2		6.2			
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	7.6	*[3.7]*	7.6	*[3.7]*	8.4	*[2.5]*	8.8	*[1.8]*	8.4	*[2.5]*	8.4	*[2.5]*	8.4	*[2.5]*		
٢.معدل التعرفة المتوسطة	6.1	*[19.6]*	6.1	*[19.6]*	6.1	*[19.6]*	6.1	*[19.6]*	7.2	*[14.2]*	7.2	*[14.2]*	7.2	*[14.2]*	7.2	*[14.2]*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	1.9	*[20.3]*	1.9	*[20.3]*	1.9	*[20.3]*	1.9	*[20.3]*	3.2	*[17.0]*	3.2	*[17.0]*	3.2	*[17.0]*	3.2	*[14.2]*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	5.3	*[23.5]*	10.0	*[0.0]*	9.5	*[2.5]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	8.4	*[7.9]*	3.2	*[34.1]*
ج.ضوابط رأس المال	0.0		1.0		1.7		0.8		0.8		0.8		0.8			
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**5.5**		**5.5**		**5.4**		**5.2**		**5.7**		**5.9**		**5.6**			
أ.قوانين سوق الائتمان	5.3		5.3		4.8		3.8		4.7		5.0		4.3			
١.ملكية البنوك							2.0		2.0		2.0		2.0			
٢.منافسة البنوك الأجنبية											6.0		6.0			
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0		10.0		9.0		9.0		10.0		10.0		7.0			
٤.الحصول على الائتمان	0.5		0.5		0.5		0.5		2.2		2.2		2.2		2.2	

٥.مؤشر الحقوق القانونية			1.0		1.0		1.0		1.0		1.0		1.0		
٦.مؤشر معلومات الائتمان			3.3		3.3		3.3		0.0		0.0		0.0		
ب.قوانين سوق العمل			5.0		5.0		5.0		5.3		5.6		5.6		5.6
١. مؤشر صعوبة التوظيف			6.1		6.1		6.1		8.9		10.0		10.0		10.0
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل			6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		6.0
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل			8.0		8.0		8.0		6.4		6.4		6.4		6.4
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)			6.0		6.0		6.0		5.0		5.0		5.0		
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)			10.0		10.0		10.0		7.8		7.8		7.8		
٤. التجنيد الإجباري			0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0
ج.قوانين المشاريع التجارية			7.5		7.5		7.4		6.4		6.0		5.7		5.7
١.بدء مشروع تجاري	9.0		9.0		9.0		8.8		6.7		5.9		5.4		5.4
أ.عدد الإجراءات	7.1		7.1		7.1		7.1		6.5		3.5		4.1		
ب.المدة (بالأيام)	9.5		9.5		9.5		9.5		9.3		8.0		8.0		
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)	9.9		9.8		9.8		9.5		9.8		9.3		9.6		
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)	9.6		9.8		9.8		9.3		1.5		2.8		0.0		
٢.إغلاق المشاريع التجارية			6.0		6.0		6.0		6.1		6.1		6.0		6.0
أ.المدة (سنوات)			6.1		6.1		6.1		6.1		6.1		6.1		
ب.التكلفة (% من العقار)			8.9		8.9		8.9		8.9		8.9		8.9		
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)			3.0		3.0		3.0		3.2		3.3		3.1		

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

تونس	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)	6.4	[11]	6.5	[10]	6.7	[11]	6.7	[11]	6.8	[11]	6.9	[10]	7.0	[10]	▲	الإتجاه
	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات
١.حجم الحكومة	**5.6**		**5.5**		**7.5**		**7.4**		**7.4**		**7.3**		**7.5**			
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	5.4	*[21.5]*	5.5	*[21.4]*	5.5	*[21.3]*	5.6	*[20.9]*	5.7	*[20.6]*	5.5	*[21.2]*	7.0	*[16.0]*		
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	8.1	*[7.5]*	7.4	*[10.0]*	7.3	*[10.3]*	6.8	*[12.2]*	7.0	*[11.5]*	6.6	*[12.8]*	6.1	*[14.6]*		
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	2.0		2.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	7.0	*[35]*	7.0	*[35]*	7.0	*[35]*	7.0	*[35]*	7.0	*[35]*	7.0	*[35]*	7.0	*[35]*		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**7.6**		**7.6**		**7.6**		**7.6**		**7.6**		**7.6**		**7.6**			
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7	
ب.تكامل النظام القانوني	8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.7		8.7		8.7		8.7		8.7		8.7		8.7		8.7	
١.عدد الإجراءات			8.5		8.5		8.5		8.5		8.5		8.5		8.5	
٢.الوقت (بالأيام)			9.5		9.5		9.6		9.6		9.6		9.6		9.6	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0	
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7	
١.عدد الإجراءات			4.3		4.3		4.3		4.3		4.3		4.3		4.3	
٢.الوقت (بالأيام)			6.6		6.6		6.6		6.6		6.6		6.6		6.6	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.3		9.3		9.3		9.3		9.3		9.3		9.3	
٣. الأموال الصحيحة	**7.1**		**7.2**		**7.0**		**6.8**		**6.8**		**6.8**		**6.7**			
أ.نمو الأموال	9.2	*[4.1]*	9.6	*[1.9]*	9.3	*[3.3]*	8.5	*[7.4]*	8.4	*[8.0]*	8.0	*[9.9]*	8.2	*[8.5]*		
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.8	*[0.4]*	9.7	*[0.6]*	9.6	*[1.0]*	9.6	*[1.2]*	9.7	*[0.7]*	9.7	*[0.7]*	9.7	*[0.9]*		
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.5	*[2.7]*	9.3	*[3.6]*	9.1	*[4.5]*	9.0	*[4.9]*	9.1	*[4.4]*	9.3	*[3.6]*	8.9	*[5.5]*		
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0			
٤.حرية التجارة الدولية	**4.7**		**5.4**		**4.8**		**5.0**		**5.0**		**5.6**		**5.5**			
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	5.7		6.1		4.5		6.0		6.9		6.9		7.0			
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	8.1	*[2.8]*	8.5	*[2.2]*	8.8	*[1.7]*	9.0	*[1.5]*	8.9	*[1.7]*	9.0	*[1.6]*	8.8	*[1.8]*		
٢.معدل التعرفة المتوسطة	3.9	*[30.2]*	4.9	*[25.5]*	4.6	*[26.8]*	5.7	*[21.5]*	6.7	*[16.5]*	6.7	*[16.5]*	6.8	*[16.0]*	6.9	*[15.5]*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	5.0	*[12.6]*	5.0	*[12.6]*	0.0	*[26.0]*	3.4	*[16.6]*	5.2	*[12.0]*	5.2	*[12.0]*	5.5	*[11.4]*	5.2	*[12.1]*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	7.8	*[11.1]*	9.3	*[3.3]*	9.2	*[3.8]*	8.2	*[9.2]*	7.4	*[13.0]*	9.0	*[5.1]*	8.8	*[6.0]*	10.0	*[0.0]*
ج.ضوابط رأس المال	0.8		0.8		0.8		0.8		0.8		0.8		0.8			
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**6.7**		**6.8**		**6.8**		**7.0**		**7.3**		**7.4**		**7.3**			
أ.قوانين سوق الائتمان	6.5		6.5		6.5		7.2		7.2		7.2		7.2			
١.ملكية البنوك	5.0		5.0		5.0		5.0		5.0		5.0		5.0			
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0			
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٤.الحصول على الائتمان	3.2		3.2		3.2		5.7		5.7		5.7		5.7		5.7	
٥.مؤشر الحقوق القانونية			3.0		3.0		3.0		3.0		3.0		3.0			

٦.مؤشر معلومات الائتمان			3.3		3.3		8.3		8.3		8.3		8.3		
ب.قوانين سوق العمل	5.5		5.5		5.5		6.5		5.5		6.6		6.6		
١. مؤشر صعوبة التوظيف	7.2		7.2		7.2		8.3		7.2		8.3		8.3		
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	6.0		6.0		6.0		10.0		6.0		10.0		10.0		
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	5.8		5.8		5.8		4.9		5.8		4.9		4.9		
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)			2.0		2.0		2.0		2.0		2.0		2.0		
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)			9.5		9.5		7.8		9.5		7.8		7.8		
٤. التجنيد الإجباري	3.0		3.0		3.0		3.0		3.0		3.0		3.0		
ج.قوانين المشاريع التجارية	8.2		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		
١.بدء مشروع تجاري	8.5		8.5		8.7		8.7		8.7		8.7		8.7	8.7	
أ.عدد الإجراءات			5.3		5.3		5.3		5.3		5.3		5.3	5.3	
ب.المدة (بالأيام)			9.6		9.6		9.6		9.6		9.6		9.6	9.6	
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)			9.9		9.9		9.9		9.9		10.0		10.0	9.9	
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			9.4		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0	10.0	
٢.إغلاق المشاريع التجارية	7.9		8.0		7.9		7.9		8.0		8.0		8.0		
أ.المدة (سنوات)			9.1		9.1		9.1		9.1		9.1		9.1		
ب.التكلفة (% من العقار)			9.2		9.2		9.2		9.2		9.2		9.2		
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)			5.8		5.6		5.6		5.6		5.6		5.6		

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

الإمارات العربية المتحدة	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)	7.9	[3]	7.8	[3]	7.9	[1]	7.8	[2]	8.0	[2]	8.0	[2]	8.1	[1]		الإتجاه
	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات
١.حجم الحكومة	**7.0**		**7.1**		**8.2**		**8.2**		**7.9**		**7.8**		**7.8**			
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	8.2	*[12.1]*	8.5	*[11.1]*	8.9	*[9.7]*	9.2	*[8.6]*	8.0	*[12.7]*	8.1	*[12.4]*	8.2	*[12.1]*		
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	9.7	*[1.6]*	9.7	*[1.6]*	9.7	*[1.6]*	9.7	*[1.6]*	9.7	*[1.6]*	9.2	*[3.4]*	9.0	*[4.2]*		
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	0.0		0.0		4.0		4.0		4.0		4.0		4.0			
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*	10.0	*[0]*		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**7.5**		**7.5**		**7.5**		**7.5**		**7.7**		**7.7**		**7.7**			
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3	
ب.تكامل النظام القانوني	6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	9.4		9.4		9.4		9.4		9.8		9.8		9.6		9.8	
١.عدد الإجراءات			9.0		9.0		9.0		10.0		10.0		9.5		9.5	
٢.الوقت (بالأيام)			9.9		9.9		9.9		10.0		10.0		9.9		9.9	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.4		9.4		9.4		9.4		9.4		9.3		9.3	
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	5.7		5.7		5.7		5.7		6.0		6.0		6.1		6.1	
١.عدد الإجراءات			1.8		1.8		1.8		2.0		2.0		2.0		2.0	
٢.الوقت (بالأيام)			6.3		6.3		6.3		6.8		6.8		6.9		6.9	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.1		9.1		9.1		9.1		9.1		9.4		9.4	
٣. الأموال الصحيحة	**9.2**		**8.7**		**8.3**						**8.7**		**9.2**			
أ.نمو الأموال	8.3	*[8.5]*	6.7	*[16.4]*	6.1	*[19.3]*	7.9	*[24.1]*	8.7	*[14.5]*	7.2	*[14.0]*	8.8	*[6.1]*		
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.0	*[2.6]*	9.0	*[2.6]*	9.0	*[2.6]*	8.8	*[3.1]*	7.8	*[5.4]*	7.7	*[5.8]*	8.0	*[5.0]*		
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.4	*[2.9]*	9.0	*[5.0]*	8.3	*[9.3]*	7.5	*[12.3]*	9.8	*[0.9]*	9.8	*[0.9]*	9.9	*[0.7]*		
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٤.حرية التجارة الدولية	**8.4**		**8.4**		**8.3**		**8.1**		**8.2**		**8.2**		**8.2**			
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	8.9		8.9		8.9		8.5		8.7		8.8		8.7			
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*		
٢.معدل التعرفة المتوسطة	9.2	*[4.0]*	9.2	*[4.0]*	9.0	*[5.0]*	9.0	*[5.0]*	9.0	*[4.9]*	9.0	*[4.9]*	9.0	*[4.9]*	9.1	*[4.7]*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	7.6	*[6.1]*	7.6	*[6.1]*	7.6	*[6.1]*	6.4	*[9.1]*	7.0	*[7.5]*	7.2	*[6.9]*	6.9	*[7.6]*	7.4	*[6.5]*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*
ج.ضوابط رأس المال	6.2		6.2		6.2		5.8		5.8		5.8		5.8			
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**7.2**		**7.2**		**7.3**		**7.5**		**7.6**		**7.6**		**8.0**			
أ.قوانين سوق الائتمان	6.7		6.7		6.7		7.3		7.3		7.3		7.3			
١.ملكية البنوك	5.0		5.0		5.0		5.0		5.0		5.0		5.0			
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0			
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٤.الحصول على الائتمان	3.7		3.7		3.7		6.2		6.2		6.2		6.2		6.2	
٥.مؤشر الحقوق القانونية			4.0		4.0		4.0		4.0		4.0		4.0			

٦.مؤشر معلومات الائتمان			3.3		3.3		8.3		8.3		8.3		8.3		
ب.قوانين سوق العمل	8.7		8.7		8.7		8.7		9.0		9.0		9.0		
١. مؤشر صعوبة التوظيف	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	8.8		8.8		8.8		8.8		10.0		10.0		10.0		
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)			10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)			7.7		7.7		7.7		10.0		10.0		10.0		
٤. التجنيد الإجباري	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		
ج.قوانين المشاريع التجارية	6.4		6.2		6.4		6.4		6.6		6.5		7.6		
١.بدء مشروع تجاري	8.6		8.6		8.7		8.7		9.1		8.9		9.3		9.3
أ.عدد الإجراءات			6.5		6.5		6.5		7.1		6.5		7.6		7.6
ب.المدة (بالأيام)			9.3		9.3		9.3		9.5		9.4		9.7		9.7
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)			9.6		9.7		9.8		9.9		9.9		9.9		9.9
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			9.2		9.4		9.4		10.0		10.0		10.0		10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	4.1		3.8		4.1		4.1		4.1		4.1		5.9		
أ.المدة (سنوات)			5.1		5.1		5.1		5.1		5.1		7.1		
ب.التكلفة (% من العقار)			6.1		6.1		6.1		6.1		6.1		7.5		
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)			0.0		1.1		1.1		1.2		1.2		3.2		

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

الجمهورية اليمنية	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)	7.3	[9]	7.3	[9]	7.0	[9]	7.1	[9]	7.4	[9]	7.3	[9]	7.3	[9]		الإتجاه
	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات
١.حجم الحكومة	**6.7**		**7.0**		**5.3**		**6.1**		**6.7**		**7.6**		**7.8**			
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	6.5	*[18.1]*	7.1	*[16.0]*	6.7	*[16.5]*	7.4	*[15.0]*	8.0	*[12.5]*	8.0	*[12.5]*	8.0	*[12.5]*		
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي									7.8	*[8.7]*	8.2	*[7.1]*	9.0	*[4.1]*		
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية			2.0		2.0		4.0		4.0		4.0		4.0			
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	7.0	*[35]*	7.0	*[35]*	7.0	*[35]*	7.0	*[35]*	7.0	*[35]*	10.0	*[20]*	10.0	*[20]*		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**6.4**		**6.4**		**6.4**		**6.4**		**6.5**		**6.0**		**6.0**			
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		5.0		5.0		5.8	
ب.تكامل النظام القانوني	3.3		3.3		3.3		3.3		3.3		3.3		3.3		3.3	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.7		8.7		8.7		8.7		8.7		8.7		8.7		8.7	
١.عدد الإجراءات			7.5		7.5		7.5		7.5		7.5		7.5		7.5	
٢.الوقت (بالأيام)			9.8		9.8		9.8		9.8		9.8		9.8		9.8	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			8.7		8.7		8.8		8.8		8.8		8.8		8.8	
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	7.1		7.1		7.1		7.1		7.2		7.2		7.0		6.7	
١.عدد الإجراءات			4.8		4.8		4.8		5.0		5.0		5.0		5.0	
٢.الوقت (بالأيام)			7.0		7.0		7.0		7.0		7.0		6.6		6.0	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.5		9.5		9.5		9.5		9.5		9.5		9.1	
٣. الأموال الصحيحة	**8.6**		**8.6**		**8.9**		**8.1**		**8.5**		**8.1**		**8.1**			
أ.نمو الأموال	8.4	*[8.1]*	8.2	*[8.9]*	8.0	*[10.2]*	7.9	*[10.4]*	8.4	*[8.2]*	8.1	*[9.6]*	8.0	*[10.2]*		
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	8.6	*[3.4]*	8.7	*[3.3]*	9.6	*[0.8]*	8.4	*[4.1]*	8.0	*[5.1]*	7.7	*[5.7]*	7.9	*[5.5]*		
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	7.6	*[12.2]*	7.5	*[12.5]*	7.8	*[10.8]*	6.2	*[19.0]*	7.8	*[11.2]*	6.7	*[16.4]*	6.5	*[17.3]*		
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٤.حرية التجارة الدولية	**8.5**		**8.5**		**8.7**		**8.6**		**8.4**		**8.4**		**8.4**			
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	8.6		8.6		8.4		8.4		8.4		8.4		8.4			
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة																
٢.معدل التعرفة المتوسطة	8.6	*[7.1]*	8.6	*[7.1]*	8.6	*[7.1]*	8.6	*[7.1]*	8.6	*[7.1]*	8.6	*[7.1]*	8.6	*[7.1]*	8.5	*[7.5]*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة					8.2	*[4.5]*	8.2	*[4.5]*	8.1	*[4.7]*	8.1	*[4.7]*	8.1	*[4.7]*	7.9	*[5.3]*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*
ج.ضوابط رأس المال	6.9		6.9		7.7		7.5		6.9		6.9		6.9			
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**6.0**		**5.9**		**5.7**		**6.2**		**6.7**		**6.4**		**6.3**			
أ.قوانين سوق الائتمان	6.3		6.3		5.5		5.5		6.9		6.0		5.9			
١.ملكية البنوك									8.0		8.0		8.0			
٢.منافسة البنوك الأجنبية											3.0		3.0			
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٤.الحصول على الائتمان	2.7		2.7		1.0		1.0		2.7		3.2		2.7		2.7	
٥.مؤشر الحقوق القانونية			2.0		2.0		2.0		2.0		3.0		2.0			

٦.مؤشر معلومات الائتمان			3.3		0.0		0.0		3.3		3.3		3.3		
ب.قوانين سوق العمل	5.4		5.4		5.4		5.4		5.4		5.4		5.4		
١. مؤشر صعوبة التوظيف	10.0		10.0		10.0		10.0		8.9		8.9		8.9		
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	4.0		4.0		4.0		4.0		8.0		8.0		8.0		
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	7.8		7.8		7.8		7.8		4.8		4.8		4.8		
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)			6.0		6.0		6.0		7.0		7.0		7.0		
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)			9.5		9.5		9.5		2.5		2.5		2.5		
٤. التجنيد الإجباري	0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		
ج.قوانين المشاريع التجارية	6.3		5.8		6.2		7.7		7.5		7.7		7.8		
١.بدء مشروع تجاري	6.0		6.2		5.8		8.8		8.7		9.0		9.0		8.7
أ.عدد الإجراءات			4.1		4.1		7.1		7.6		7.6		7.6		7.6
ب.المدة (بالأيام)			7.0		7.0		9.5		8.1		9.5		9.5		8.1
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)			6.8		7.3		8.9		9.1		9.0		9.0		9.2
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			6.9		5.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	6.5		6.5		6.5		6.5		6.3		6.3		6.5		
أ.المدة (سنوات)			7.3		7.3		7.3		7.3		7.3		7.3		
ب.التكلفة (% من العقار)			9.1		9.1		9.1		9.1		9.1		9.1		
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)			3.0		3.1		3.1		2.6		2.6		3.1		

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

الدول التي لم يتم تصنيفها

فيما يلي قائمة بالدول التي لم يتم تصنيفها بسبب عدم توفر البيانات إذ أن الوضع السياسي الراهن يجعل البيانات دليل غير موثوق به وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها.

الأراضي الفلسطينية	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)																
	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات	التصنيف	البيانات
١.حجم الحكومة							**7.2**		**7.2**		**7.2**		**7.2**			
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	4.8	*[23.6]*	4.3	*[25.4]*	4.3	*[25.4]*	4.3	*[25.4]*	4.3	*[25.4]*	4.3	*[25.4]*	4.3	*[25.4]*		
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي																
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية																
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0	*[15]*	10.0	*[15]*	10.0	*[15]*	10.0	*[15]*	10.0	*[15]*	10.0	*[15]*	10.0	*[15]*		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية							**7.4**		**6.7**		**6.5**		**6.3**			
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية									5.8		5.8		5.0		5.0	
ب.تكامل النظام القانوني									5.8		5.0		5.0		5.0	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.6		8.6		8.6		8.7		8.8		8.8		8.6		8.3	
١.عدد الإجراءات			7.0		7.0		7.0		7.0		7.0		7.0		7.0	
٢.الوقت (بالأيام)			9.3		9.3		9.4		9.5		9.5		9.7		9.7	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.6		9.6		9.7		9.8		9.8		9.0		9.0	
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.0		6.0		6.0		6.0		6.4		6.4		6.4		6.4	
١.عدد الإجراءات			3.2		3.2		3.2		3.2		3.2		3.2		3.2	
٢.الوقت (بالأيام)			5.6		5.6		5.6		6.8		6.8		6.8		6.8	
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.3		9.3		9.3		9.3		9.3		9.3		9.3	
٣. الأموال الصحيحة							**8.4**		**9.0**		**9.1**		**9.1**			
أ.نمو الأموال																
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.2	*[2.1]*	9.3	*[1.8]*	9.6	*[1.0]*	8.7	*[3.2]*	8.7	*[3.2]*	8.7	*[3.2]*	8.8	*[3.1]*		
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	8.9	*[5.7]*	9.4	*[3.0]*	9.2	*[3.9]*	8.0	*[9.9]*	9.3	*[3.7]*	9.4	*[2.9]*	9.4	*[2.8]*		
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية																
٤.حرية التجارة الدولية																
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية																
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة																
٢.معدل التعرفة المتوسطة																
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة																
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء																
ج.ضوابط رأس المال																
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية							**5.9**		**6.1**		**6.2**		**6.0**			
أ.قوانين سوق الائتمان	5.8		5.8		5.8		6.3		7.5		7.7		7.9			
١.ملكية البنوك									10.0		10.0		10.0			
٢.منافسة البنوك الأجنبية																
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0			

٤.الحصول على الائتمان	1.7		1.7		1.7		2.5		2.5		3.0		3.8		3.8
٥.مؤشر الحقوق القانونية					0.0		0.0		0.0		1.0		1.0		
٦.مؤشر معلومات الائتمان					3.3		5.0		5.0		5.0		6.7		
ب.قوانين سوق العمل	7.6		7.6		7.6		7.0		7.6		7.0		6.1		
١. مؤشر صعوبة التوظيف	6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		6.7		3.3		
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		6.0		
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	7.7		7.7		7.7		5.3		7.7		5.3		5.3		
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)			8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)			7.5		7.5		2.5		7.5		2.5		2.5		
٤. التجنيد الإجباري	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		
ج.قوانين المشاريع التجارية	3.4		3.4		3.5		3.9		3.9		3.8		3.9		
١.بدء مشروع تجاري	6.7		6.7		7.0		7.7		7.9		7.7		7.7		8.2
أ.عدد الإجراءات			4.1		4.1		4.7		4.7		4.7		4.7		5.9
ب.المدة (بالأيام)			5.5		5.5		7.7		7.7		7.7		7.7		7.9
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)			9.0		8.7		8.9		9.2		8.9		8.9		9.0
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			8.3		9.9		9.6		9.9		9.6		9.6		10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		
أ.المدة (سنوات)															
ب.التكلفة (% من العقار)															
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)			0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

الصومال	2002		2004		2006		2008		2010		2011		2012		2013	
ملخص التصنيفات (الترتيب)																
١.حجم الحكومة											**7.8**			**7.8**		
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام											8.6	*[10.7]*	*[10.7]*	8.6		
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي																
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية																
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية					7.0	*[35]*	7.0	*[35]*	7.0	*[35]*	7.0	*[35]*	*[35]*	7.0		
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**2.5**		**1.3**		**1.3**		**1.3**		**1.3**		**1.3**			**1.3**		
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	1.7		1.7		1.7		1.7		1.7		1.7			1.7	1.7	
ب.تكامل النظام القانوني	3.3		0.8		0.8		0.8		0.8		0.8			0.8	0.8	
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة																
١.عدد الإجراءات																
٢.الوقت (بالأيام)																
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)																
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود																
١.عدد الإجراءات																
٢.الوقت (بالأيام)																
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)																
٣. الأموال الصحيحة																
أ.نمو الأموال																
ب.الإنحراف المعياري في التضخم																
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة																
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	0.0		0.0		0.0		10.0		10.0		10.0		10.0			
٤.حرية التجارة الدولية	**5.0**		**5.0**		**6.5**		**4.4**		**5.0**		**5.0**		**5.0**			
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية																
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة																
٢.معدل التعرفة المتوسطة																
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة																
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	0.0	*[50.0]*	0.0	*[371.5]*	0.0	*[362.5]*	*[367.5]*	0.0	0	*[267.5]*
ج.ضوابط رأس المال	0.0		0.0		3.1		8.9		10.0		10.0			10.0		
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية																
أ.قوانين سوق الائتمان																
١.ملكية البنوك														10.0		
٢.منافسة البنوك الأجنبية																
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية																
٤.الحصول على الائتمان																

٥.مؤشر الحقوق القانونية															
٦.مؤشر معلومات الائتمان															
ب.قوانين سوق العمل															
١. مؤشر صعوبة التوظيف															
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل															
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل															
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)															
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)															
٤. التجنيد الإجباري	10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		
ج.قوانين المشاريع التجارية															
١.بدء مشروع تجاري															
أ.عدد الإجراءات															
ب.المدة (بالأيام)															
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)															
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)															
٢.إغلاق المشاريع التجارية															
أ.المدة (سنوات)															
ب.التكلفة (% من العقار)															
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)															

▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل..*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١٣ وليس على الأداء السابق

ملحق: الملاحظات التفسيرية ومصادر البيانات

تم استنباط المؤشر الذي تم نشره في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي من ٣٩ مصدرا مختلفا للبيانات ("العناصر")، وتم احتساب المعدل العام عن طريق حساب المتوسط العام للمجالات الخمسة، وتم استنباط العلامات التي سجلتها المناطق بواسطة حساب المتوسط العام للعناصر في كل مجال. وقد تم قياس الحرية الاقتصادية على معيار يتدرج من صفر وحتى ١٠، حيث يشير ارتفاع المعدل في المعيار على زيادة مستوى الحرية الاقتصادية.

ويرجى ملاحظة أن الحدود العليا والدنيا التي تم استخدامها لحساب العلامات الفردية تم أخذها من تقرير الحرية الاقتصادية في العالم أجمع بدلا من ٢٢ دولة التي يضمها المؤشر، وبالنسبة للمتغيرات التي لم يتم استخدامها في تقرير الحرية الاقتصادية العالمية، فقد تم استنباط الحدود العليا والدنيا من تقارير ١٥٢ دولة شملها تقرير الحرية الاقتصادية العالمية. وقد استخدمنا لفظ "عالمي" بدلا من الحدود الإقليمية العليا والدنيا نظرا لوجود نسبة اختلاف بسيطة في بعض العناصر بين الدول العربية.

المجال الأول حجم الحكومة: النفقات والضرائب والمشاريع التجارية

أ استهلاك الإنفاق الحكومي العام كنسبة للاستهلاك الإجمالي

يقيس هذا المكون/ العنصر نفقات الاستهلاك الحكومي العام والنهائي كنسبة لنفقات الاستهلاك النهائي (التي عرفت سابقا بالاستهلاك الإجمالي)، وقد تم استنتاج طريقة حساب هذا العنصر باستخدام القانون: $(V_i - V_{max}) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبة في $(10.V_i)$ وهو معدل الاستهلاك الحكومي الفعلي لتلك الدولة كنسبة للاستهلاك النهائي، في حين أن (V_{max}) و(V_{min}) تمثل الحد الأعلى والحد الأدنى والتي حددت قيمها بـ ٤٠% و٦% على التوالي. وتم استخدام بيانات العام ١٩٩٠م الواردة في تقرير الحرية الاقتصادية العالمية لاستنباط قيمة الحد الأعلى والحد الأدنى لهذا العنصر، وقد حصلت الدول التي حققت معدل إنفاق حكومي أعلى بالنسبة للاستهلاك النهائي على درجات أقل.

المصدر: البنك العالمي (٢٠١٤)، مؤشرات تطور العالم ٢٠١٢م (على شبكة الإنترنت)، الأمم المتحدة ٢٠١٤ (على شبكة الإنترنت) وقاعدة بيانات مجاميع الحسابات القومية الرئيسية (على شبكة الإنترنت).

ب التحويلات والمساعدات المالية كنسبة لإجمالي الناتج المحلي

يحسب هذا العنصر المساعدات المالية الحكومية والتحويلات الأخرى كنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وقد تم استنباط معدل حساب هذا العنصر باستخدام القانون: $(V_i - V_{max}) / (V_{min} - V_{max})$ مضروبة في $(10.V_i)$ وهي قيمة نسبة التحويلات والمساعدات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن (V_{max}) و(V_{min}) تمثل الحد الأعلى والحد الأدنى والتي حددت قيمها بـ ٣٧,٢% و٠,٥% على التوالي. وتم استخدام بيانات العام ١٩٩٠م الواردة في تقرير الحرية الاقتصادية العالمية لاستنباط قيمة الحد الأعلى والحد الأدنى لهذا العنصر، وقد حصلت الدول التي حققت نسبا أعلى في المساعدات المالية الحكومية والتحويلات الأخرى بالنسبة للناتج الإجمالي المحلي على درجات أقل.

المصدر: جوارتني، ولوسون وهول (٢٠١٤م).

ج المشاريع والاستثمارات الحكومية

تم حساب معدل هذا العنصر عن طريق (أ) حساب الاستثمار الحكومي كسهم من الاستثمار الإجمالي و (ب) عدد وتركيب وسهم الإنتاج الذي يتم تحصيله من المشاريع التي تديرها الدولة، وقد حصلت الدول التي لديها استثمارات حكومية أقل كنسبة الاستثمار الإجمالي ومشاريعا أقل تديرها الدولة تحصل على درجات أعلى.

المصدر: جوارتني، ولوسون وهول (٢٠١٤م).

د أعلى معدل للضرائب الهامشية

يحسب هذا العنصر أعلى معدلات ضرائب الدخل الهامشية (المعدل الفردي) والحدود التي تنطبق عليها هذه المعدلات، وقد حصلت الدول التي لديها معدلات أعلى لضرائب الدخل الهامشية والتي أثرت على حدود الدخل الأدنى على تقديمات أقل كما تشير إليه المصفوفة الموضحة أدناه.

حدود الدخل التي تنطبق عليها أعلى المعدلات الهامشية (١٩٨٢- ١٩٨٤ دولار أمريكي)

أعلى معدلات الضرائب الهامشية	أقل من ٢٥,٠٠٠ دولار	٢٥,٠٠٠- ٥٠,٠٠٠ دولار	٥٠,٠٠٠- ١٥٠,٠٠٠ دولار	أعلى من ١٥٠,٠٠٠ دولار
أقل من ٢٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٢١%- ٢٥%	٩	٩	١٠	١٠
٢٦%- ٣٠%	٨	٨	٩	٩
٣١% - ٣٥%	٧	٧	٨	٩
٣٦%- ٤٠%	٥	٦	٧	٨
٤١%- ٤٥%	٤	٥	٦	٧
٤٦%- ٥٠%	٣	٤	٥	٥
٥١%- ٥٥%	٢	٣	٤	٤
٥٦%- ٦٠%	١	٢	٣	٣
٦١%- ٦٥%	٠	١	٢	٢
٦٦%- ٧٠%	٠	٠	١	١
أعلى من ٧٠%	٠	٠	٠	٠

المصدر: الأمم المتحدة، دليل الإستثمار الإقتصادي جزر القمر (٢٠١١)، ديلويت (٢٠٠٧، ٢٠٠٩- ٢٠١٤)جيبوتي، وزارة المالية (٢٠١١)؛ إرنست آند يونغ (٢٠٠٣، ٢٠٠٩، ٢٠١٠)؛ كي بي أم جي (٢٠١١)؛ موريتانيا، البنك العالمي (سنوات عديدة، ٢٠٠٥- ٢٠١٤)، *مؤشرات التطور العالمي*.

المجال الثاني القانون التجاري والاقتصادي وضمان حقوق الملكية

أ التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية

يقوم هذا العنصر على عنصر المخاطرة السياسية (العسكرية في السياسة) من الدليل الدولي للمخاطر الوطنية، الذي يقيس مدى تدخل العملية العسكرية في السياسة: "نظرا لأن العمل العسكري ليس اختيارا، فإن تدخله ولو بمستوى هامشي، يحد من المسؤولية الديمقراطية، وقد يكون التدخل العسكري نتيجة لتهديد داخلي أو خارجي، قد يكون ظهور مؤشرات على مشاكل أو صعوبات ضمنية أو احتلال عسكري شامل. وعلى المدى الطويل، فإن نظام الحكم العسكري سيعمل غالبا على الحد من فعالية العمل الحكومي، فينتشر الفساد، وتنشأ بيئة ليست بالسهلة للأعمال التجارية الأجنبية". ويقيس الدليل الدولي للمخاطر القطرية التدخل العسكري وفق معيار بتدرجات مختلفة من صفر وحتى ٦، وتشير القيمة الأعلى فيه إلى تدني نسبة الخطورة المحتملة، وتم بعد ذلك تحويل هذه القيام إلى معيار آخر من صفر إلى ١٠.

المصدر: مجموعة بي آر أس (سنوات عديدة).

ب تكامل النظام القانوني

يقوم هذا العنصر على عنصر المخاطرة السياسية ١ (القانون والنظام) من *الدليل الدولي للمخاطر الوطنية*، ويقوم العنصر ١ على مقياسين يكونان عنصرا واحدا للمخاطرة، وكل عنصر فرعي يساوي نصف الإجمالي، ويعمل العنصر الفرعي "للقانون" على تقييم قوة وموضوعية النظام القانوني، في حين يقوم العنصر الفرعي "للنظام" بتقييم تقيم الشعب بالقانون". ويقيس *الدليل الدولي للمخاطر القطرية* القانون والنظام وفق معيار بتدرجات مختلفة من صفر حتى ٦، حيث تشير القيمة الأعلى إلى تدني نسبة المخاطرة المحتملة، وتم بعد ذلك تحويل هذه القيم إلى معيار آخر بتدرجات من صفر حتى ١٠.

المصدر: مجموعة بي آر أس (سنوات عديدة).

ج القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة

يقوم هذا العنصر على مجموعة البيانات المتعلقة بممارسة الأعمال التجارية من البنك العالمي، ويقيس الخطوات والوقت المستغرق والتكلفة الخاصة بتسجيل الأملاك، ويستخدم البنك العالمي "حالة قياسية لرجل أعمال يرغب في شراء قطعة أرض ومبنى في أكبر مدينة تجارية – تم تسجيلها مسبقا وليست عليها أية خلافات متعلقة بالملكية". وتتضمن التكلفة بعض المواد مثل "الرسوم، وضرائب نقل الملكية، ورسوم الدمغة، وأية مبالغ أخرى يتم دفعها لسجل العقار أو الكاتب بالعدل أو الوكالات العامة أو المكاتب المحاماة. ويتم التعبير عن التكلفة كنسبة مئوية لقيمة العقار، على افتراض أن قيمة الملكية تعادل دخل الفرد الواحد خمسين مرة.

وتم استنباط معدل حساب هذا العنصر باستخدام القانون: $(V_i - V_{max}) / (V_{min} - V_{max})$ مضروبة في $(10.V_i)$ وهي تمثل الخطوات والوقت المستغرق والتكلفة كنسبة مئوية لقيمة العقار/ الملكية. وكانت (V_{max}) تعادل ٢١,٠ إجراءا، ٩٥٦ يوما و٣٠,٤% بينما كانت (V_{min}) تعادل ١,٠ إجراء، و ١,٠ يوم، و ٠,١%. وحصلت الدول التي حققت قيما أقل من (V_{min}) على ١٠ درجات، بينما حصلت الدول التي حققت قيما أعلى من (V_{max}) على صفر.

١. عدد الإجراءات.

٢. الوقت (بالأيام).

٣. التكلفة (% من قيمة العقار)

المصدر: البنك الدولي (سنوات عديدة، ٢٠٠٤- ٢٠١٤)، قاعدة البيانات الخاصة بممارسة الأعمال التجارية.

د تطبيق الإجراءات القانونية للعقود

يقوم هذا العنصر على مجموعة البيانات المتعلقة بممارسة الأعمال التجارية من البنك الدولي، ويقيس هذا العنصر "فعالية تطبيق العقود من خلال اتباع نظرية تطور نزاع على بيع سلعة معينة وتتبع الوقت والتكلفة وعدد الإجراءات التي يتم اتخاذها منذ لحظة قيام المدعي برفع قضية إلى وقت الدفع الفعلي". وقد تم استنباط معدل الحساب لهذا العنصر باستخدام القانون التالي: $(V_{min} - V_{max}) / (V_i - V_{max})$ مضروبة في $(10.V_i)$ وهي تمثل الإجراءات والوقت المستغرق والتكلفة كنسبة مئوية للدين مستحق الدفع، وقد حددت قيمة (V_{max}) بـ ٥٨,٠ إجراء، و١,٤٥٩,٠ يوما، و ٢٢٧,٣%، في حين حددت (V_{min}) بـ ١٤,٠ إجراء، و ١٠٩,٠ يوما و٥,٥%. وحصلت الدول التي حققت قيما أقل من (V_{min}) على ١٠ درجات، بينما حصلت الدول التي حققت قيما أعلى من (V_{max}) على صفر.

١. عدد الإجراءات.

٢. الوقت (بالأيام).

٣. التكلفة (% من قيمة العقار)

المصدر: البنك الدولي (سنوات عديدة ٢٠٠٤- ٢٠١٤)، قاعدة البيانات الخاصة بممارسة الأعمال التجارية.

المجال الثالث الوصول إلى الأموال الصحيحة

أ نمو الأموال

تم استخدام أرقام نمو الأموال M1 لحساب معدل النمو في إمداد الأموال، ويقيس هذا العنصر معدل النمو في إمداد الاموال خلال السنوات الخمس الأخيرة بدون النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في السنوات العشر الأخيرة. وقد تم استنباط معدل الحساب لهذا العنصر باستخدام القانون التالي: $(V_{min} - V_{max}) / (V_i - V_{max})$ مضروبة في $(10.V_i)$ وهي تمثل متوسط معدل النمو السنوي في إمداد الأموال خلال السنوات الخمس الأخيرة مع تعديلها لحساب معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي خلال السنوات العشر الماضية، وقد حددت قيم (V_{min}) و (V_{max}) بصفر و٥٠% على التوالي. وإذا تعادل معدل النمو في الأموال مع النمو طويل المدى للناتج الفعلي (أي نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي خلال السنوات العشر الأخيرة)، فإن الدولة تحصل على ١٠ درجات، وإذا كان

معدل النمو في إمداد الأموال أعلى من النمو طويل المدى للناتج الفعلي، تحصل الدولة على أقل من ١٠ درجات، في حين تحصل الدول التي تحقق قيما أعلى من ٥٠% على صفر.

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٤م)، مؤشرات تطور العالم ٢٠١٢ (على شبكة الإنترنت).

ب الانحراف المعياري في التضخم

تم استخدام مؤشر أسعار المستهلك كمقياس للتضخم لهذا العنصر، وتم استخدام القانون التالي لتحديد معيار للتصنيف مقسم من صفر إلى ١٠ لكل دولة: $(V_{min} - V_{max}) / (V_i - V_{max})$ مضروبة في $(10.V_i)$ ويمثل ذلك الانحراف المعياري للدولة في معدل التضخم السنوي خلال السنوات الخمس الأخيرة، وتم تحديد قيمة (V_{min}) و (V_{max}) بصفر و ٢٥% على التوالي. وإذا لم يكن هناك انحراف في معدل التضخم خلال السنوات الخمس الماضية، تحصل الدولة على ١٠، وكلما كانت نسبة الاختلاف في التضخم أعلى، كلما قلت النسبة التي تحصل عليها الدولة، وتحصل الدول التي لديها انحراف معياري أعلى من ٢٥% على صفر.

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٤)، مؤشرات تطور العالم ٢٠١٢ (على شبكة الإنترنت)؛ صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦- ٢٠١٤) الاستبيانات الاقتصادية والمالية العالمية، والتوقعات الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط ووسط آسيا.

ج التضخم: في السنوات الأخيرة

تم استخدام مؤشر أسعار المستهلك كمقياس للتضخم لهذا العنصر، وقد تم استنباط تحديد معيار للتصنيف مقسم من صفر إلى ١٠ لكل دولة بواسطة القانون التالي: $(V_{min} - V_{max}) / (V_i - V_{max})$ مضروبة في $(10.V_i)$ ويمثل ذلك معدل الانحراف في معدل التضخم خلال السنة الأخيرة، وتم تحديد قيمة (V_{min}) و (V_{max}) بصفر و ٥٠% على التوالي. وكلما كانت نسبة التضخم أقل، كلما زادت النسبة التي تحصل عليها الدولة، وتحصل الدول التي لديها معدل انحراف أعلى من ٥٠% على صفر.

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٤)، مؤشرات تطور العالم ٢٠١٢ (على شبكة الإنترنت)؛ صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦-٢٠١٤) الاستبيانات الاقتصادية والمالية العالمية، والتوقعات الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط ووسط آسيا.

د حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية

إذا كان مسموحا بامتلاك حسابات مصرفية أجنبية داخليا ودوليا بدون أية قيود، فإن الدولة تحصل على ١٠ درجات، وإذا كان مسموحا بامتلاك حسابات مصرفية أجنبية داخليا فقط أو العكس، فإن الدولة تحصل على خمس درجات.

المصدر: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ - ٢٠١٣)، *ترتيبات صرف العملات وقيود صرف العملات*.

المجال الرابع حرية التجارة الدولية

أ الضرائب المفروضة على التجارة الدولية

١ عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (% من قطاع التجارة)

يقيس هذا العنصر الفرعي الضرائب المفروضة على التجارة الدولية كنسبة مئوية على الصادرات والواردات، وقد تم استنباط معدل الحساب الذي يتدرج من صفر إلى ١٠ بواسطة القانون التالي: $(V_i - V_{max}) / (V_{min} - V_{max})$ مضروبة في $(10.V_i)$ ويمثل ذلك العائدات المشتقة من الضرائب المفروضة على التجارة الدولية كحصة من عائدات الصادرات والواردات، وتم تحديد قيمة (V_{min}) و (V_{max}) بصفر و ١٥% على التوالي، فكلما كانت نسبة الضرائب المفروضة على التجارة الدولية أعلى كحصة من الصادرات والواردات، كلما انخفضت الدرجة التي تحصل عليها الدولة، وتحصل الدول التي تحصل على قيمة أعلى من ١٥% على صفر.

المصدر: جوارتني، ولوسون وهال (٢٠١٤)

٢ معدل التعرفة المتوسطة

يقيس هذا العنصر الفرعي المؤشر غير المرجح لمعدلات التعرفة، وقد تم اشتقاق معيار تدريجي مقسم من صفر إلى عشرة لتصنيف الدول بواسطة القانون التالي: $(V_i - V_{max}) / (V_{min} - V_{max})$ مضروبة في $(10.V_i)$ ويمثل ذلك معدل التعرفة المتوسطة لتلك الدولة، وتم تحديد قيمة (V_{min}) و (V_{max}) بصفر و ٥٠% على التوالي، فكلما كانت التعرفة المتوسطة أعلى، كلما انخفض المعدل الذي تحصل عليه الدولة، وتحصل الدول التي يكون معدل التعرفة المتوسطة الخاص بها أعلى من ٥٠% على صفر.

المصدر: البنك الدولي(سنوات عديدة، ٢٠٠٥- ٢٠١٤)، مؤشرات تطور العالم؛ منظمة التجارة العالمية (سنوات عديدة ٢٠٠٦- ٢٠١٣). جوارتني، ولوسون وهال (٢٠١٤).

٣ الانحراف المعياري لمعدلات التعرفة

يقيس هذا العنصر الفرعي الانحراف المعياري لمعدلات التعرفة، وقد تم اشتقاق معيار تدريجي مقسم من صفر إلى عشرة لتصنيف الدول بواسطة القانون التالي: $(V_i - V_{max}) / (V_{min} - V_{max})$ مضروبة في $(10.V_i)$ ويمثل ذلك الانحراف المعياري لمعدلات التعرفة بتلك الدولة، وتم تحديد قيمة (V_{min}) و (V_{max}) بصفر و ٢٥% على التوالي، وتحصل الدول التي لديها تفاوت أكبر في معدلات التعرفة على درجات أقل، وتحصل الدول التي لديها انحراف معياري أعلى من ٢٥% على صفر.

المصدر: جوارتني، ولوسون وهال (٢٠١٤) ؛ منظمة التجارة العالمية (سنوات عديدة ٢٠٠٦- ٢٠١٣).

ب معدلات صرف العملات في السوق السوداء

يقيس هذا العنصر الفرق بين معدلات الصرف الرسمية، ومعدلات الصرف الموازية لها في السوق السوداء. وقد تم اشتقاق معيار تدريجي من صفر إلى ١٠ لتصنيف الدول بواسطة القانون التالي: $(V_{min} - V_{max}) / (V_i - V_{max})$ مضروبة في $(10.V_i)$ ويمثل ذلك المبلغ الزائد على معدلات الصرف في السوق السوداء بالدولة، وتم تحديد قيمة (V_{min}) و (V_{max}) بصفر و ٥٠% على التوالي، وإذا لم يكن هناك معدلات للصرف في السوق السوداء، تحصل الدولة على ١٠، وكلما كان الفرق بين المعدلين كبيرا، كلما انخفضت الدرجة التي تحصل عليها الدولة، وتحصل الدول التي تحقق قيما أعلى من ٥٠% على صفر.

المصدر: الأبحاث المالية (٢٠٠٣ – ٢٠١٤). أم آر آي دليل المصرفيين للعملات الأجنبية.

ج ضوابط رأس المال

يقيس هذا العنصر القيود المفروضة على المعاملات المتعلقة برأس المال، حيث يتناول ١٣ نوعا من الضوابط الدولية لرأس المال بحسب صندوق النقد الدولي، وقد تم اشتقاق معيار تدريجي مقسم من صفر إلى ١٠ لتصنيف الدول من خلال حساب عدد الضوابط غير المفروضة كنسبة مئوية للعدد الإجمالي للضوابط ومن ثم ضرب النتيجة في ١٠.

المصدر صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤- ٢٠١٣)، التقرير الدولي حول ترتيبات صرف العملات وقيود صرف العملات.

المجال الخامس قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية

أ قوانين سوق الائتمان

١. ملكية البنوك

يقوم معدل حساب هذا العنصر الفرعي على النسبة المئوية للودائع المصرفية في البنوك ذات الملكية الخاصة، وعندما تكون نسبة الودائع بين ٩٥% و ١٠٠%، فإن الدولة تحصل على ١٠ درجات، وعندما يتراوح إجمالي الودائع الخاصة بين ٧٥% و٩٥%، فإن الدولة تحصل على ٨ درجات، وعندما تتفاوت نسبة الودائع الخاصة بين ٤٠% و٧٥%، تحصل الدول على ٥ درجات، وعندما كانت نسبة الودائع الخاصة بين ١٠% و٤٠%، تحصل الدولة على درجتين فقط، وتحصل الدولة على صفر إذا كانت نسبة الودائع الخاصة أقل من ١٠% من إجمالي الودائع بالبنك.

المصدر: منظور البنك (٢٠١١)؛ البنك المركزي بجزر القمر (٢٠١٤)؛ البنك المركزي بجيبوتي (٢٠١٤)؛ البنك المركزي بموريتانيا (٢٠١٤)؛ أول بنك صومالي (٢٠١٣) ودراينفن (١٨ يونيو ٢٠١٢) وبنك سلام الصومالي (٢٠١٠) ومجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠١٢).

٢ منافسة البنوك الأجنبية

يقوم هذا العنصر الفرعي على متغيرين اثنين: النسبة المئوية للأصول البنكية للبنوك ذات الملكية الأجنبية، وعدد الطلبات المرفوضة للحصول على تراخيص لمزاولة الأعمال المصرفية التجارية من جهات أجنبية كنسبة مئوية للعدد الإجمالي لطلبات الحصول على تراخيص مصرفية تجارية التي تم استقبالها من جهات أجنبية. وإذا قامت الدولة باعتماد جميع أو أغلب الطلبات المقدمة لإصدار تراخيص من بنوك أجنبية، وأصبحت تلك البنوك الأجنبية تمتلك حصة كبيرة من أصول القطاع المصرفي، فإن الدولة تحصل على درجات أعلى طبقا للجدول الموضح أدناه.

معدل رفض إصدار التراخيص للبنوك الأجنبية (الطلبات المرفوضة/ الطلبات)

		٠%	**٠%- ٤٩%**	**٥٠%- ١٠٠%**
أصول البنك الأجنبي كحصة من إجمالي الأصول في القطاع المصرفي	**٨٠%- ١٠٠%**	١٠	٨	**٥**
	٤٠% - ٧٩%	٩	٧	**٤**
	٠% - ٣٩%	٨	٦	**٣**

المصدر: مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠١٢).

٣ ضوابط نسبة الفوائد/ معدلات نسبة الفوائد السلبية

يقوم هذا العنصر الفرعي على متغيرين اثنين: نسبة الفائدة الفعلية (أي معدل فوائد الإقراض بدون التضخم الذي تم حسابه بواسطة مؤشر أسعار المستهلك) والفرق بين معدلات فوائد الإقراض والإيداع، فعندما تكون نسبة الفائدة الفعلية إيجابية، ويتم تحديد معدلات الفوائد منذ البداية بواسطة قوى السوق (أي نسبة فوائد القروض أقل من ٨% أعلى من نسبة فوائد الإيداع)، تحصل الدولة على ١٠ درجات، وعندما تكون المعدلات الفعلية أحيانا سلبية بعض الشيء (أقل من ٥%)، وكان الفارق بين معدلات الإيداع والإقراض ٨% أو أكثر، تحصل الدولة على ٨ درجات، وعندما يكون معدل فوائد القروض سلبيا بشكل دائم بحيث تكون مبلغا من رقم واحد، والفارق بين معدل فوائد الإيداع والقروض ١٦% أو أعلى، فإن الدولة تحصل على ٦ درجات، وعندما تكون المعدلات الفعلية سلبية غالبا بقيمة ١٠% أو أكثر، وبلغ الاختلاف بين معدلات فوائد الإقراض والإيداع ٢٤% أو أعلى، تحصل الدولة على ٤ درجات، وعندما يكون معدل الإقراض الفعلي سلبيا دائما بمبلغ مكون رقمين، وكان الفرق بين معدل الإقراض والإيداع ٣٢% أو أكثر، تحصل الدولة على درجتين، وتحصل الدولة على صفر عندما يكون الفرق بين معدل الإقراض ومعدل الإيداع ٣٦% أو أكثر وتكون معدلات الإقراض الفعلي سلبية دائما بمبالغ مكونة من رقمين، أو تسبب ارتفاع التضخم فعليا بإقصاء سوق الائتمان.

المصدر: البنك الدولي (سنوات عديدة، ٢٠٠٥- ٢٠١٤)؛ وحدة الاستخبارات الاقتصادية (٢٠١٤).

٤ الحصول على الائتمان

يقوم العنصرين الفرعيين التاليين على مؤشر الحقوق القانونية، ومؤشر معلومات الائتمان المستمدة من مجموعة البيانات المتعلقة بممارسة الأعمال التجارية من البنك الدولي.

أ مؤشر الحقوق القانونية

"يقيس مؤشر الحقوق القانونية إلى أي درجة تقوم قوانين الضمانات المصرفية والإفلاس بحماية حقوق المقترضين والمقرضين ومن ثم تسهيل عملية الإقراض، ويتضمن المؤشر ٧ جوانب تتعلق بالحقوق القانونية و٣ جوانب تتعلق بقانون الإفلاس". وتم تخصيص درجة واحدة لكل جانب في المؤشر. "وتتراوح درجات المؤشر من صفر إلى ١٠، وكلما كانت الدرجة أعلى، فإن ذلك يشير إلى أن قوانين الإفلاس والضمانات المصرفية قم صممت بشكل أفضل لتوسيع إمكانية الوصول إلى الائتمان".

ب مؤشر معلومات الائتمان

"يقيس مؤشر معلومات الائتمان القوانين التي تؤثر على منظور معلومات الائتمان، وإمكانية الوصول إليها، وجودة معلومات الائتمان المتاحة إما من خلال سجلات الائتمان العامة أو الخاصة". وقد تم تخصيص درجة واحدة لكل من الجوانب الستة التي يشملها المؤشر. "يتدرج المؤشر من ٠ إلى ٦، وكلما كانت القيمة أعلى فإنها تشير إلى توفر المزيد من معلومات الائتمان إما من خلال مكاتب تسجيل عامة أو مكاتب خاصة لتسهيل قرارات الإقراض". وتم بعد ذلك تحويل القيم من صفر إلى ٦ إلى معيار آخر من صفر إلى ١٠.

المصدر البنك الدولي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١٤)، قاعدة البيانات الخاصة بممارسة الأعمال.

<http://www.doingbusiness.org>

ب قوانين سوق العمالة

١ مؤشر صعوبة التوظيف

"يقيس مؤشر صعوبة التوظيف (١) ما إذا كان يمكن استخدام العقود المحددة بأجل لأداء المهام المؤقتة فقط، (٢) الحد الأقصى للفترة التراكمية للعقود المحددة بأجل، و (٣) معدل الحد الأدنى للأجور للمتدرب أو الشخص الذي يتم توظيفه لأول مرة بالنسبة للقيمة المتوسطة التي يتم إضافتها لكل عامل". ويتم قياس المؤشر على معيار تدريجي من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيمة الأعلى إلى قوانين أكثر تشددا)، والتي تم تحويلها بعد ذلك إلى تدرج من صفر إلى ١٠، حيث تشير القيمة الاعلى إلى القانون الأكثر مرونة.

٢ مؤشر التشدد في ساعات العمل

"يتكون مؤشر التشدد في ساعات العمل من خمسة عناصر: (١) ما إذا كانت هناك قيود على مزاولة العمل في الليل، (٢) ما إذا كانت هناك قيود على العمل خلال عطلة نهاية الأسبوع؛ (٣) ما إذا كان أسبوع العمل ممكن أن يتكون من ٥,٥ أيام؛ (٤) ما إذا كان تمديد أسبوع العمل ليضم ٥٠ ساعة أو أكثر (شاملا ساعات العمل الإضافي) لمدة شهرين في السنة؛ و(٥) ما إذا كانت الإجازة السنوية المدفوعة تعادل ٢١ يوم عمل أو أقل". لكل واحد من هذه الأسئلة، الإجابة بـ "لا" تعني قوانين أكثر تشددا. ويتم قياس المؤشر باستخدام معيار تدريجي من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير الدرجة الأعلى إلى القوانين الأكثر تشددا)، والتي تم تحويلها فيما بعد إلى معيار تدريجي من صفر إلى ١٠، حيث تشير القيمة الأعلى إلى القوانين الأكثر مرونة.

٣ مؤشر صعوبة الطرد من العمل

أ صعوبة التوظيف

"يتكون مؤشر صعوبة الطرد من العمل من ثمانية عناصر: (١) ما إذا كانت العمالة الزائدة غير مسموح بها كأساس لإنهاء خدمات العمال، (٢) ما إذا كان صاحب العمل بحاجة إلى إشعار طرف ثالث (مثل الجهات الحكومية المعنية) بإنهاء خدمات عامل واحد زائد، (٣) ما إذا كان صاحب العمل بحاجة إلى إشعار طرف ثالث بإنهاء خدمات مجموعة تضم ٢٥ فردا من العمالة الزائدة، (٤) ما إذا كان صاحب العمل يحتاج إلى موافقة طرف ثالث لإنهاء خدمات عامل واحد زائد، (٥) ما إذا كان صاحب العمل يحتاج إلى موافقة طرف ثالث لإنهاء خدمات مجموعة تضم ٢٥ فردا من العمالة الزائدة، (٦) ما إذا كان القانون يطلب من صاحب العمل اعتبار خيارات إعادة التعيين أو إعادة التدريب قبل إنهاء خدمات العمالة الزائدة، (٧) ما إذا كانت قوانين الأولوية تنطبق على العمالة الزائدة، و(٨) ما إذا كانت قوانين الأولوية تنطبق على إعادة التوظيف". ويتم قياس المؤشر باستخدام معيار تدريجي من ٠ إلى ١٠٠ (حيث تشير القيمة الاعلى إلى تشدد القوانين بدرجة أعلى)، والتي يتم تحويلها بعد ذلك إلى معيار من صفر إلى ١٠، حيث تشير القيمة الأعلى إلى مرونة القانون بدرجة اكبر.

ب التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)

يقيس هذا العنصر الفرعي "تكلفة متطلبات الإخطار المسبق، ومكافأة نهاية الخدمة والغرامات المستحقة عند إنهاء خدمات عامل زائد معبرا عنها بالأسابيع المستحقة الأجور". ومعدل هذا العنصر يساوي: $(V_i - V_{max})$ / $(V_{max} - V_{min})$ مضروبة في $10.V_i$ ويمثل ذلك تكلفة طرد موظف من العمل، وتم تحديد قيمة (V_{max}) و (V_{min}) بـ ٣٥٩,٧ أسبوعا و ٠,٠أسبوعا على التوالي. وتحصل الدول التي حققت قيما أقل من (V_{min}) على ١٠ درجات في حين تحصل الدول التي حققت قيما أعلى من (V_{max}) على صفر.

المصدر البنك الدولي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١٤)، قاعدة البيانات الخاصة بممارسة الأعمال.

<http://www.doingbusiness.org>

٤ التجنيد الإجباري

يقيس هذا العنصر الفرعي فترة التجنيد الإجباري، وتحصل الدولة التي لا يوجد بها نظام التجنيد الإجباري على ١٠ درجات، وإذا كانت مدة التجنيد الإجباري ستة أشهر أو أقل، تحصل الدولة على ٥ درجات، وإذا كان التجنيد الإجباري يمتد لفترة أطول من ٦ أشهر وأقل من ١٨ شهرا، تحصل الدولة على ٣ درجات، وإذا كانت مدة التجنيد الإجباري أكثر من ١٢ شهرا وأقل من ١٨ شهرا، تحصل الدولة على درجة واحدة، وتحصل الدول التي تزيد مدة التجنيد الإجباري فيها على ١٨ شهرا على صفر.

المصدر ائتلاف إيقاف استخدام الأطفال الجنود (٢٠٠٨)؛ التجنيد الدولي للأطفال (٢٠١٢) المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٧ - ٢٠١٣).

ج قوانين الأعمال

١ بدء مشروع تجاري

يقيس هذا العنصر الفرعي مدى سهولة البدء بمشروع تجاري، حيث يتناول عدد الإجراءات اللازمة والوقت المستغرق لإنهاء تلك الإجراءات، وتكاليف البدء بمشروع تجاري مثل الرسوم، ومتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للبدء بمشروع تجاري بشكل رسمي، ومعدل هذا العنصر يساوي: $(V_i - V_{max}) / (V_{min} - V_{max})$ مضروبة في $10.V_i$ ويمثل ذلك عدد الإجراءات اللازمة، والوقت المستغرق لإنهاءها (بالأيام)، والتكلفة كنسبة مئوية للدخل الفردي، والحد الأدنى من متطلبات رأس المال كنسبة مئوية للدخل الفردي وتم تحديد قيمة (V_{max}) بـ ١٩,٠ إجراء، ٢٠٣,٠ يوما، و٨٣٥,٤% و٥,١١١,٩%، وقيمة (V_{min}) بـ ٢,٠ إجراء و ٢,٠ يوما، و٠,٠%، و٠,٠%. وتحصل الدول التي حققت قيما أقل من (V_{min}) على ١٠ درجات في حين تحصل الدول التي حققت قيما أعلى من (V_{max}) على صفر.

أ - عدد الإجراءات

ب- المدة (بالأيام)

ج - التكلفة (% من الدخل الفردي)

د - الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)

المصدر البنك الدولي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١٤)، قاعدة البيانات الخاصة بممارسة الأعمال.

<http://www.doingbusiness.org>

٢ إغلاق المشاريع التجارية

يقيس هذا العنصر الفرعي الوقت والتكلفة (كنسبة من العقار) اللازمة لإغلاق مشروع تجاري بالإضافة إلى نسبة الأموال المسترجعة (سنت في الدولار)، ومعدل الوقت والتكلفة يساوي: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبة

في ١٠. وبالنسبة لنسبة الأموال المسترجعة فقد تم استخدام القانون: (Vi – Vmin) / (Vmax – Vmin) مضروبة في ١٠. V_i، ويمثل ذلك الوقت والتكلفة نسبة الأموال المسترجعة، وتم تحديد قيمة V_{max} بقيمة ١٠ سنوات، و٧٦,٠%، و٩٢,٦%، وقيمة (V_{min}) بـ ٠,٤ سنة، و١,٠%، و٠,٠%.

أ- المدة (بالسنوات)

ب- التكلفة (% من العقار)

ج- نسبة الأموال المسترجعة (سنت في الدولار)

المصدر البنك الدولي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١٤)، قاعدة البيانات الخاصة بممارسة الأعمال.

http://www.doingbusiness.org

المراجع

الإسماعيلي، سالم بن ناصر، آملا كارابجوفيك، وفريد ماكماهون (٢٠٠٥). الحرية الإقتصادية في العالم العربي، في أوجوستو لوبيز- كلاروس وكلاوس شواب، تقرير التنافسية في الوطن العربي ٢٠٠٥ (منتدى الاقتصاد العالمي، ٢٠٠٥): ١٢٩-٤١.

آيال، ه.ب، و ك. جورجيوس (١٩٩٨). عناصر الحرية والنمو الإقتصادي: دراسة ميدانية. مجلة تطويرالمناطق ٣٢ (ربيع) ٣٢٧ – ٣٨.

أمين، مجدي، روجي أسعد، نزار البحارنة، كمال درفيس، راج أم ديساي، نافتج أس ذيلون، أحمد جلال، حافظ غانم وكارول جراهام (٢٠١٢). بعد الربيع العربي: الانتقالات الاقتصادية في الوطن العربي. دار نشر جامعة أكسفورد.

بنغوا، م، و ب. سانشيز رويلز (٢٠٠٣). الاستثمار الأجنبي المباشر، الحرية والنمو الاقتصادي: أدلة جديدة من أمريكا اللاتينية. المجلة الأوروبية للاقتصاد السياسي ١٩، ٣ (سبتمبر): ٥٢٩-٤٥.

بيرغرين، نيكلاس (٢٠٠٣). فوائد الحرية الأقتصادية: استبيان. المراجعة المستقلة ٨،٢ (خريف): ١٩٣-٢١١.

بلبل، أ، وأيتن م. فضل الدين (٢٠٠٦). تدفقات رأس المال الخارجي والداخلي في الدول العربية، ١٩٩٠ – ٢٠٠٣. الاقتصاد العالمي ٢٨، ٩ (سبتمبر): ١٢٦٧-٩٣.

كارلسون، ف.، و س. لندستورم (٢٠٠٢). الحرية والنمو الاقتصادي: تحليل الآثار. اختيار الجمهور ١١٢، ٤/٣ (سبتمبر): ٣٣٥ – ٤٤.

داوسون، ج،و. (١٩٩٨). المؤسسات والاستثمار والنمو: الجديد عبر الدولة وإثبات لوحة البيانات. التحقيق الاقتصادي ٣٦ (أكتوبر): ٦٠٣ – ١٩.

داوسون،ج، و. (٢٠٠٣). العلاقة السببية بين الحرية والنمو. المجلة الأوروبية للاقتصاد السياسي ١٩، ٣ (سبتمبر): ٤٧٩ – ٩٥.

دي هان، ج، و ستورم (٢٠٠٠). العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. المجلة الأوروبية للاقتصاد السياسي ١٦: ٢١٥-٤١.

دي هان، وجاكوب وسايرمان (١٩٩٨). مزيد من الأدلة على العلاقة بين الحرية الأقتصادية والنمو الاقتصادي. اختيار الجمهور ٩٥: ٣٦٣ – ٨٠.

دي سويسا، إندرا، وكريشنا تشيتانيا فادلماناتي (٢٠١٤). الأسواق الحرة والسلام الأهلي: هل يحدث التفصيل فرقا؟ المجلة الوروبية للاقتصاد السياسي ٢٢، ١:٦٠ – ٨١.

دوكوليجاس، كريس و مهمت علي ألوباسجولا. الحرية والنمو الاقتصادي: هل تحدث المواصفات فرقا؟ المجلة الأوروبية للاقتصاد السياسي ٢٢، ١: ٦٠-٨١.

درزنايك هانوز، مارغريتا، شريف الديواني ش، وطارق يوسف (٢٠٠٧). تقرير التنافسية العالمية ٢٠٠٧. المنتدى الاقتصادي العالمي.

إيستون، س، ت، و م، أ. والكر (١٩٩٧). الدخل والنمو والحرية الاقتصادية. المراجعة الاقتصادية الأمريكية ٨٧، ٢ (مايو): ٣٢٨ – ٣٢.

عيد فلورنسا (غير مؤرخ). البادرة المالية لخلق فرص العمل في الوطن العربي: عناصر الاستراتيجية. منا – أسيد برنامج الاستثمار.

//:http>

.<www.oecd.org/dataoecd/37/47/36086917.pdf

النجار، دينا (٢٠٠٦). تقرير البنك الدولي (سبتمبر). البنك الدولي.

فلدمان ، هورست (٢٠١٠). الحرية الإقتصادية والبطالة. إ ن جايمس جوارتني جوشوا جيم هول، روبرت لوسون، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠١٠ (معهد فريزر): ١٨٧ – ٢٠١.

جرين، جايلس (٢٠١٢). الربيع العربي وسياسة الجيران الأوروبين: نظرة على الاقتصاد. مؤسسة بايري دو بويس.

جريسوولد، د، ت. (٢٠٠٤). استبدال الاستبداد بالحرية. كيفية افتتاح الأسواق التجارية من أجل الديموقراطية. تحليل السياسات التجارية ٢٦ (يناير).

.http://www>

.<freetheworld.com/papers/Griswold.pdf

جوارتني، جايمس، وروبرت لوسون، والتر بلوك (١٩٩٦). الحرية الاقتصادية في العالم: ١٩٧٥ – ١٩٩٥. معهد فريزر.

جوارتني، و جايمس، وروبرت لوسون، (٢٠٠٤). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٤. معهد فريزر.<http://www.freetheworld.com> <.

جوارتني، وجايمس، وروبرت لوسون، مع إريك جارتزك (٢٠١٤). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠١٤. معهد فريزر.

.http://www>

.<freetheworld.com

هال، جوشوا وروبرت لوسون (٢٠١٤). الحرية الإقتصادية في العالم: حساب الكتابات. سياسة الاقتصاد الحالية ٣٢، ١:١ – ١٩.

http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/coep.12010.abstract

هيرتوج، ستيفن (٢٠٠٧). التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج والدول العربية: النموذج الجديد. سياسة الشرق الأوسط ١٤، ١: ٥٢ – ٦٨.

هاوراني، ألبرت (١٩٩٢). تاريخ الشعب العربي. وارنر برثورس.

انتصار، فاخر (يوليو ٢٠٠٩). لقطات من الأزمة الاقتصادية. النشرة العربية الاصلاحية ٧ و ٦.

لوبيز-كلاروس، أوجوستو، وكلاوس شواب، وآخرين. (٢٠٠٥). تقرير التنافسية في الوطن العربي ٢٠٠٥. المنتدى الاقتصادي العالمي.

نورتن، ست دبليو وجايمس دي جوارتني (٢٠٠٨). الحرية الاقتصادية والفقر في العالم. في تقرير جايمس جوارتني وروبرت لوسون الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨ (معهد فريزر): ٢٣ – ٤٠. http://www.freetheworld.com

مولوباي، ديفين (١٨ يونيو ٢٠١٢. افتتاح بنك في الصومال؟ ليست فكرة مجنونة كما يقول رجال الأعمال. كيف يمكننا إنشاءه في أفريقيا: نظرة على عالم الأعمال في أفريقيا.

http://howwemadeitinafrica.com/why-we-decided-to-open-a-bank-in-somalia/17530/

روي، ماهيرا (٢٠٠٥). منطقة التجارة الحرة تلغي الضرائب الجمركية على التجارة العربية الداخلية. مراجعة الضرائب الدولية.

www.internationaltaxreview.com/default.asp?Page=10&PUBID=35&ISS=14050&SID=494287>

مصادر البيانات

بيانات البنوك (٢٠١١). (معلومات عن الصناعة المصرفية العالمية). www.Bankscope.bvdep.com (الاشتراك مطلوب).

البنك المركزي في جزر القمر (٢٠١٢). التقرير السنوي.

<http://www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Rapport_annuel_2012.pdf>، اعتبارا من ٢٧ يونيو، ٢٠١٤.

البنك المركزي في جزر القمر (٢٠١٤). هيكل الجهاز المصرفي في جزر القمر. <http://www.banque-comores.km/index.php?pg=etablissements-de-credit> ، اعتبارا من ٤ يونيو ٢٠١٤.

البنك المركزي في جيبوتي (٢٠١٤). الإشراف على المؤسسات. www.banque-centrale.dj . اعتبارا من ٤ يونيو ٢٠١٤.

البنك المركزي في موريتانيا (٢٠١٤). هيكل الجهاز المصرفي. <http://www.bcm.mr/pages/accueil.aspx>، اعتبارا من ٤ يونيو ٢٠١٤.

الجنود الصغار الدوليين (٢٠١٢). أعلى من الكلمات: برنامج عمل لإنهاء استخدام الأطفال كجنود في الدولة. التقرير بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات

المسلحة. http://www.child-soldiers.org/global_report_reader.php?id=562 ، اعتبارا من ٢٧ أغسطس ٢٠١٣.

الإئتلاف من أجل استخدام الجنود الأطفال ٢٠٠٨. التقرير العالمي عام ٢٠٠٨.
>
http://www.childsoldiersglobalreport.org/files/country_pdfs/FINAL_2008_Global_Report.pdf<، وذلك اعتبارا من ١٥ أغسطس ٢٠١١.

ديلويت، (٢٠٠٧). الاستثمار في افريقيا والصومال، دراسة محلية.

ديوليت (٢٠٠٩ – ٢٠١١). دليل الضرائب والأعمال الدولية.

، اعتبارا من أغسطس ٨،
deloitte.com/view/en_GX/global/services/tax/international-tax/international-tax-andbusiness- guides/all-jurisdictions/index.htm.٢٠١١

جيبوتي، وزارة المالية (٢٠١١). كود جينرال دي انبوت. www.ministerefinances. dj/TVA/CGI%20%202010.pdf. اعتبارا من ٤ مايو، ٢٠١٤.

وحدة الذكاء الاقتصادي (٢٠١٤). يمكن طلب البيانات من .<http://www.economistgroup.com>

إرنست ويونغ (٢٠١٠). قانون ضرائب الدخل الليبي ٢٠١٠/٧. صدر بتاريخ يناير ٢٨، ٢٠١٠.

أول بنك صومالي (٢٠١٣). مرحبا بكم في FSP. http//www.firstsomalibank.com/

صانعي المعلومات (٢٠١٢). مكتب القروض السعودي يقلل من المخاطر المالية مع BI و ETL
http://www.informationbuilders.com/applications/simah اعتبارا من ١٩ أكتوبر ٢٠١٢.

المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجي (٢٠٠٧-٢٠١٣). التوازن العسكري (٢٠٠٧-٢٠١٣). المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ - ٢٠١٣). التقرير السنوي لإستعدادات وقيود الصرف. صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦ – ٢٠١٤). الإستبيانات الاقتصادية والمالية العالمية. التوقعات الاقتصادية الاقليمية: الشرق الأوسط ووسط آسيا. صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي (٢٨ أغسطس، ٢٠٠٨). اتحاد صندوق النقد لدول مجلس التعاون الخليجي – اختيار نظام سعر الصرف. أعدها قسم الشرق الأوسط ووسط آسيا.

موريتانيا، وزارة المالية (٢٠٠٥). (الرمز ٢٠٠٨). يتضمن ملاحق بالقوانين والأنظمة بعد عام ١٩٨٢.

http://www.investinmauritania.gov.mr/IMG/pdf/code_impots.pdf

البحث النقدي (٢٠٠٣ - ٢٠١٤). دليل المصرفيين للعملات الأجنبية. البحث النقدي.

كي بي أم جي (٢٠١١). دليل موريتانيا المالي.
.http://kpmg.com/africa/en/documents/Mauritania%20fiscal%20Guie%202011.pdf

اعتبارا من ٧ مايو ٢٠١٤.

برايسواترهاوس كوبرز (سنوات عديدة). ملخصات الضرائب العالمية.
http://pwc.com/gx/en/worldwide-tax-summaries/index.jhtml

مجموعة بي آر أس (١٩٧٩ – ٢٠١٣). الدليل الدولي لمخاطر الدولة. يمكن شراء المعلومات من

http://www.prsgroup.com

بنك سلام الصومالي (٢٠١٠). عنا. http://www.salaamsombank.com/pages.php?id=5

منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٦ – ٢٠١٤). ملفات الجمارك العالمية.
www.wto.org/english/res_e/booksp_e/tariff_profiles10_e.pdf اعتبارا من ١٨ يوليو ٢٠١٢.

الأمم المتحدة (٢٠١١). Guide de l’investissement aux Comores: Opportunités et conditions
2011. <http://unctad.org/fr/Docs/diaepcb2011d4_fr.pdf>, اعتبارا من ٧ مايو ٢٠١٢.

الأمم المتحدة (٢٠١٤). قاعدة البيانات الوطنية للمجاميع الرئيسية.
http://unstats.un.org/unsd/snaama/selCountry.asp. اعتبارا من ٧ مايو ٢٠١٤.

مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣). استبيان البنك الدولي حول القوانين والرقابة البنكية.

<http://www.worldbank.org/research/interest/2003_bank_survey/2003_bank_regulation_database.htm>.

مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٧). استبيان البنك العالمي حول القوانين والرقابة البنكية.

http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTRESEARCH/0,,contentMDK:20345037~pagePK:64214825~piPK:64214943~theSitePK:469382,00. html#Survey_III، اعتبارا من يوليو ٢٤، ٢٠٠٧.

مجموعة البنك الدولي (٢٠١٢). استبيان البنك الدولي حول القوانين والرقابة البنكية.

http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTRESEARCH/0,,contentMDK:20345037~pagePK:64214825~piPK:64214943~theSitePK:469382,00. html#Survey_III، اعتبارا من ٤ يونيو ٢٠١٤.

البنك الدولي (سنوات عديدة، ٢٠٠٥-٢٠١٤). مؤشرات التطوير العالمية (طبعات ٢٠٠٥ – ٢٠١٣). البنك الدولي لإعادة البناء والتطوير والبنك الدولي.

البنك الدولي (٢٠١٤). مؤشرات التطوير العالمية ٢٠١٤. البنك الدولي (على شبكة الانترنت).

<http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>.

البنك الدولي (سنوات عديدة، ٢٠٠٤-٢٠١٤). قواعد بيانات إنشاء المشاريع. www.doingbusiness.org. اعتبارا من ٢٨ مايو ٢٠١٤.

الحرية الإقتصادية في العالم العربي

٢٠١٤